الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مطبوعة دعم بيداغوجي تحت عنوان السياسة الخارجية المقارنة

موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص:علاقات دولية

إعداد الأستاذ:

د/ فلاك نور الدين

السنة الجامعية: 2020

مقدمة :

لقد ظهرت الجهود النظرية المختلفة في مختلف الأزمنة لتبرز أهمية المنهج المقارنة في دراسة العلوم الاجتماعية والإنسانية كمنهج تحليلي يحاول فهم وتفسير وتحليل الظواهر ، وعلى غرار تلك الظواهر كان للمنهج المقارن الدور المتميز والهام في دراسة الظواهر السياسية وبالخصوص ظاهرة السياسة الخارجية خاصة في منتصف تسعينيات القرن العشرين على يد منظري المدرسة السلوكية هذه الأخيرة التي كانت تحاول إعطاء مستوى تحليلي مغاير عن تلك الاستبصارت النظرية الأخرى والتي في اعتقادهم أخفقت بل ووقعت في مشكل مستوى التحليل ومتغيراته ، حيث انطلقت من تحليلات كلية وجزئية أو وسطية وركزت على متغير واحد يؤثر في السلوك الخارجي للدول وأهملت باقي مستويات ومتغيرات التحليل الضرورية بغية الوصول إلى تحليل وتفسير موضوعي للظواهر الخاصة بالسياسة الخارجية ،هذه الأخيرة المتميزة بالتطور التغير والتعقيد ، وبالنتيجة فإن تلك المقاربات النظرية لم ولن تصل إلى نتائج علمية موضوعية ، وبالتالي قدرتها التفسيرية التحليلية للسلوك الخارجي للوحدات الدولية ضئيلة وقاصرة .

لذلك سنحاول استعراض أهمية المنهج المقارن في دراسة الظواهر السياسية وخاصة السياسة الخارجية من خلال دراسة هذه الأخيرة في إطارها النظري والمفاهيمي ، ثم يبن أهمية المنهج المقارن كمنهج تحليلي لدراسة الظاهر الاجتماعية والإنسانية من خلال دراسة نشأة وتطور المقاربة المقارنة وأهميته في الدراسات السياسية ، ثم نتابع بالتحليل المستفيض

تطور تلك المقاربة في دراسة السلوك الخارجي للدول وأهدافها العلمية المختلفة إن على المستوى الواقع الدولي قديما وحديثا من خلال النماذج النظرية التي قدمها المنظرون في هذا المجال لإسقاطها على السلوك الخارجي لبعض الدول وفق مجموعة من المتغيرات والمستويات التحليلية التي من شأنها فهم وتفسير التغير الحاصل في سلوك الدول الخارجي .

لذلك اعتمدنا في هذا العمل الأكاديمي على خطة متكونة من المحاور التالية :

المحور الأول : السياسة الخارجية دراسة في المفهوم والموضوع

المحور الثاني : أهمية المنهج المقارن في الدراسات السياسية .

المحور الثالث :السياسة الخارجية المقارنة – دراسة في المفهوم والأهداف والنماذج–.

المحور الأول: السياسة الخارجية دراسة في المفهوم والموضوع

أولا/ مفهوم السياسة الخارجية :

1-تعريف السياسة الخارجية

يشير المفهوم العام للسياسة الخارجية إلى أي سلوك للدولة خارج حدودها الجغرافية وفي ذلك فقد وردت العديد من التعاريف لها: وباحثين لمفهوم السياسة الخارجية، فهناك من يرى أن السياسة الخارجية:تحدد من خلالها أهدافها فهي توصف من خلال المصالح الوطنية المتوخاة من نشاطاتها في المحيط الدولي، وعلاقاتها مع وحدات النظام الدولي"[1].

وهناك أيضا من يذهب من المهتمين بالعلاقات الدولية خاصة القانونيين منهم، إلى تقسيم سلوكات وتصرفات الدول التامة السيادة إلى تصرفات وسلوكيات تمارسها الدولة داخل إقليمها وهو ما اتفق على تسميته بالسياسة الداخلية، وتصرفات وسلوكات تمارس خارج إقليم الدولة وهو ما يطلق عليه إصلاح السياسة الخارجية".[2]

على هذا الأساس فإنه منذ الحرب العالمية الثانية شهدت السياسة الخارجية تطورا كميا ونوعيا فنجد أن كانت وفق المنهج التقليدي –مجرد ظاهرة بسيطة تتمحور أساسا حول فكرة الأمن القومي والبحث عن الوسائل الكفيلة يحفظه ودعمه أصبحت السياسة الخارجية متعددة الأبعاد والمظاهر ومرتبطة في غالب الأحيان بكاملة مجالات حياة المجتمعات، ومع تعدد المشكلات العالمية وازدياد عدد الوحدات السياسية المشكلة للمجتمع الدولي زادت أهمية السياسة الخارجية كما ازدادت تعقيدا في نفس الوقت.

---

[1]– عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 17.

[2]– حسين بوقارة، **السياسة الخارجية**، دار هومة، الجزائر 2012، ص 14.

ففي دول العالم الثالث ينظر إليها على أنها ضرورة تعرضها عملية البناء الوطني والتحديث والتغيير الاجتماعي لمختلف القادة.[3]

ومن خلال هذا التطور لم يعد للمنهج التقليدي لتفسير ظاهرة السياسة الخارجية كافيا لتفسير العديد من السياسات الدولية، خاصة منها ما تعلق بالوحدات الدولية الجديدة داخل النظام الدولي.

بناء على ما سبق فقد تعددت الآراء وتناقض التصورات حول تعريف وتحديد مفهوم السياسة الخارجية فكل واحد يركز في تعريفه للسياسة الخارجية على زاوية معينة أو موضوع معين.

*** السياسة الخارجية من خلال التصرف والنشاط:**

هناك من يعرف السياسة الخارجية بأنها: كل ما تمارسه الدول خارج إقليمها يدخل في دائرة السياسة الخارجية ، ولكن حتى ولو أخذ هذا التعريف بعين الاعتبار، فإن هناك تصرفات تعاقدية تمارسها الدولة مع بعض الأطراف الخارجية من غير أشخاص القانون الدولي تخرج عن إطار السياسة الخارجية، يضاف إلى ذلك أنه في عصر الاعتماد المتبادل وعوامله أصبحت بعض النشاطات التي تغير من صميم السياسة الداخلية للدول تعزز انعكاسات وتداعيات دولية معتبرة لا يمكن إبقائها في خانة المواضيع الخاصة بالسياسة الخارجية.

---

[3]– علي الدين هلال، **تحليل السياسة الخارجية من منظور عربي** ، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد 40، بتاريخ أفريل 1992، بيروت، معهد الإنماء العربي، ص 156.

*** السياسة الخارجية ووحدات التعامل:**

السياسة الخارجية تحتوي على تلك الارتباطات والتفاعلات الخارجية التي تكون أطرافها وحدات سياسية مستقلة ، وهي بذلك تستثني بذلك نشاطات وتصرفات فواعل جديدة تتمتع بالشخصية القانونية ،أو كذلك بعض الأشخاص الطبيعيين الذين أصبح لهم دور وتأثير في النظام الدولي يضاهي تأثير بعض الدول المستقلة.

من خلال هذه الإشكاليات والصعوبات المنهجية والموضوعية التي حالت دون إعطاء تعريف عام ومجرد للسياسة الخارجية نجد أنه من الضروري تقديم أهم التعاريف التي قدمت في هذا الشأن ومنها:

تعريف كلا من *روزنو* J.N.Rosenau و*محمد السيد سليم*:

الأول: يعتبر السياسة الخارجية بمثابة النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار وتغيير وضع أو موقف معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم والأهداف الوطنية المحددة بدقة.[4]

الثاني: يعرف السياسة الخارجية على اعتبار أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.[5]

النقد: لم يسلم هذين التعريفين من الانتقاد سواء من خلال موضوع التصرف ومجاله أو من خلال الطرف الذي يقوم بهذا التصرف، كذلك أن مسألة البرمجة والتخطيط في

---

[4]–RosenercompringForeign, Nlicier …. ,P6

[5]– محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط 2، القاهرة، مكتب النهضة المصرية، 1998، ص 12.

السياسة الخارجية يثير الكثير من الغموض والالتباس، ذلك أنه لا يمكن القيام بعملية البرمجة والتخطيط بنفس الدقة والمصداقية التي تميز السياسات الداخلية في البيئة الدولية المتميزة بالتطور السريع وبمتغيرات غير مرئية في الكثير من الأحيان.

تعريف ق.إفانس–جيفري نيونهان G.Evane- gG.Newnhan :

لم يضعا أي قيد أو حد معين أو إجرائي فهما يرون أن السياسة الخارجية في ذلك النشاط المتمثل في أفعال وردود الأفعال وتعامل الدول والعوامل.

–أما **ب.مكقوان:** فيرى السياسة الخارجية تلك المواقف والنشاطات التي من خلالها تحاول المجتمعات المنظمة التعامل مع البيئة الخارجية والاستفادة منها.

النقد: إيجابيات التعريفين السابقين تتمثل في توسيع دائرة السياسة الخارجية مما يجعل عملية تحديد متغيرات ودوافع وأطراف هذه السياسية مسألة معقدة للغاية ومن ثم استحالة مقارنتها مقارنة علمية دقيقة.

تعريف آخر:

تعني السياسة الخارجية الأهداف الموجهة لمنتظم من الأفعال التي تقوم بها الدولة من أجل إنجاز أهداف سياستها الخارجية.

وهناك من يرى أن السياسة الخارجية كل السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية. فالسلوك السياسي الخارجي لأية وحدة دولية هو عبارة عن حدث أو فعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة متعددة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، فالسياسة الخارجية هنا تحدد

النقاط الرئيسية للخطط السياسية التي تقرر الدولة أو الوحدة الدولية إتباعها على المدى القريب أو البعيد في علاقاتها مع الوحدات الدولية الأخرى وفقا لمصالحها المشتركة في ضوء الظروف الدولية القائمة.

وهناك **من يعرفها** : "بأنها تتمثل كل ما يتعلق بالعلاقات الخارجية للدولة مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، وتتراوح السياسة الخارجية للدولة هي غيرها من الدول بين التعاون والتكامل الذي يصل أحيانا إلى الوحدة والاتحاد بمختلف أشكاله، وبين الصراع واستخدام القوة المسلحة أو اللجوء للحرب الباردة".[6]

وهناك من عرفها بالقول أنها: "تتعلق بالشؤون الخارجية، خاصة تلك المتعلقة بالقرارات والمواقف المتخذة من طرف الدول في تفاعلها مع الدول الأخرى، أو الفواعل الخارجية كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والفواعل الدولية الأخرى".

ويذهب الأستاذ **حسين بوقارة** إلى القول بان السياسة الخارجية :"هي تلك الأفعال وردود الأفعال العلنية والضمنية التي تصف وتضيع مجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات التي تواجه سلوك الدول في علاقاتها ببعضها البعض أو في علاقاتها بالفواعل الدولية الأخرى انطلاقا من النسق الفكري العقائدي الذي تؤمن به، بهذا النسق الفكري –الذي يعتبر بمثابة العمود الفقري لهذه الدراسة– هو الذي يساعد في تحديد طبيعة ومحتوى وتوجه السياسة الخارجية للدول، وهو الذي يرسم بدقة أدوارها في البيئة الخارجية"

[6]– السيد عبد المنعم المراكي، دول مجلس التعاون الخليجي، الفجوة بين إمكانياتها الاقتصادية قدراتها السياسية، القاهرة، 1998، ص 77.

ويذهب بعض الدارسين إلى القول بأنها :"مجموع الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي والمعبرة عن أيديولوجية النظام السياسي وتوجهاته الفكرية والفلسفية والراعية للمصالح الوطنية للأمة والمعبرة عن التمازج بين خصائص شخصية صانع القرار و مدخلات النظام والظروف الدولية القائمة والموارد المتوفرة والتي تحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية".[7]

2 –السياسة الخارجية والمفاهيم ذات الصلة :

* السياسة الخارجية وشرط السيادة:

من خلال الرؤية القانونية والتنظيمية للسياسة الخارجية نجد أن المجتمع الدولي هو عبارة عن تلك الدول القومية التي تتمتع بالسيادة الوطنية التامة وحرية التصرف في شؤونها الداخلية والخارجية دون توجيه من أي طرف خارجي ، وبذلك فإن الدول التي لا تتوفر على هذه الشرط ليس لها سياسة خارجية.

إذا كان الواقع الدولي يجعل كل الدول متساوية نظريا في النظام الدولي بغض النظر عن الاختلافات الموجودة (عدد السكان، الموقع الجغرافي، القوة الاقتصادية، الإمكانات العسكرية ...) فإن الواقعين الكلاسيكيين الجدد يعتبرون بأن القوة المادية ترسم حدود السياسة الخارجية للدول، فالقوي يفعل ما يريد أما الضعيف فيتحمل ما يلزم من المعاناة.

معنى ذلك أن السياسة الخارجية محصورة في دائرة القوة وما تستلزمه من إجراءات لتدعيم الدفاع عن مصالح الدول وأمنها، هذا يؤدي إلى اعتبار النظام الدولي والعلاقات

[7]– عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2005، ص104.

الدولة مسائل تهيمن عليها عوامل **المنافسة** و**الصراع**، في حين أن الواقع الدولي الآن مليء بالتفاعلات التي لا تندرج في إطار هذه المسلمة.

إذا كانت السيادة في السياسة الخارجية تعني ممارسة الدولة لشؤونها الخارجية بكل استقلالية ودون تدخل وتوجيه مباشر من قبل أي جهة، فإن واقع العلاقات الدولية في عصر الاعتماد المتبادل يفند هذه النظرية أو المقاربة القانونية، لإشكالية العلاقة بين السياسة الخارجية وفكرة السيادة، فالاكتفاء الذاتي أصبح أمر مستحيل التحقيق حتى بالنسبة للدول العظمى في النظام الدولي، فكلما زادت نسبة الاعتماد على الآخر كلما قلص ذلك من سيادة وحرية التصرف للدول في شؤونها الخارجية.

وقد ساهمت التطورات التكنولوجية والمعلوماتية في اتساع الهوة بين السيادة والسياسة الخارجية إذ لم تعد الدول الفاعلة في النظام الدولي في منأى عن التطورات التي تحدث في غيرها من الدول.

كذلك وجود الأحلاف العسكرية التقليدية أو أنماط ومسارات جديدة التكامل والاندماج والاعتماد المتبادل والشراكة الإقليمية والعالمية ساهمت في تقييد حرية الدولة في ممارسة السيادة على شؤونها الخارجية والداخلية مقابل ما تستفيد منه كل دولة في هذه الأنساق من مزايا وامتيازات، فالانضمام إلى أحلاف عسكرية أو تكتلات اقتصادية وسياسية أو تنظيمات فرعية، كثيرا ما يؤدي إلى تدعيم مركز الدولة في مجالات عديدة ولكنه في المقابل يقيد تصرفاتها الخارجية وحتى الداخلية.

من هنا يمكن القول أنه كلما زادت الأنساق الدولية والإقليمية تنظيما وقوة كلما ساهم ذلك في تقليص مجال سيادة وحرية الدول في التصرف في شؤونها الخارجية والداخلية لأن أي مخالفة أو اعتراض على ما يصدر عن الإرادة الدولية الجماعية قد يعرض الدول إلى إجراءات ردعية تتخذها هذه الإرادة الجماعية.

وعليه يمكن القول بأن السياسة الخارجية والسيادة كانت وطيدة في العصور الذهبية للدولة "**الأمة**" الممتد من معاهدة واستفاليا إلى غاية الحرب العالمية الثانية ثم بدأت تتصدع بفعل تنامي وازدياد آليات الاعتماد المتبادل.

*** التداخل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:**

الحتمية المعروفة وجود ارتباط وثيق بين وضع وحالة السياسة الداخلية للدولة معينة وطبيعة محتوى سلوكها الخارجي (السياسة الخارجية) بمعنى أن السياسة الخارجية انعكاس مباشر للسياسة الداخلية، فالرخاء الاقتصادي يختزل الكثير من النزاعات الداخلية مما يساعد على تحقيق الوحدة للمجتمع وانسجامه ويساعد في نهاية المطاف إلى التفرغ والاهتمام بقضايا السياسة الخارجية، أما إذا كانت البيئة الداخلية تعاني من أزمات واضطرابات وتمزقات اجتماعية، فإن ذلك يؤدي إلى عدم استقرار في السياسة الخارجية وتراجع نشاطها في المحيط الدولي مما يؤدي إلى قابلية انتشار وتوسع الشؤون الداخلية إلى المحيط الدولي...[8].

[8]– حسين بوقارة، مرجع سابق، ص22.

– ينظر إلى العلاقة بين السياسة الخارجية والبيئة الداخلية من خلال تأثير الأولى على الثانية، فإذا كانت مسائل السياسة الخارجية تتصل بموارد المجتمع وأوضاعه العامة فإنها تكون أكثر انغماسا وارتباطا بشؤون المجتمع الداخلية، ومن ثم فإن جل فئات المجتمع تبدي اهتمامها وارتباطها بهذه القضايا وهذا ما يسهم في إخراج وظيفة صنع القرار في السياسة الخارجية من دائرة البيروقراطيات التي دأبت على احتكار هذه الوظيفة في مواقف خارجية مغايرة.

– حالات السياسة الخارجية التي لا ترتبط بصفة متأثرة بحياة المجتمع الداخلي يجد صانع القرار الحرية الواسعة فيما يتعلق بإدراك وفهم والتصرف في الشؤون الخارجية ومنه نستنتج أن الفاصل بين السياسة الخارجية والبيئة الداخلية يتحدد بمقدار ارتباط أو عدم ارتباط قضايا السياسة الخارجية بالاهتمامات الرئيسية للمجتمع.[9]

– كذلك بالنظر إلى الأوضاع الداخلية للدول لفترة ما بعد الحرب الباردة أصبحت أكثر ارتباطا بما يحدث في البيئة الخارجية بفعل عوامل التداخل والارتباط بين المجتمعات وذلك راجع للتقدم الهائل في ميدان التكنولوجيا والاتصالات، فما يحدث من أزمات واضطرابات في المحيط الخارجي قد يصيب توازن المجتمعات الداخلية باهتزازات تتعاون درجاتها ومداها من واقعة دولية لأخرى وقد تحدث تحولات داخلية تستجيب للتطورات التي حدثت في البيئة الخارجية.[10]

[9]– حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 23.

[10]– نفس المرجع، نفس الصفحة.

– كذلك نشاط ودور الأطراف الداخلية يتعدى في غالب الأحيان حدود د إقليم الدولة التي ينتمون إليها وبالتالي يطرح هنا سؤال هل هي من قبل الشؤون الداخلية؟ أو من قضايا خارجية؟ كما أن تداعيات تلك التصرفات وانعكاساتها قد تكون كافية لإحداث اضطرابات وتحولات خارجية هائلة مثل اتجار الأفراد في الأسلحة غير الشرعي يتعدى حدود ما تصدره الدول المنتجة لهذه المادة، كذلك الاتجار في المخدرات والجريمة المنظمة ،الهجرة الغير شرعية ...أصبحت قضايا أخذت أبعادا دولية وبالتالي أصبح من غير الممكن اعتبارها شأنا داخليا محضا.

*** السياسة الخارجية وموقعها من العلاقات الدولية :**

نظريا يجتمع كل المهتمين بميدان السياسة الخارجية أنه لا يمكن أن الفصل بين التنظير في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية وقد تميز هذا المسعى بنوع من التوحيد والشمولية خاصة عند وضع الفرضيات والقوانين المنطقية المترابطة سببيا، وكذا المقاربة والقياس والتقييم والتفسير وهذه الأخيرة بإمكانها مساعدة الدارسين للعلاقات الدولية في حالات التنبؤ للتطورات المستقبلية.

كل الاتجاهات النظرية التي ميزت حقل العلاقات الدولية نجد جانبا مهما منها يركز على السلوك الخارجي للدول المكونة للنظام الدولي خاصة في الفترة ما بين الحربين والتي كان الاهتمام فيها منصب على سياسات توازن القوى وللسيادة "المطلقة للدولة" هنا أخذت السياسة الخارجية الجانب الأكبر من المحاولات النظرية حيث كان عنصر "**الدولة**" يمثل وحدة التحليل المركزية في العلاقات الدولية، وفي هذه الفترة التي هيمن عليها المنهج

القانوني الذي يهدف إلى تقييد السلوك الخارجي للدول بشبكة من التنظيمات والقوانين الدولية.[11]

بعد تلك الفترة والتي تلت الحرب العالمية الثانية شهدت تطورا هائلا في ميدان العلاقات الدولية الأمر الذي دعا إلى اعتماد مبدأ التخصص في دراسة الظواهر في هذا الحق، لذلك ظهرت نظريات ونماذج خاصة بكل حقل من حقول العلاقات الدولية: " السياسة الخارجية، الصراع الدولي، التكامل والاندماج... وغيرها" وكان من روادها **روزنو ،سنايدر، أليسون G.Rosenau .R.Snyder .G.Allision**ممن ساهموا في بناء نماذج ونظريات السياسة الخارجية[12]، هنا بدأت السياسة الخارجية تخرج عن إطار النظرية التقليدية التي كانت تعتقد أنها لا تختلف عن العلاقات الدولية وأن هذه الأخيرة تتكون من مجموعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء في الجماعة الدولية وكل واحدة منها لها أهدافها ومصالحها.

إذا فالعلاقات الدولية لا تنحصر فقط في السياسات الخارجية للدول لأن تلك السياسات هي عبارة عن عملية تتم داخل الدولة، وصانع القرار فيها يعلم بمختلف البدائل والاختبارات، بينما الأولى (العلاقات الدولية) من نتيجة تفاعلات متعددة صراعية وتعاونية لمختلف الفواعل الدولية، وهنا يعتقد **د.محمد السيد سليم** أنه إذا كانت السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تنتهجها وحدة سياسية دولية واحدة فإن العلاقات الدولية تمتد إلى مجموعة التفاعلات التي تحدث بين وحدتين دوليتين أو أكثر وهو ما يكرس اختلافا جوهريا

---

[11]– حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 25.

[12]– ج دورتي، ر. بالتسغراف، النظريات المضاربة في العلاقات الدولية (ترجمة: د. وليد عبد الحي)، الكويت، كاظمة للنشر، 1985.

بين موضوعات علمي العلاقات الدولية والسياسة الخارجية [13]، ننتج أن العلاقات الدولية أوسع في مداها وأشمل في آفاقها من السياسات الخارجية للدول (السياسة الخارجية جزء من العلاقات الدولية، والعلاقات الدولية تتكون من التفاعلات التي تحدثها القوى الأخرى في حقل العلاقات الدولية على غرار المنظمات الدولية العامة، منظمات غير حكومية، شركات متعددة الجنسيات) وهذه الأطراف تفرز متغيرات وظواهر دولية تخرج عن نطاق سيطرة الدول واهتماماتها القومية.

3- أنواع السياسات الخارجية:

تصنيف السياسة الخارجية غير متفق عليه لذلك سنحاول اعتماد تقييم يساعدنا في فهم طبيعة ومحتوى قرارات السياسة الخارجية تجاه حالة أو موقف ما دون أن يشكل ذلك معيارا عاما ودائما يمكن إسقاطه على السياسة الخارجية:

اختلفت تصنيفات السياسة الخارجية تبعا لاختلاف الزاوية التي ينطلق منها كل فريق حول هذه المسألة، فإذا أخذنا بعين الاعتبار الكيفية والإجراءات والمبادئ التي تعتمد عليها عملية صنع القرار في السياسة الخارجية:

*يمكن القول أن هناك من الناحية المظهرية سياسات خارجية **ديمقراطية** وأخرى **تسلطية**، ففي الأولى تكون عملية صنع القرار معرضة للمناقشة والتعميم والانتقاد والمتتابعة من طرف المؤسسات المنتخبة مما يؤدي إلى توزيع مسؤولية تحديد الأهداف للسياسة وصنع قراراتها بين أطراف عديدة (رأي نظرية الفاعل العقلاني) فإن هذه الاعتبارات لا تسمح بمرور

[13]- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 13.

الاختبارات غير عقلانية"، أما الثانية فرغم احتوائها على مؤسسات دستورية فإنها تتميز بمركزية شديدة عند تحديد الأهداف وصنع وتنفيذ القرارات، حيث تخضع إلى الاعتبارات الشخصية الأمر الذي يجعلها عرضة للأخطاء والمخاطرة والتناقض.[14]

*أما إذا نظرنا إليها من حيث طبيعة الأهداف التي تركز عليها السياسة الخارجية: فهناك سياسات خارجية تتوخى تحقيق أهداف التوسع والهيمنة إما عن طريق تغيير أوضاع معينة أو المحافظة على الوضع القائم، وهذا قد يؤدي إلى نشوب النزعات والحروب مع بقية أعضاء النظام الدولي، وهناك سياسات خارجية تسعى إلى تحقيق أهداف سلمية تعاونية دون أن تكون لها رغبة في توجيه الطرف الآخر والتأثير عليه وهي سياسات تدعم عوامل الاعتماد المتبادل في النظام الدولي.[15]

*وهناك من ينظر إليها من زاوية العلاقة بين القيم والمبادئ والسياسة الخارجية حيث ساد الاعتقاد في كثير من الدراسات أن هناك سياسات خارجية **إديولوجية** وأخرى **براغماتية**، فالأولى تتأثر بالمبادئ والأفكار والأيديولوجية التي يؤمن بها النظام السياسي وتسعى في صياغتها لكل القرارات في الواقع العملي على ضوء ما ترسمه تلك الأيديولوجية، وتلك الدول التي تتبنى هذا الصنف عادة ما تسعى إلى تصدير أيديولوجيتها إلى الدول الأخرى، أما الثانية فلا تتأثر بالمبادئ والأيديولوجية وتسعى إلى التعامل مع حالات السياسة الخارجية وفقا لطبيعتها ووفق لما تمليه عليها مصالحها المادية والنفعية الآتية.

ونستطيع توضيح كل ما سبق من خلال الشكل التالي :

---

[14]– حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 27.

[15]– نفس المرجع، ص 28.

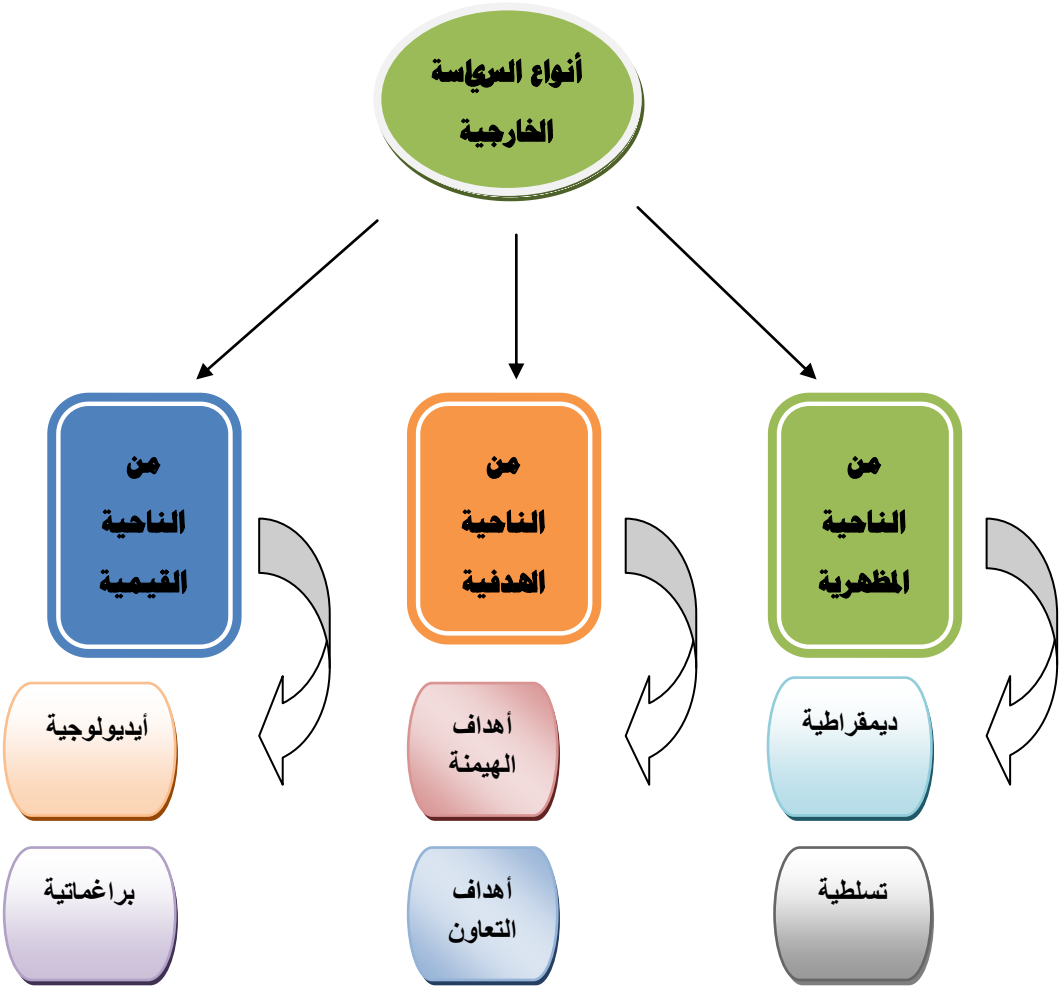

4- سمات ومميزات السياسة الخارجية:

من خلال الرجوع إلى العناصر الثلاثة التي تم التركيز عليها من أجل تشخيص وتحديد مفهوم السياسة الخارجية وهي:

أولا: الطرف الدولي والذي يصدر عنه النشاط أو السلوك في السياسة الخارجية

ثانيا: القضية أو الموقف الدولي والذي يتطلب فعلا أو رد فعل من الأطراف الدولية

ثالثا: القرارات وردود الأفعال والتي تقوم بها الوحدات الدولية الأخرى بغية تحقيق أهداف مرتبطة بالقضية أو الموقف الدولي.

فللسياسة الخارجية إذا هي تعامل بين هذه العناصر الثلاث في إطار بيئة دولية غير ثابتة، لذلك يمكن من خلال هذا تحديد مميزاتها وخصائصها والمتمثلة أساسا في:[16]

1-الطابع الرسمي الواحدي:

بمعنى أن السياسة الخارجية هي تلك القرارات والسلوكيات التي تصدر عن الأجهزة الرسمية لوحدة دولية واحدة.

وعلى الرغم من للأفراد والمنظمات غير الرسمية معتقدات ومبادئ حول أهداف السياسة الخارجية ولهم معلومات وحقائق حول أنجح الطرق لتحقيق هذه الأهداف إلا أنه لا يمكن أن تصدر عن الدولة إلا سياسة خارجية واحدة في وقت معين تجاه القضايا الدولية ،فالأجهزة الرسمية سواء في الدولة القومية أو الدول المركبة هي التي تستأثر بوظيفة صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية.

2- السمة الاختيارية للسلوك الخارجي للدول:

نعني بذلك أن المواقف الدولية المرتبطة بالسياسة الخارجية عادة ما تكون متعددة الأوجه والمشاهد والآثار وهذا ما يترك للدول مجالا معتبرا من حرية التصرف والمناورة، فكل موقف دولي يعزز على الأقل بديلين أساسيين تتفرغ عنهما مجموعة من البدائل: (اتخاذ القرار (التصرف) وعدم اتخاذه (عدم التصرف) تجاه هذا الموقف، فكل موقف خارجي يحتمل مجموعة من البدائل والاختيارات تتوقف عملية المفاضلة بينها على ما تريد الدول تحقيقه من أهداف وأولويات في مختلف المستويات وفق لما تملكه من إمكانيات وخبرات.

[16]- السيد محمد سليم، مرجع سابق، ص 12.

3- التفاعل مع البيئة الخارجية :

إذا كانت السياسة الخارجية ترسم في إطار أجهزة داخلية فإنها تحول إلى سلوكيات وقرارات ملموسة في إطار البيئة الخارجية بمختلف مستوياتها الإقليمية والدولية، وبالتالي فالمحيط الخارجي هو المخبر الذي تختبر فيه هذه السلوكيات والقرارات وتحقق فيه الأهداف العلنية أو الضمنية للسياسات الخارجية للدول، والبيئة الدولية قد تتفرع إلى جهوية وإقليمية ودولية من حيث مستوياتها، ومن حيث قواعدها إلى دول ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، ثم شركات متعددة الجنسيات، فكل فاعل دولي يساهم في بلورة السلوكيات الخارجية وفي رسم حدود واحتمالات إنجاز الأهداف المرتبطة بها.

ويضاف إلى تلك السمات :الطابع الهدفي- الطابع البرنامجي- الطباع العلني.

سمات السياسة الخارجية

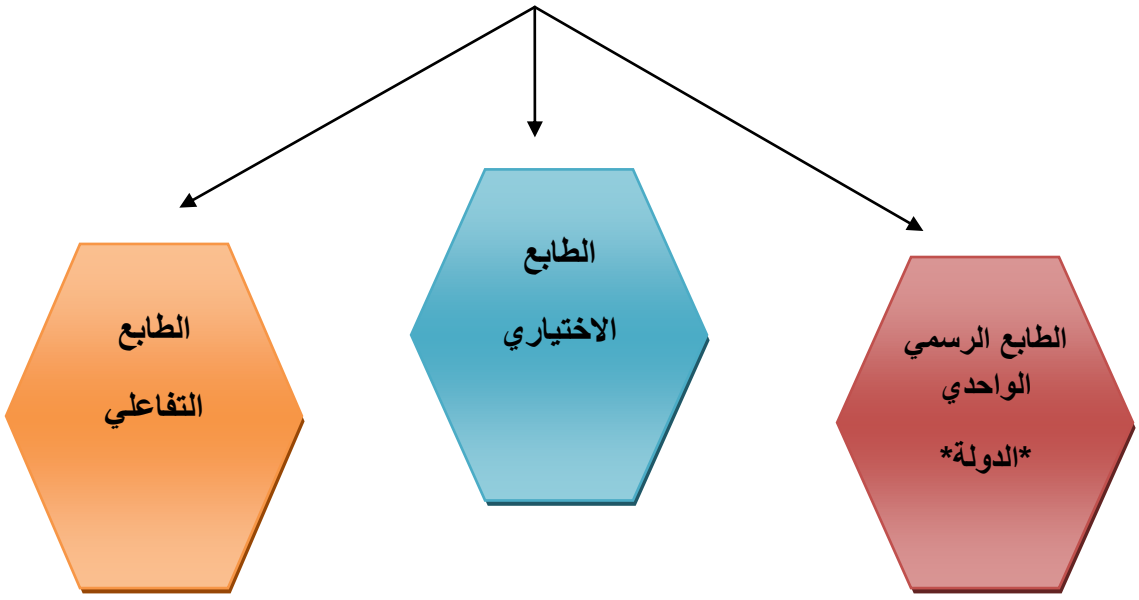

5- أهداف السياسة الخارجية :

تتضمن السياسية الخارجية الموافق الخارجية المتخذة من قبل صناع القرار مع نية تحقيق صف طويل من الأهداف، وهذا الموقف مقيد بواسطة إدراك ظروف الدولة التي يعمل فيها صناع القرار من حيث جغرافيتها، اقتصادها ومكانتها وبنيتها السياسية، والثقافة والتقاليد ووضعيتها الإستراتيجية والعسكرية.

كذلك الموقف يتخذ بالرجوع إلى الأجهزة الأخرى التي تعمل مثلها على المستوى الدولي، وكذاك موقفها مقيد بتلك الاعتبارات السابقة وهو ما تسميه بالبيئة الدولية لصناع القرار.ويمكن إدراج مجموعة من الأهداف تسعى السياسة الخارجية إلى تحقيقها وهي :

+الأمن والرفاهية والاحتفاظ بالقيم:

ومسألة الأمن القومي مسألة بالغة الأهمية بحيث أن كل السياسات الخارجية للدول تتأثر بها، وكذلك تحقيق الحد الأعلى من الرفاهية كمؤثر رئيسي على السياسات الخارجية بحيث لا توجد دولة مكتفية ذاتيا ولا معنى للاكتفاء الذاتي إلا في علاقته بطموحات سكان الدولة، وكذلك تتضمن الأهداف المحافظة على القيم ودعمها ومثال ذلك القيم البلشفية والنازية، والفاشية والقيم تؤثر على طرق عمل السياسة الخارجية مثل طريقة التغيير أو عدم التغيير، والمفاوضة والضغوط السلمية والتهديم والعمل العسكري المفتوح وغيرها.

-مراجعة السياسة الخارجية:

حيث يمكن أن تتم مراجعة السياسات لرغبة صناع القرار القيام بالتغيير في العلاقات بين الفواعل على المستوى الدولي، أو تغيير الفواعل في حد ذاتهم أو يمكن أن يكونوا ضد

مراجعة السياسات إذا كان صناع القرار راضيين على عدد وطبيعة الفواعل، وعلى علاقاتهم المشتركة لأنه لا توجد علاقات دولية ثابتة، وبالتالي لا يمكن الاحتفاظ بالوضع القائم دوما.

-التمييز بين الأهداف القصيرة المدى والأهداف بعيدة المدى:

ففي عالم المثل كل القرارات ذات العلاقة بالأهداف قصيرة يجب أن تكون منسجمة مع بعضها البعض ومع الأهداف بعيدة المدى، لكن يمكن أن تتحقق واحدة من هذه الأمنيات في عالم الواقع، لذلك غالبا ما تكون الأهداف قريبة المدى متناقضة لذا من المستحيل المحافظة على النمط من القرارات المنسجمة وإذا وجد هذا النمط فمن غير الممكن الحفاظ على انسجام النمط مع الأهداف طويلة المدى وهذا نتيجة تلك الضغوط المباشرة التي تجعل من الصعب التفكير حول الأهداف طويلة المدى ككل وعدم حساب نتائج القرارات، لذلك ستعدل نتائج القرارات بواسطة كل من مواقف الآخرين وكذا الموقف اللاحق من قبل صناع القرار في الدولة حول المسألة.

"لذلك من الصعب ربط الهدف قصير المدى عضويا بالهدف طويل المدى".مثال ما حدث مع بريطانيا في 1931 انتهجت السياسات الاسترضائية لكل الحكومات المتعاقبة وبعدها حققت على التعاقب أهداف قصيرة المدى الخاصة بالقضايا الساكنة دون الانخراط في الحرب لكن إذا كانت الحرب مدمرة ومكلفة ومؤثرة على مكانة بريطانيا الدولية وعلى الاقتصاد والتلاحم الاجتماعي فسوف تنخرط فيها كالحرب العالمية الثانية.

-الوظيفة التنموية:

من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانة دولية معينة، حيث تدفع بالوحدات الدولية الأخرى إلى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية للاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة، مثال: الدور الذي لعبته السياسة الخارجية في الفترة الناصرية حيث برر الرئيس جمال عبد الناصر اهتمامه بالسياسة الخارجية بالأثر الذي يلعبه الدور المصري الخارجي النشيط في تدفق المساعدات الاقتصادية لمصر رغم عدائه للغرب الذي أدرك أن عدائه لعبد الناصر يكلفه مصالحه في العالم الثالث، كذلك اندونيسيا حيث لعبت السياسة الخارجية دورا تنمويا اقتصاديا في السياسة الخارجية الاندونيسية منذ استقلالها.

-تدعيم الاستقلال السياسي للدولة:

إتباع دول العالم الثالث لسياسية عدم الانحياز في إطار الحركة الدولية اللامنحازة وذلك من أجل مواجهة القوتين العظيمتين وحماية استقلال تلك الدول.

-تأمين المصالح الخارجية:

الدور الذي لعبته السياسة الخارجية السوفيتية في الشرق الأوسط في الخمسينات لكسر الحصار الغربي على الاتحاد السوفيتي، أو الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الأمريكية في خلق المناخ الملائم لازدهار الاستثمارات الأمريكية في الخارج.

-تحقيق التكامل القومي أو الاستقرار السياسي:

من خلال لجوء صانع القرار في السياسة الخارجية إلى التركيز على العدو الخارجي أو افتعال مشكلة دولية مما يؤدي إلى التفاف أفراد الشعب حوله في وجه العدو الخارجي، مثل

الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الإسرائيلية إزاء العرب من أجل ضمان التكامل القومي للمجتمع الإسرائيلي.

-إعطاء الدولة مكانة دولية رمزية:

تتناسب تلك المكانة الدولية مع مواردها أو مستوى تطورها الحضاري، ومن أمثلة ذلك الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية السعودية في العالمين العربي والإسلامي .

-تدعيم سلطة صانع القرار وإضفاء الشرعية على سلطته الداخلية:

حيث تلعب دورا حيويا في تأكيد مشروعية القائد السياسي او صانع القرار في النظام السياسي وزيادة شعبيته في البيئة الداخلية وحتى الخارجية ، ففي المجال الخارجي يستطيع القائد السياسي أن يظهر حنكته السياسية وقدرته على تقديم الحلول الفورية للمشكلات الداخلية وحتى الدولية ، فمن الناحية الدولية يحاول النشاط الدؤوب والمستمر من خلال تلك المنابر الهيئات الدولية والمنظمات الدولية المختلفة ، دون أن يلزم نفسه بتحمل تكاليف تلك الحلول، ومن الناحية الداخلية يلجأ صانع القرار في السياسة الخارجية لتدعيم مركزه الداخلي إزاء المعارضة و حتى المؤيدين ،وتهدئة المشكلات الداخلية التي تواجهه.

كما يمكن أن نقسم تلك الأهداف بشكل عام إلى :

أهداف قصير المدى :

وهي ما تسمى بالأهداف المحورية لأنها ترتبط أساسا بأمن الدولة من حيث المحافظة على كيانها وسيادتها .فكل دولة ذات سيادة مهما كان حجمها كبير أو صغير متقدمة أو

متخلفة تمثل هذا النوع من الأهداف في سلوكياتها تجاه محيطها الخارجي فالسياسة الخارجية سياسة هادفة .

في عالم ما بعد الحرب ظهرت فواعل جديدة كالمنظمات وسيادة الدولة فأصبحت تتبع من السيادة الإقليمية أو العالمية لا سيما أن الدول انصهرت في ظل هذه التكتلات كما هو الشأن في السياسة الخارجية في دول العالم الثالث والسياسة الخارجية للدول في ظل العولمة .الأهداف المتوسطة المدى : وتتمثل في تلك الأهداف المتعلقة بتحقيق نوع من المصالح الاقتصادية والسياسية من حيث خدمتها لمصالحها العامة وبنائها لنفوذها السياسي في علاقاتها الخارجية وقد تكون هذه الأهداف متغيرة أو تكتيكية وترتبط بقضايا معينة ، وينتهي دورها بانتهاء موضوعها (أهداف متغيرة تنتهي ببلوغ الوحدات السياسية لمصالحها).

أهداف طويلة المدى :

والمقصود بها الأهداف الإستراتيجية .وتوصف هكذا لأنها تتطلب من الدول وضع سياسة معينة من اجل تحقيق هدف طويل المدى على الصعيد الدولي سواء كان هذا الهدف في شكل تحقيق تكامل بين دولتين او مجموعة من الدول الأخرى في نفس الإقليم الجغرافي أو لتكريس الهيمنة العالمية كما هو الحال بالنسبة للصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة (تتطلب مجموعة من التكتيكات للوصول إلى الهدف الاستراتيجي).

الاتحاد الأوربي –مثلا – هو أحد النماذج التي تسعى إلى الهيمنة العالمية ومن ثم فاستمراره إلى حد الآن يدخل ضمن الأهداف الطويلة المدى ، ومهما اختلفت تلك الأهداف وتنوعت فيمكن حصرها في المصلحة الوطنية .

6- أدوات تحقيق السياسة الخارجية:

* تحقيق الأهداف القومية في إطار بيئة دولية فوضوية وغير مهيكلة يميزها الصراع والنزاع بين الوحدات السياسية الدولية.

* تحقيق الأهداف القومية مرتبط بمجموعة من المتغيرات والعوامل (الواقع الجغرافي، طبيعة المحيط الداخلي، الحالة الاقتصادية، الإستراتيجية وكذا الوضعية السياسية والعسكرية والإستراتيجية وسط المحيط الإقليمي وكذا النسق الدولي بصورة أشمل).

كل هذه العوامل والمتغيرات هي التي تحدد طبيعة الوسيلة والأداة المستعملة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.[17]

- التفرقة بين الوسائل والأهداف: (الإستراتيجيات في السياسة الخارجية)

* العلاقة بينهما جد وطيدة إلى حد يصعب فيه الفصل بينهما في كثير من الأحيان إذ ممكن أن يتحول الهدف إلى وسيلة والعكس صحيح (تدخل و م أ في كوريا هدف حد ذاته هو في الحقيقة وسيلة لاحتواء ومنع انتشار المد الشيوعي في جنوب شرق آسيا في دول مثل كوريا. الفيتنام. كمبوديا) هذا الهدف في حد ذاته هو عبارة عن وسيلة للحفاظ على استقرار

[17]– حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 96.

النظام الدولي وحماية ميزان القوى الدولي الضروري والحيوي لضمان الحد الأدنى من أمن و.م.أو حلفائها.

* كما أن استعمال المساعدات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف ذات طبيعة سياسية وعسكرية وإيديولوجية قد يتحول إلى هدف في حالة ما إذا تعاظمت المصالح الاقتصادية للدولة المتاحة في الدولة المستقبلة لهذه المساعدات.

الاعتبارات التي: يتوقف عليها اختيار الوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية:[18]

- طبيعة وأهمية الهدف المراد انجازه.
- مواقف وأهداف وإستراتيجيات الأطراف الأخرى المعنية بالموقف الدولي.
- الظروف والمعطيات المحيطة بالموقف الدولي.

الراجح في هذا الشأن أنه كلما تعددت وتنوعت وسائل وإمكانيات تحقيق أهداف السياسة الخارجية كلما ساهم ذلك في منح الدولة مجالا واسعا من حرية التصرف في شؤونها الخارجية ذلك أن إنجاز بعض الأهداف في البيئة الدولية يتطلب التدرج والتنويع في العمل الخارجي.

-أدبيات السياسة الخارجية تذهب إلى اعتماد الوسائل التالية: الدبلوماسية العسكرية، الاقتصادية أعمال التجسس والتخريب.

[18]- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 97.

1- الأداة الدبلوماسية :

- هناك من يخلط بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية وفي الحقيقة الدبلوماسية هي واحدة من مجموعة من الأدوات والوسائل التي تستعملها الدولة لإنجاز أهداف سياسيتها الخارجية.
- هي عبارة عن مجموعة القنوات والمؤسسات والطرق والآليات التي توظفها الدولة مباشرة أو بواسطة ممثليها الدبلوماسيين من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.
- جرى التركيز من قبل الأكاديميين على العمل الدبلوماسي بالتأكيد على الجوانب التقنية والعملية إضفاء للحيوية والفعالية على هذا النشاط مثل الوقت المناسب والطرق الملائمة لاتخاذ مبادرة أو اقتراح أو بيان أو الرد على فعل = على هذا الأساس أصبحت الدبلوماسية تمثل أبرز تقنية لإدارة المفاوضات والحوارات من أجل حل الخلافات والأزمات التي قد تميز العلاقات بين فواعل النظام الدولي.
- الدبلوماسية المغلفة (السرية) قد هيمنت على العالم الدولي في فترة قبل الحرب العالمية الثانية، فإن المنظومة القانونية لفترة ما بعدها إضافة للاعتبارات والظروف التي أفرزها التطور التكنولوجي في مجال التسلح فرضتا عملية الانتقال إلى ممارسة الدبلوماسية المفتوحة (العلنية) = تترتب عن ذلك إلزامية فتح مسار المفاوضات بين الدول أمام وسائل الإعلام والرأي العام والإعلان الرسمي عن النتائج التي قد تنتهي عليها المفاوضات.

كما تسعى المواثيق الدولية إلى منع اللجوء إلى الاتفاقيات والمعاهدات السرية التي شكلت صلب العمل الدبلوماسي قبل الحرب العالمية الثانية = وذلك من خلال عدم الاعتراف بأية وسيلة دولية قد تترتب عن تلك النشاطات الدبلوماسية السرية.

- الدبلوماسية فندت الفكرة التقليدية حول المسلمة: أنه إذا كانت الحرب هي الوسيلة الملائمة لإدارة العلاقات الدولية في أوقات السلم فإن الدبلوماسية لعبت دورا بارزا في التخفيف من حدة هذه الصراعات المسلحة وإنهاء أو حل البعض منها.
- الواقع الدولي يؤكد أن الدول الكبرى تملك ترسانة ضخمة ومتنوعة من الأسلحة هي الأكثر نشاطا وتأثيرا في العالم الدولي والأكثر ميلا واستعدادا لاستعمال الوسائل غير الدبلوماسية على عكس الدول المتوسطة والصغيرة.

2- الوسائل العسكرية :

-تستعمل لتحقيق أهداف السياسة الخارجية تحقيقا لمتطلبات الأمن القومي (ما حدث خلال الحرب الباردة أو بعدها) تمت تحت حجة وذريعة حماية الأمن القومي.

-مسألة مشروعية أو عدم مشروعية استعمالات القوة العسكرية في السياسة الخارجية غالبا ما يتوقف على الهدف النهائي لهذا السلوك وعلى الكيفية والإطار القانوني والأخلاقي الذي ميزه، ومع ذلك فالقوة العسكرية لا تستعمل إلا في حدود ضيقة جدا وحين يستحيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية بوسائل أخرى (الملاذ الأخير في سلم الخيارات المتاحة)

-تحقيق المزايا الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية من خلال المساعدات العسكرية وكسب الحلفاء والأصدقاء عن طريق مبيعات الأسلحة.

-إضفاء الطابع الأخلاقي والقانوني لهذه الأداء من أجل إضفاء الصورة البشعة للتدخلات العسكرية في فترة ما بعد الحرب الباردة، كوسوفو العراق أفغانستان ... الخ، والتي استندت إلى شعارات ومبادئ انبثقت عن نهاية الصراع الأيديولوجي على المستوى الدولي وهكذا تم استخدام حقوق الإنسان، الديمقراطية، حماية الأقليات، محاربة الإرهاب كذريعة لتبرير التدخلات العسكرية الجماعية والأحادية.

-الانتقاد الموجه لهذه الأداة أنها لم توجه في الأساس إلى المبدأ بل ركزت على الطريقة والآليات وهي تلح على ضرورة التدرج في توظيف مجموعة من الوسائل قبل المرور إلى القوة العسكرية (مثال: استعمال القوة النائمة) لإقناع الأطراف المستهدفة بضرورة تغيير والعدول عن سلوكيات معينة وإذا فشلت استعملت القوة الصلبة على مراحل شريطة ضمان الحد الأدنى من الموافقة والشرعية الإقليمية والدولية.

3- الوسيلة الاقتصادية:

-ازدادت أهميتها بفعل تقوية وانتشار دعائم الاعتماد المتبادل والعولمة في كل أنحاء العالم.

-تحول الاهتمام إلى القضايا الاقتصادية بدل الاهتمام بالعسكرية والإستراتيجية بعد الحرب الباردة، ذلك ما ساهم في تحول المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية إلى فاعل سياسي أساسي في التفاعلات الاقتصادية والسياسية الدولية.

-تمكنت الدول المتقدمة اقتصاديا من التأثير وكسب مواقف الدول كروسيا، الصين في حرب الخليج.

-المتغيرات الاقتصادية تلعب دورا أساسيا في العلاقات الدولية كوسائل وكأهداف في السياسة الخارجية إذ أن هذه الأخيرة قد تكون موجهة في الأساس لتحقيق مصالح اقتصادية، ترقية الاستثمارات، الحصول على أسواق جديدة.

قد تكون هذه المتغيرات الاقتصادية بمثابة الأداة الفعلية لإنجاز أهداف سياسية على مستوى البيئتين الداخلية التأثير على صانع القرار باتجاه تغيير مواقفهم وتصوراتهم وحتى أفعالهم تجاه الطرف الموظف لهذه الوسائل الاقتصادية في السياسة الخارجية.

-استعمال الأداة الاقتصادية في مساعدة الدول التي تعاني أزمات اقتصادية/ إيجابيا

-استعمال الأداة الاقتصادية كأداة لمعاقبة وتجويع المجتمعات الأخرى/ سلبيا

-القوة الاقتصادية في العلاقات الدولية هي ظاهرة معقدة لا تتوقف فقط على حجم الموارد التي تملكها ولا بدرجة التقدم التكنولوجي والاقتصادي الذي بلغته، كذلك قيمة المنتجات والخدمات التي تسيطر عليها على مستوى السلم العالمي لتوزيع الأشياء الثمينة والإستراتيجية، تستعمل ذلك في الضغط على الدول المستوردة لهذه السلع والخدمات مثل

(الحظر البترولي العربي للدول الغربية المؤيدة لإسرائيل 1973) استعمال الدول العربية للنفط في إطار الصراع العربي الإسرائيلي.

-الانتشار المقلق للأداة الاقتصادية بعد الحرب الباردة للقوى الغربية، فالتعامل الغربي مع دول الانتشار النووي مثل (إيران وكوريا الجنوبية) ارتكز أساسا على سلسلة من العقوبات الاقتصادية الجماعية والأحادية والتي لم تزد تلك الدول إلا تشبثا بمواقفها وسياستها في هذا الشأن (الازدواجية في المعايير والسياسات عند التعاطي مع المشاريع النووية لمختلف الدول+ إصرار تلك الدول النووية على الهيمنة على المزايا التكنولوجية في هذا الميدان.

-كذلك الدول الراعية للإرهاب تعرضت بدورها لأشكال الضغط الاقتصادي.

-كذلك الهيمنة الاقتصادية للدول الكبرى على المؤسسات الاقتصادية والمالية استطاعت من خلالها توظيف مكانتها الاقتصادية في هذه المؤسسات في فرض صلاحيات وتحولات اقتصادية وسياسية داخلية لدول العالم الثالث.

4- الوسائل الاستعلاماتية و الاستخباراتية * التجسس *:

-وظيفة أجهزة الاستخبارات والاستعلامات من الناحية القانونية والموضوعية هي جمع الحقائق والمعلومات حول المسائل والقضايا والأفعال والظواهر المتعلقة أساسا بمقومات الأمن القومي والمصلحة العليا للمجتمع، تبدو هذه الوظيفة أكثر ملائمة لعملية التحضير لاتخاذ القرارات في السياسة الخارجية والداخلية إضافة لكونها تشكل المادة الأساسية لاستشراف البدائل المستقبلية لمختلف الظواهر (دور النشاط التحضيري الذي تقوم به أجهزة المخابرات) .

-الدور التقليدي والحديث للسفارات ووظائفها التجسسية للدولة المضيفة طالما لا يمس باستقرار وسلامة الدولة المضيفة وأكثر من ذلك أصبحت لا تمانع تلك الدول المضيفة بإعادة ملحقات عسكرية على مستوى تلك السفارات.

-دور أجهزة المخابرات باستعمال أعمال العنف والتخريب للقضاء على الأنظمة السياسية القائمة واستبدالها (مثال: ما حدث في التشيلي ضد نظام **ألندي** 1974، وتوظيف تلك الأجهزة الإستخباراتية للمجتمع المدني والأجهزة الإعلامية والثقافية وبعض المنظمات الخيرية غير الحكومية لتحقيق مآربها.

5- وسائل الدعاية المختلفة :

- أدوات الدعاية في العالم الدولي هي محاولة لتشويه الآخر ووصفه بأبشع الأوصاف المنافية للأخلاق والشرعية والعقلانية وهو ما يوفر الغطاء الأخلاقي والموضوعي لكل السلوكيات التي تتخذ ضده، وهي أداة تقليدية أساسية ورئيسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وهي وسيلة لغزو العقول والسيطرة عليها واكتساب ودها وتأييدها من أجل تغير علاقات القوة القائمة وليست لغرض احتلال رقعة أو المكونات الاقتصادية الاجتماعية للدول الأخرى.[19]

- موجهة لتحضير وتكوين الرأي العام المساند للتوجهات السياسية لدولة معينة.

- توظف الدعاية القيم والمعتقدات والمبادئ الأخلاقية وكذا الأطر القانونية (الدول الصغيرة والمتوسطة تميل إلى التثبيت بقيمها ومكوناتها الفكرية والعقائدية في حين الدول

[19]- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1987، ص 83.

الكبرى تستعمل تلك القيم والعقائد للضغط على الآخرين وتقويم سلوكاتهم بما يتماشى مع قيمها التي تزعم بعالميتها وبعدالتها (حملات الرؤساء الأمريكان بعد الحرب الباردة الدعائية للدول المارقة نابعة من ذلك النسق العسكري الأمريكي القائم على الحرية، الديمقراطية، حقوق الإنسان... الخ، وظفت لضمان التأييد الداخلي والخارجي لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

هذا الشكل يختصر لنا مختلف الوسائل التي تحقق أهداف السياسة الخارجية :

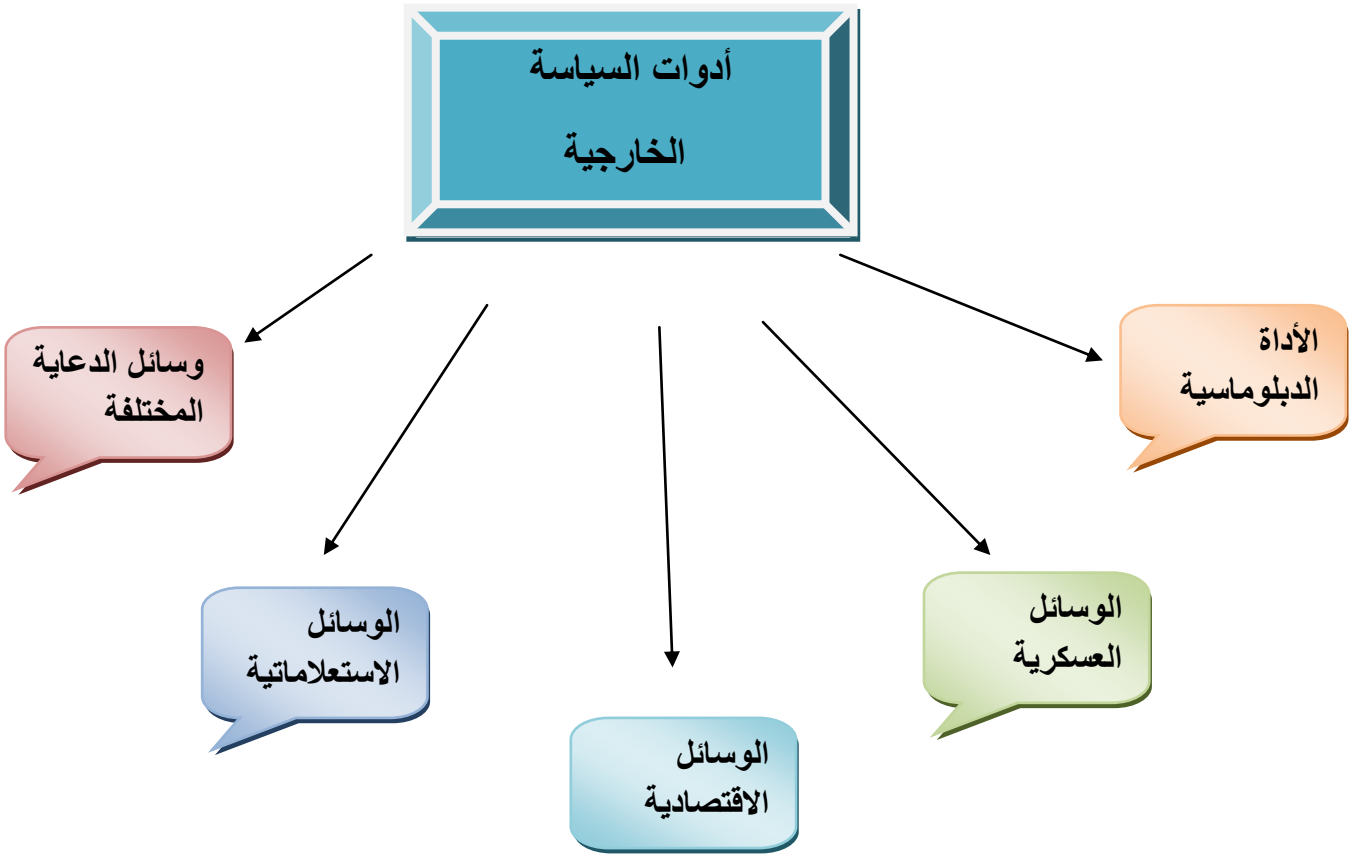

ثانيا/ عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية :

1- مفهوم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية:

تنصب عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية حول معرفة الكيفية والطريقة التي تتعامل من خلالها الدولة القومية مع المؤثرات والمواقف والظواهر التي تعززها البيئة الدولية، ولهذه المقارنة أهمية كبيرة حيث أنها أخرجت مسألة تحليل السياسة الخارجية من دائرة المناهج التقليدية والتي كانت ترتكز على عوامل القوة والجغرافيا عند محاولة التنظير لها، فعملية اتخاذ القرار تعكس إلى حد بعيد العوامل التي تواجه صانع القرار عند محاولة تعامله مع الواقع الدولي بواسطة سلسلة القرارات التي تتخذها الوحدة التنظيمية التي يتصرف باسمها وتعكس بذلك اتجاهات وتصورات الدول وكذا الوسائل التي تستعملها للدفاع عن مصالحها تجاه الأحزاب الدولية.

* تعريف عملية صنع القرار في السياسة الخارجية:

"تعبر عن مجموعة الخطوات والعمليات والاعتبارات التي تواجه عمل المؤسسات والتي تملك حق التصرف في الشؤون الخارجية لبلورة فعل أو سلوك أو قرار من بين مجموعة من البدائل أو الخيارات الممكنة لتحقيق أهداف محددة من البيئة الخارجية ".

- لكن بالنظر إلى واقع السلوك الخارجي للدول نجد أن الاختيارات والبدائل في السياسة الخارجية لتلك الوحدات السياسية الدولية عادة ما يكتنفها ظاهرة عدم التأكد، فهي غير واضحة بحكم التعبير السريع وغير المرئي في غالب الأحيان لظواهر البيئة الدولية

،وهذا الأمر قد يحدث منافسة وعدم اتفاق بين دوائر صنع القرار في السياسة الخارجية حول البدائل المتوفرة وما يرتبط بها من أهداف ونتائج.

– تحتوي السياسة الخارجية على قرارات وأفعال وموافق تتخذ من طرف أعوان الدولة في إطار بيئة معقدة للغاية فظاهرة السياسة الخارجية ما يميزها عن بقية الظواهر الدولية كونها معقدة ومتطورة وسريعة وضبابية ويرجع ذلك إلى ثلاث اعتبارات أساسية:

1– **كون الأفعال والقرارات لا تتخذ من طرف الدول كأشخاص القانون الدولي** بل من طرف أفراد ومجموعات من الأفراد سواء في إطار تنظيمات رسمية أو غير رسمية، ومهما كانت وضعيتهم فإنهم يتأثرون بمجموعة من الاعتبارات الشخصية مما يؤثر بشكل غير مباشر على عملية صنع القرار أو تنفيذه وبشكل عام على مدخلات ومخرجات تلك العملية .

2– **البريوقراطيات :**

أن عملية صنع القرار تتم داخل مجموعة من البيروقراطيات لها أهدافها ومصالحها ومبادئها تدافع عليها ولها قواعد وضوابط توجه نشاطها ، وهي بذلك تسعى إلى التأثير على مسار عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدولة مما يحقق مصالحها وأهدافها ويضمن بقاؤها وتأثيرها الدائم .

3– **تأثير البيئة الخارجية :**

هناك قيود ومؤشرات البيئة الخارجية بمختلف مستوياتها التي لا يمكن تجاهلها عند رسم قرارات السياسة الخارجية. نظرا لهذه الاعتبارات والمؤشرات تصبح عملية اتخاذ القرار

في السياسة الخارجية قضية معقدة ومتعددة المظاهر والأوجه لذلك فالوصول إلى صيغة عمل معينة في السياسة الخارجية بالنظر لتلك الاعتبارات والمؤثرات ليست بالمهمة السهلة.

ومع ذلك فالطبيعة المستعجلة لجل القضايا التي تخص السياسة الخارجية ترغم صانعي القرار على اختزال التباينات والعقبات السالفة الذكر من أجل الوصول إلى صيغة عمل تضمن تحقيق الحد الأدنى من الأهداف عن طريق التعامل مع بقية الأطراف الدولية.

– ومن حيث المراحل والخطوات العملية المختلفة التي تسلكها عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية كان **دافيد أستون** يوفر لنا نموذجا دقيقا لفهم ذلك بمجموعة من المدخلات التي تفرزها البيئة العامة بمختلف تفرعاتها وأصنافها داخل النظام السياسي، يقوم هذا الأخير بتحليلها وجمع المعلومات الكافية عنها في إطار شبكة من التنظيمات والمؤسسات مما يجعل العملية معقدة وشاقة في بعض الأحيان، ثم تتبعها لاحقا مرحلة يقوم فيها النظام السياسي بتحويل هذه المدخلات إلى قرارات وسلوكيات خارجية ملموسة (المخرجات) وفق ما يتناسب مع إمكانيات وقدرات وظروف هذا النظام، وإذا كان من الطبيعي أن تحدث هذه القرارات والسلوكيات انعكاسات وردود أفعال فإن ذلك يعود إلى قلب النظام السياسي في شكل تغذية عكسية (استرجاعية) وهكذا تبقى العملية في تواصل.

نقد هذا النموذج:

–على الرغم من دقة هذا النموذج فإن بعض الدراسات المعاصرة ترى أنه بالغ في وصف كيفية اتخاذ القرارات أي كيف يتصرف المسؤولين في النظام السياسي في حين كان من المطلوب من كل عمل أكاديمي التركيز على كيف يجب أن تكون الأمور بمعنى أكثر

أنه في الواقع العملي ضرورة إخراج عملية صنع القرار في السياسة الخارجية عن دائرة المؤسسات الرسمية، وتوسيعها إلى بقية التنظيمات العلمية والأكاديمية التي بإمكانها توفير المادة المعرفة اللازمة لفهم ظواهر السياسة الخارجية فهما موضوعيا وعقلانيا، وهذا ما يفيد في نهاية المطاف في هندسة جيدة لعملية صنع القرار (الهندسة وفق هذا المنظور تعني تطبيق مبادئ المعرفة ومناهجها عند التعامل مع قضايا السياسة الدولية"

-على الرغم من أن كثير من أدبيات السياسة الخارجية تغيرات عملية اتخاذ القرار بمثابة المسألة أو المتغير الأكثر أهمية لهم السلوك الخارجي للدول إلا أن سنايدر يفضل اعتبارها مجرد أداة أو وسيلة تفيد في معرفة بعض المتغيرات النسقية المؤثرة في مواقف السياسة الخارجية مما يعني أن هناك متغيرات وعوامل أخرى مؤثرة في السياسة الخارجية لا يمكن إدراكها وتفسيرها من خلال مقاربة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.

2- مراحل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية:

يمكن تصنيف مراحل عملية صنع القرار إجرائيا إلى ثلاث فئات أساسية

أولا: المراحل القبلية لاتخاذ القرار في السياسة الخارجية

وهي المرحلة السابقة لاتخاذ القرار أي مرحلة الإعداد وبالنظر إلى طبيعة المواضيع والمواقف التي تخص حقل السياسة الخارجية والتي تتسم بعدم الاستقرار بل والتعقيد والغموض الذي يشمل البيئة الخارجية التي تحول في إطارها قرارات السياسة الخارجية إلى أفعال حقيقية تصبح مسألة الإعداد والتحضير جد حاسمة ومهمة لمسار اتخاذ القرار فكلما كان التحضير موضوعيا وعقلانيا وشاملا كلما زاد ذلك من نجاح عملية اتخاذ القرار في

السياسة الخارجية "غير أن الطبيعة الاستعجالية" لبعض المواقف للسياسة الخارجية قد يؤثر سلبا في بعض الأحيان على عملية التحضير فتتلخص بذلك مراحلها إلى الحد الأدنى الذي يسمح بالمخاطرة في السياسة الخارجية.

1- إدراكات صناع القرار:

يعتبر هذا العنصر الأكثر أهمية في مسار اتخاذ القرار في السياسة الخارجية وهو عبارة عن تلك الصور والقناعات الراسخة في أذهان صانع القرار حول العالم (الداخلي والخارجي) الذي يتعاملون معه، كما تمثل نقطة البداية في التفاعل مع القضايا والمواقف التي تعززها البيئة الدولية.

-كما يندرج الإدراك في إطار أهم إفرازات البيئة السيكولوجية لمحيط اتخاذ القرار في السياسة الخارجية كما يشمل البيئة الداخلية والخارجية.

-كما أن هناك جدل كبير في ميدان السياسة الخارجية حول مسألة المفاضلة بين "**البيئة النفسية**" و"**البيئة العملية**" في التأثير على مسار اتخاذ القرار فالفريق الأول يرى أن إدراكات وتصورات صناع القرار المتغير الأكثر أهمية لأنه يعتبر المفتاح الذي يربط بين البيئة الخارجية وسياسة اتخاذ القرار في الوحدة السياسية هذا ما يجعل من التركيز سيكولوجية صناع القرار أمرا حتميا من أجل فهم موضوعي لقرارات السياسة الخارجية.

-أما الفريق الثاني **(فرانكل)** والذي يرى أنه يجب إعطاء الأهمية القصوى للبيئة العملية لأن بعض متغيراتها قد تهمل عند إدراك صانع أو صناع القرار للموقف أو الظاهرة الدولية الأمر الذي قد يؤثر سلبا على تنفيذ قرارات السياسة الخارجية، ذلك أن البيئة النفسية

في اعتقادهم يمكن أن تفصل وتؤثر في حدود القرارات الممكنة، بينما البيئة العملية تحدد إمكانيات الفعل الحقيقي في السياسة الخارجية.

-ومن هلال الواقع الذي تعيشه العلاقات الدولية والذي يؤكد في كثير من المواقف أنه إذا كانت خيارات السياسة الخارجية تبنى انطلاقا من إدراك المسؤولين عنها (السياسة الخارجية) لظواهر وأهداف البيئة الخارجية فإن مدى صحة وموضوعية وقابلية تحويل هذه الإدراكات إلى أفعال حقيقية يتحدد من خلال علاقاتها بالواقع العملي، فالحالة التوافقية فإن الصور النمطية لصناع القرار عن العالم الخارجي تتجسد في أفعال مؤثرة، أما إذا كانت العلاقة بين البيئة السيكولوجية والعملية متناقضة فإن ذلك يعرض السياسة الخارجية إلى الكثير من الإخفاق والانتكاس، فلابد من وجود علاقة توافقية بين البيئتين.

-يتأثر إدراك صناع القرار لمواقف السياسة الخارجية بمجموعة من الاعتبارات أبرزها مرتبط بـ:

1 -بطبيعة ظواهر البيئة الخارجية فهناك ظواهر بسيطة وواضحة المعالم تسهل عملية فهمها و إدراكها بشكل موضوعي وصحيح من قبل المسؤولين، وهناك مسائل معقدة ومبهمة ومستعجلة تدفع مسألة الإدراك نحو المخاطرة والمجازفة.

2 -كما أن الإدراك بتأثر بشكل مباشر بطبيعة الطرف والأطراف المهتمة بذلك الموقف وبالخيارات الإستراتيجية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فكل موقف من مواقف السياسة الخارجية يشبه إلى حد بعيد لعبة متعددة الأطراف والإستراتيجيات لا يمكن فيها لأي

طرف مهما كانت متوقعة ومكانته الدولية فرض منطقه وتصوراته بشكل كلي على هذه اللعبة.

3 -إدراكات صناع القرار تتأثر كثيرا بالتراكم التاريخي الذي اكتسبوه في التفاعل مع مختلف الفواعل الدولية الأخرى، وبالمبادئ والأيديولوجية والعقائد والتقاليد في مجتمعاتهم والتي تمثل المنطلقات الأساسية في إدراك ما يحدث في البيئة الخارجية.

-الواقع العملي يؤكد أن تصرفات وسلوكات الدول في الشؤون الخارجة يكون نابعا أساسا من رؤية وإدراك صانعي القرار للمواقف الخارجية وكذا تفسيرهم لإبعادها ودلالاتها على ضوء المؤشرات والقناعات المتوفرة لديهم حول مواضيع وأطراف هذه المواقف وهذا شكل الانطلاقة الحقيقية حول انتهاج الدولة الإستراتيجية معينة في السياسة الخارجية.

2- المبادرة والاستجابة للموقف الدولي:

بعد أن يحسم صانع القرار مسألة إدراكه للموقف الدولي في شكل الصورة الأولية حول ما يحدث في البيئة الخارجية تأتي مرحلة المبادرة والتي تعني اتخاذ القرار أو الموقف بشأن موضوع هذا الحدث الدولي، وبهذا فإن المبادرة تعني الاستجابة أو عدم الاستجابة للموقف الدولي، وما ينجر عنه من انعكاسات وتداعيات.

في هذه المرحلة يفترض أن صانع القرار قد يحصل على كل المعطيات والمعلومات الضرورية التي تسمح له بتقدير مدى أهمية أو عدم أهمية هذا الموقف الدولي، وعلاقته بالمصلحة القومية التي يتكلمون باسمها.

وقد ينبع المحفز أو الرغبة على المبادرة سواء من البيئة الخارجية أو البيئة الداخلية لصانع القرار، كما يرى **فرانكل:** أنه مهما كان مصدر أو الدافع أو المحفز على المبادرة فإن الاهتمام بموقف أو حالة في السياسة الخارجية لا يؤدي بالضرورة إلى أفعال بل ربما يكون في شكل قرارات سلبية (موقف سلبي).

- تتوقف طبيعة ودرجة المبادرة للاستعداد لمواجهة الموقف الدولي على الاعتبارات التالية:

-طبيعة الشخصيات المسؤولة عن السياسة الخارجية هناك صناع القرار لهم اهتمامات بالسياسة الخارجية، وكذا بحكم تجاربهم والمهارات التي امتلكوها في الشؤون الخارجية فإنهم يتصرفون بسرعة المبادرة تثبتها أفعال وسلوكيات ميدانية، يضفي حركية وفعالية على السياسة الخارجية، وهناك شخصيات لا تركز كثيرا على السياسة الخارجية بحكم أولوياتها ومنطلقاتها الفكرية وهو بذلك يعرقل سرعة الاستجابة تجاه المواقف في السياسة الخارجية.

-تتأثر المبادرة بطبيعة الدور الذي تريد الدولة تحقيقه أو الحفاظ عليه من خلال سياستها الخارجية فالسياسات الخارجية المرتبطة بدور إقليمي أو دولي محدد بدقة في النسق الفكري في مختلف المرجعيات الدستورية للدولة غالبا ما تتميز بنوع من الحركية والنشاط في البيئة الخارجية هذا يدفعها للاهتمام بكل ما يحدث في هذه البيئة الدولية، على عكس السياسة الخارجية للقوي (الدول) المتوسطة أو الصغيرة بأنها غير مقيدة بدور دولي محددا

سلفا مما يدفعها إلى التريث وعدم الاستعجال في الاستجابة للمواقف الدولية المواقف السلبية لوزراء الخارجية لتلك الدول.

-هناك أطراف أخرى غير رسمية تساهم بشكل غير مباشر أو مباشر في عملية المبادرة كما هو الشأن ففي الإدراك، بمعنى أن مصدر المبادرة الرئيسي هو صناع القرار الرسمي في مؤسسات السياسة الخارجية، والحديث هنا عن دور الرأي العام تجاه المواقف الدولية المترابطة بالوضع الداخلي (مكونات المجتمع العرقية الدينية)، كذلك دورة الأحزاب السياسية وجماعات الضغط قد شكل مصدر اهتمام بمواقف السياسة الخارجية خاصة لتلك الدول المتمتعة بالديمقراطية.

3- تشخيص الموقف والحالة الدولية:

تعني التشخيص الدقيق للحالة أو الموقف الدولي التي تفرزه التفاعلات الدولية من خلال فحص كل الاعتبارات والمتغيرات التي يعتقد أنها كفيلة بفهم حقيقة ما يحصل (الحدث الدولي) وتمتد هذا ليشمل الأبعاد والسياقات الزمنية المختلفة (الماضي-الحاضر-المستقبل) للموقف الدولي.

تشمل هذه المرحلة كل المتغيرات الجزئية الوسطية والكلية التي ساهمت في بروز المواقف وتطوره وتداعياته المحتملة.

من خلال هذه المرحلة يمكن اكتشاف مختلف الأطراف المهتمة بهذا الموقف الدولي والتعرف بذلك على مواقفها واستراتيجياتها وأهدافها المرتبطة به (هنا يصعب التعميم حول

أهمية تلك المتغيرات في أي موقف خارجي لأن التقييم النسبي لتلك الأهمية يخضع لظروف كل موقف وللتقديرات الشخصية لصناع القرار في السياسة الخارجية.

هذه المرحلة لتعريف الموقف تختلف باختلاف طبيعة المواضيع المتعامل معها، ففي الحالات القليلة الأهمية أو العادية أو الروتينية التي يكون مسار اتخاذ القرار فيها. بسيطا قد يكتفي صناع القرار بتعريفها انطلاقا من المعلومات المتوفرة أو الملفات الجاهزة لدى مختلف مصالح مؤسسات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، لكن في الحالات ذات الأهمية البالغة، فإن مسألة التعريف بالموقف تتخذ بعدا معقدا للغاية وهو ما قد يدفع بصانع القرار في السياسة الخارجية في حاجة إلى قدر معتبر من المعلومات في تشخيص حقيقة المواقف الخارجية.

وغالبا ما يفرز مرحلة تعريف الموقف وفقا لهذه الاعتبارات ما يسمى باقتراحات التصرف أو الصيغ المحتملة للقرارات المتعلقة بمواجهة مختلف مخرجات هذا الموقف.

تمتد مرحلة التعريف الدقيق والناتج لمواقف السياسة الخارجية إلى القيام بعملية تقدير وإشراف مختلف التطورات التي يمكن أن تحدث قبل اتخاذ القرار أو بعده، فالتنبؤ والإشراف في السياسة الخارجية أضحى من العناصر الأساسية في اتخاذ القرار لاهتمامه بتحديد البدائل والصور المستقبلة المختلفة لإفرازات البيئة الخارجية وهو ما يجنب صناع القرار الوقوع في مأزق المفاجأة لذلك نجد وجود قسم في وزارات الخارجية يهتم بمسألة التخطيط والإشراف للتطورات المستقبلية المحتملة مثل: **و. م .أ** أنشأت كتابة الدولة للشؤون الخارجية 1947 وهي هيئة للتخطيط والإشراف تسعى للتصرف تجاه المواقف الخارجية التي يمكن أن

تواجهها و م أ في المستقبل، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في تنبيه وإعداد صناع القرار لمختلف التحولات المستقبلية في البيئة الخارجية.

4- جمع المعلومات والبيانات المناسبة :

وهي الرابطة بين متخذي القرار في السياسة الخارجية والبيئة التي يتعاملون معها أو هي أداة لتحويل الواقع (البيئة العملية) إلى بيئة نفسية وبحكم التعقيد والتنويع الذي أصبح غير البيئة الداخلية والتي تصيغ فيها مختلف القرارات لمواجهة والتعامل مع إفرازات البيئة الخارجية الأكثر تعقيدا، هذا الوضع يجعل من الضرورة على المسؤولين عن السياسة الخارجية انتهاج مقاربة موضوعية وعقلانية في التعامل مع مواقفها وظواهرها، ولتجسيد هذا المعنى لا بد من الاعتماد على كم هائل ومتنوع من المعلومات والمعطيات المرتبطة بتلك الظواهر والمواقف الدولية المتنوعة.

لذلك تلجأ الدول أو الأنظمة السياسية المتقدمة أو التعددية إلى التنويع في مصادر جمع المعلومات الذي يسمح بالمقارنة والتقييم الموضوعي لكل صنف منها إلى مراكز صناعة القرار.

الإشكال الذي يطرح هنا عدم قدرة صناع القرار على استيعاب ذلك الكم الهائل من مصادر جمع المعلومات حول السياسة الخارجية ذلك لأن قدرتهم الإدراكية لا تمكن أن تلعب دور المصفاة في تقييم وغربلة ذلك الكم والتنوع الصادر عن مختلف المؤسسات والأطراف وهذا ما يدفع صناع القرار إلى انتهاج طريقتين للخروج من هذا المأزق.

الطريقة الأولى: تنصيب مجموعات مختصة في معالجة المعلومات وتقييمها والمفاضلة بينها وهذا يؤدي إلى تكريس تبعية صناع القرار للقناعات والنتائج التي يتوصل إليها البيروقراطيون.

الطريقة الثانية: انتقاد مجموعة من المعلومات وفقا لمجموعة من الاعتبارات واستبعاد ما بقي فيها وهذا ما يؤدي إلى تسوية الواقع والوقوع في الخطأ مما يؤدي إلى استحالة تنفيذ قرارات السياسة الخارجية.

يرى **فاركس Farkas:** "أن الفهم الموضوعي لـلسياسة الخارجية يجب أن يركز على أصناف وأنواع المعلومات التي توجه لصناع القرار وكيف تنتقل إليه وسرعة تحويلها وآليات فرزها وانتقائها التعامل مع المعلومات في السياسة الخارجية يطرح إشكالية لدى صانع القرار أو المجموعات المسؤولية عن معالجة المعلومات وهي لجوء هؤلاء إلى محاولة التقييم والتفسير لتلك المعلومات الواردة انطلاقا من المعتقدات والصور الإدراكية التي يحتفظون بها في أذهانهم، لذلك ذهب المختصون في علماء النفس الاجتماعي إلى مجموعة من الوسائل ينتهجها صناع القرار للتقليل من حدة التضارب الذهني الذي ينتج عن تلقي هؤلاء المسؤولين المعلومات التي تتناقض مع تصوراتهم ومعتقداتهم وخلفياتهم الفكرية والعقائدية، وهنا يعتبر الإدراك الانتقائي من أهم الإدارات المستخدمة كل هذه المشكلة حيث يكون التركيز هنا منصب على المعلومات التي تتوافق مع تلك الإدراكات والتصورات مع الأخذ بعين الاعتبار ما يفرز ذلك من الصعوبات والمخاطر التي تنعكس على السياسة الخارجية.

كما أن دوائر صنع القرار في الأنظمة الديمقراطية التعددية تلجأ هنا إلى إجراء سلسلة من المناقشات والمداولات حول ذلك الكم الهائل من المعلومات التي قدستها معظم الأجهزة حيث يسمح هذا الإجراء من انتقاء الجزء الأكثر أهمية ومصداقية موضوعية ويستبعد الباقي وإذا تمت هذه العلمية وفق الأطر والمعايير الموضوعية والعقلانية وخارج القيود والمساومات والمنافسة بين الأجهزة البيروقراطية المعنية بمراحل صنع القرار فإن ذلك سيؤدي إلى الفهم الحقيقي لكل ظواهر وقضايا السياسة الخارجية ومن ثم تحديد الأهداف الأساسية المرتبطة بها.

تجمع المعلومات بطرف مختلفة معظمها تجمع من المعلومات المتوفرة كالمعلومات المجمعة من الجرائد والمجلات، كذلك يجمع الدبلوماسيون والموظفون الحكوميون الآخرون كميات ومعلومات الواسعة لدولهم من الناس الذي يتحدون إليهم أو يتصلون بهم، كذلك تستخلص الحكومات المعلومات من المواطنين الذين يسافرون إلى الخارج، أو الذين لهم اتصالات مع الخارج وقد يكون من بينهم رجال الأعمال، الصحفيون، والعلماء والأساتذة وأحيانا حتى السياح، كذلك توظيف الدولة المتقدمة "التكنولوجيا الخاصة بجمع المعلومات الإذاعة التلفزيون واستخدام الأقمار الصناعية لذلك الغرض.

5- تحديد الأهداف بدقة:

يعني تحديد الهدف هنا مهمة تطابق المصالح الوطنية مع أهداف السياسة الخارجية، وترتبها وفق سلم الأولويات وعادة ما توكل هذه المهمة أساسا إلى رئيس الدولة ووزير الخارجية، كما تغير درجة الصعوبة الجوهرية في تحديد الأهداف على نمط الحكومة في

الدولة وعلى بنية المجتمع فمثلا نادرا ما تأخذ الحكومات الاستبدادية بعين الاعتبار موقف الرأي العام بنفس الطريقة التي تفعلها الحكومة الديمقراطية، كذلك الأخذ بعين الاعتبار للنظرة الخاصة للنخبة وأولوياتها وكذا الاعتراضات الموجودة داخل النخبة نفسها = لذلك كان وضع الأهداف وتحديدها بسيط نسبيا إلا أنه من الصعوبة إيجاد اتفاق حول ماهية المصالح الوطنية الحقيقية وماهية أهداف السياسة الخارجية التي يجب أن تكون وكذلك أولويات المصالح الوطنية وذلك بسبب أن في المجتمعات الديمقراطية، هناك العديد من جماعات المصالح التي لها فرص التدخل في تحديد تلك المصالح الوطنية وكذا أهداف السياسة الخارجية والأولويات الوطنية كذلك لها قدرة التأثير بعملية صنع القرار بمسألة تحديد الهدف في السياسة الخارجية أكثر تعقيدا في المجتمعات الديمقراطية، منه في المجتمعات الشمولية.

تقوم مجموعة من الأطراف والدوائر بتقديم اقتراحات ونصائح حول الأهداف المراد تحقيقها من السياسة الخارجية وقد تظهر خاصة في مختلف المراحل التحضرية الأولى لاتخاذ القرار وذلك لارتباطها بالهندسة النهائية لمقاصد السلوك الخارجي (السياسة الخارجية).

تلك الأهداف المحددة بدقة مرتبط بمجموعة من الاعتبارات منها: مكانة وقوة مصدرها، عقلانيتها، موضوعيتها، وعلاقتها بالمصالح الوطنية للدولة، كذلك صدورها عن الأجهزة والأطراف الداخلية الرسمية غير الرسمية وكذلك قد تكون نابعة من البيئة الخارجية خاصة إذا تعلق المر بالدول الصغيرة والمتوسطة والتي تتبلور جل أهداف السياسة الخارجية في إطار الأخلاق والتكتلات الإقليمية والدولية (بلجيكا هولندا في إطار الحلف الأطلسي

ومختلف مؤسسات الاتحاد الأوربي (الاعتبارات الداخلية والخارجية) تحدد مساحة حرية التصرف في السياسة الخارجية.

السياسة الخارجية تحتوي على تصرفات ذات طبيعة تكيفية تابعة للمستجدات التي تحدث خارج إقليم الدولة وهي مبهمة وسريعة التطور لذلك فقرارات السياسة الخارجية غير مرتبطة بأهداف محددة بدقة.

هناك أهداف سرية للسياسة الخارجية لا يمكن الإفصاح عن طبيعتها ومحتواها لا عن طرق ووسائل تحقيقها لما يترتب عن ذلك من ردود فعل سلبية من قبل الفواعل المكونة للبيئتين الداخلية والخارجية.

كما أن هناك أهداف عامة غير محددة بدقة يمكن الإفصاح عنها ببساطة دون إثارة معارضة داخلية وخارجية (مثل: تحديد هدف تدعيم الاستقلال الوطني، حماية الوحدة الترابية، الأمن القومي).

مسألة تحديد الأهداف الخاصة بالسياسة الخارجية أمر نسبي وغير واضح المعالم فصانع القرار هنا لا يمكن في غالب الأحيان إلا أهداف وضاحة ومحددة من خلال مسار اتخاذ القرار قد يتم تغيير تلك الأهداف أو ربما استبعادها واكتشاف أهداف أخرى جديدة وغير متوقعة وهنا تكمن أهمية الاستشراف والتنبؤ في مثل هذه الحالات.

ثانيا: اتخاذ القرار المناسب .

اختيار القرار المناسب مرتبط أساسا بوجود آليات وضوابط عقلانية تسند إليها عند القيام بعملية التقييم والموازنة والمفاضلة النهائية من مختلف البدائل المطروحة لدى صناع القرار، فالاستقرار على بدل معنى وهو نتيجة لسلسلة من المداولات والمناقشات حول مضمون كل خيار وما يرمز إليه من قيم وأهداف وما يترتب عليه من نتائج وتداعيات كما يتم ذلك في إطار ما تفرضه البيئتين الداخلية والخارجية من قيود واعتبارات (أشرنا إليها سابقا) كذلك الأخذ بعين الاعتبار لتلك العوامل النفسية والصور الإدراكية لصناع القرار الحقيقيين في السياسة الخارجية، وعلى الرغم من ذلك فإنهم لا يستقرون على خيار معين إلا بعد التأكد من إمكانية تنفيذه وتحقيقه لأهداف والقيم المرتبطة بالسياسة الخارجية.

يتأثر الحسم النهائي (الاختيار) في السياسة الخارجية بقواعد اللعبة الدولية وبعملية المقايضة والمساومة والمنافسة بين البيروقراطيات المعنية لعملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

مرحلة الاختيار النهائي او اتخاذ القرار لا تؤدي في كل الحالات إلى الفعل المباشر فقد تؤول أحيانا إلى التأجيل التي قد تفرضه قلة المعلومات المتوفرة خاصة إذا لم يكن هناك اعتبارات وضغوط خاصة وداخلية تدفع بإتقان الاستعجال نحو العمل في السياسة الخارجية.

كذلك مسألة الاستعجال خاصة في حالات السياسة الخارجية التي يتضح أنها لا تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح الحيوية للدولة، أو في الحالات التي تكون تكاليف العمل فيها أكبر بكثير من الهدف أو الأهداف المراد تحقيقها.

خيار التأجيل لا يمكن الوصول إليه دون دراسة عقلانية ومتأنية لمختلف جوانب الموقف الدولي حتى لا تؤدي إلى حرمان الدولة من الاستفادة من المزايا والمنافع التي تفرزها البيئة الخارجية بما يدعم مصالحها الوطنية ويحفظ أمنها وسلامتها من الأخطار التي قد تنجر عن مواقف وحالات السياسة الخارجية.

تصنيف القرارات التي تفرزها هذه المرحلة ترجع أساسا إلى طبيعة المواقف الخارجية وكذا شكل المؤسسة المعنية بالصياغة النهائية للقرار، فهناك مواقف في السياسة الخارجية لا تحتاج إلى قرارات بسيطة وروتينية ونهائية، وهناك مواقف معقدة كالنزاعات الأيديولوجية والتي تتطلب التعامل معها اللجوء إلى سلسلة من القرارات بعضها بدائي أولي، والآخر تعاقبي تقتضيه عملية التنفيذ والمتابعة المستمرة لذلك الموقف الدولي.

لكن عندما تعتمد على المؤسسة الرسمية والتي تشكل مصدر اتخاذ القرار فقد تكون بصدد قرارات تنفيذية تابعة عن مختلف الأجهزة التابعة للسلطة التنفيذية، وقرارات تشريعية تمثل البرلمان مصدرها الأساسي.

ثالثا: مرحلة ما بعد اتخاذ القرار

وتعتبر هذه المرحلة الأخيرة لمسار اتخاذ القرارات السياسة الخارجية وهي التي تحدد الغايات والأبعاد الحقيقية لمعظم القرارات وهي تحتوي على ثلاث مراحل (التنفيذ–والمراجعة والشرح التبرير) وهي مراحل متداخلة ومتصلة بعضها ببعض، وحتى بمثابة المخبر الذي تختبر فيه خيارات السياسة الخارجية لأن كل القرارات هي في حقيقة الأمر عبارة عن محاولات تم التأكد من موضوعاتها وعقلانيتها ومدى ملائمتها للواقع العملي من خلال عملية

التنفيذ وقد يدفع هذا الاختيار باتجاه إدخال تعديلات أو حتى إلى التراجع أحيانا عن بعض القرارات المتخذة.

تنفيذ القرارات المتخذة :

تتوقف عملية تنفيذ القرار في السياسة الخارجية على محتوى وطبيعة الأهداف المرتبطة بها فكلما كان القرار بسيطا ساهم ذلك في إجراءات تنفيذه ولكن بالمقابل القرارات المعقدة والتي تحمل أكثر من قيمة وهدف فإنها تخلق صعوبات كثيرة أثناء التنفيذ وهو ما يدفع بصانع القار بإجراء اختبارات تجريبية تهدف إلى الوقوف على مدى إمكانية تنفيذها وعلى ردود الفعل التي يمكن أن تحدثها ومع ذلك فاحتمالات الفشل تبقى واردة في تنفيذ القرارات المعقدة المرتبطة بأهداف مهمة وشاملة كمسألة حماية الأمن القومي.

العلاقة بين البيئتين النفسية والعملية لصانع القرار في السياسة الخارجية تبرز أكثر أثناء هذه المرحلة، حيث أن الانسجام بين البيئتين العملية والنفسية يجعل من عملية تنفيذ القرار بسيطة وممكنة في حين التناقض بينهما من احتمالات التراجع أو التعديل للقرارات المتخذة كما قد يحدث ذلك الخلل نتيجة تلك التشوهات التي تحدث أثناء المراحل التحضيرية لمسار اتخاذ القرار، كما قد يكون مصدره عدم ملائمة الوسائل التي حددت لتنفيذ القرار للواقع العملي، فإذا حدد صانع القرار القوة العسكرية مثلا كوسيلة لتنفيذ القرار واتضح فيما بعد –بظهور معطيات جديدة– فإن ذلك ستترتب عليه نتائج وخيمة تفوق بكثرة المكاسب والمنافع المرتبطة بالقرار فعملية التنفيذ تصبح غير عقلانية ومستحيلة وهو ما يجعل لعملية (المراجعة والتعديل).

المتابعة والتقييم للقرار:

-مسألة إنجاح وفشل عملية تنفيذ قرارات السياسة الخارجية نسبية وغير مرتبطة بمعايير دقيقة، فالنجاح غالبا ما يرتبط بتحقيق الأهداف المسطرة بتكاليف منخفضة، وهذه الأمور يصعب ضبطها والحكم عليها بكل بساطة، كما أن الفشل اليوم في تحقيق الهدف قد يتحول إلى نجاح في المستقبل إذا سلك طريق المواظبة والمتابعة.

-القرارات المرتبطة بمواضيع معقدة في العلاقات الدولية (مثل النزاعات طويلة الأمد (النزاع الهندي حول كشمير باكستان- الصراع العربي الإسرائيلي) تتطلب متابعة مستمرة وسلسلة من القرارات، حيث أن نتيجتها النهائية لا يمكن حسمها بواسطة قرار معين، فالأهداف تبدو في مرحلة معينة صعبة التحقيق قد تصبح مع مرور الزمن وتغير الظروف سهلة وممكنة، كما أن النزاعات التي يطغى عليها الطابع الصفري قد تتحول تدريجيا إلى نزاعات غير صفرية تحتمل الحلول الوسطية (النزاع العربي الإسرائيلي) فالفشل والنجاح هنا متعلق بالإستراتيجية العامة التي تنتهجها الدولة تجاه المواقف المعقدة.

الشرح والتبرير:

-يلجأ صناع القرار لاستعمال مجموعة من الأجهزة والقنوات لشرح وتفسير الأسباب والمقاصد المحيطة بتلك القرارات المتخذة والهدف من عملية الشرح والتفسير هو إضفاء نوع من الشرعية والأخلاقية على قرارات السياسة الخارجية، ومن قم جعل السلوك الخارجي يبدو مقبولا من طرف البيئتين الداخلية والخارجية غير أن مسألة قبول أو عدم قبول عملية الشرح والتفسير التي يلجأ إليها صناع القرار تتوقف بالدرجة الأولى على محتوى وطبيعة القرارات

الخاصة بالسياسة الخارجية وعلى قوة ومصداقية الأطر القانونية والأخلاقية والقيمة التي تستعمل في هذه العملية، فالقرارات المتصلة بالنظام الاجتماعي وبالقيم والمبادئ الأساسية التي يؤمن بها غالبية أفراد المجتمع يمكن تبريرها بكل سهولة وإقناع جل الأفراد بمضامينها بالمقابل إذا ارتبطت تلك القرارات باعتبارات شخصية أو نخبوية فإنها تثير مجموعة من الإشكاليات.

-عملية شرح وتبرير قرارات السياسة الخارجية غير موجهة فقط لجمهور البيئة الداخلية لكنها تشمل كذلك البيئة الخارجية والتي تحتوي على الحلفاء و الأصدقاء والمحايدين والأعداء وكل واحد من هؤلاء له أهداف وتوقعات وقيم يدافع عنها في البيئة الخارجية.

-وإذا كان الإشكال لا يطرح بالنسبة للدولة الصديقة والحليفة لاحتمال التجانس بين قيمها وأهدافها واهتماماتها مع الدولة صاحبة السلوك فإن عملية الشرح والتبرير تكتسي صعوبة كبيرة بالنسبة للأصناف الأخرى (الأعداء والمنافسين المحتملين).

-وفي هذا الشأن لا يمكن إقناع المناهضين والأعداء بمشروعية القرارات المتخذة إلا إذا أبرزتها عملية الشرح والتبرير على أنها سلوكيات وتصرفات غير عدوانية وغير موجهة ضد المصالح الحيوية والقوية لتلك الدول.

-تستقي عملية الشرح والتبرير مصداقيتها من مصادر تختلف باختلاف المواقف تبعا لطبيعة الموضوع والظروف المحيطة به بالسلوك الخارجي مثل أن يوظف مصطلح المصلحة الوطنية لتبرير القرارات المتخذة وأحيانا توظف القيم والمبادئ الأخلاقية العامة وتارة توظف الأسس والمنطلقات الفكرية والعقائدية والدينية.

-أثبتت التجارب التاريخية قوتها وأهميتها ليس فقط عند التنفيذ الفعال والناجح لقرارات السياسة الخارجية بل يمكن الاعتماد عليها في حالات فشل عملية تنفيذ تلك القرارات المتخذة لتفادي ما يمكن أن يترتب عن ذلك من مسؤولية، كذلك يمكن بلورة هذه المصادر الفكرية والأخلاقية في إضفاء الشرعية على قرارات السياسة الخارجية من خلال خطب وتصريحات المسؤولين عن السياسة الخارجية أو من خلال أجهزة الدعاية التابعة للمؤسسات الرسمية وكذا مختلف وسائل الإعلام والقنوات.

«عملية صناعة القرار تتكون من مجموعة من الحلقات المترابطة والمكملة لبعضها البعض فالنجاح والفشل على مستوى إحدى محطات هذا المسار المعقد للغاية قد يفرز تبعات وانعكاسات مماثلة تلقي بثقلها وتأثيرها على التوجهات العامة للسياسة الخارجية».

ولعل الشكل الذي يفسر ويختصر تلك المراحل التي تمر عليها عملية صنع القرار في السياسة الخارجية يكون كما هو مبين في الشكل التالي :

من خلال الشكل نلاحظ ان عملية صنع القرار لابد وان تتمر بصورة منظمة ودقيقة وتحترم بل وتعطي الأهمية اللازم ة لكل مرحلة جزئية من المراحل وهي مراحل مترابطة ومنسجمة ومتوافقة موضوعيا واجرائيا بحيث ا ناي خلل يمس مرحلة من المراحل يؤثر بشكل كبير على مسار العملية القرارية مما ينتج عنه ما يسمى بالمجازفة في السلوك الخارجي للدولة وقد يعرضها للمساومة الدولية وهو ما ينعكس على الأهداف التي وضعتها الدولة من اجل تحقيق مصالحها المختلفة .

الشكل من إعداد الأستاذ المؤلف :

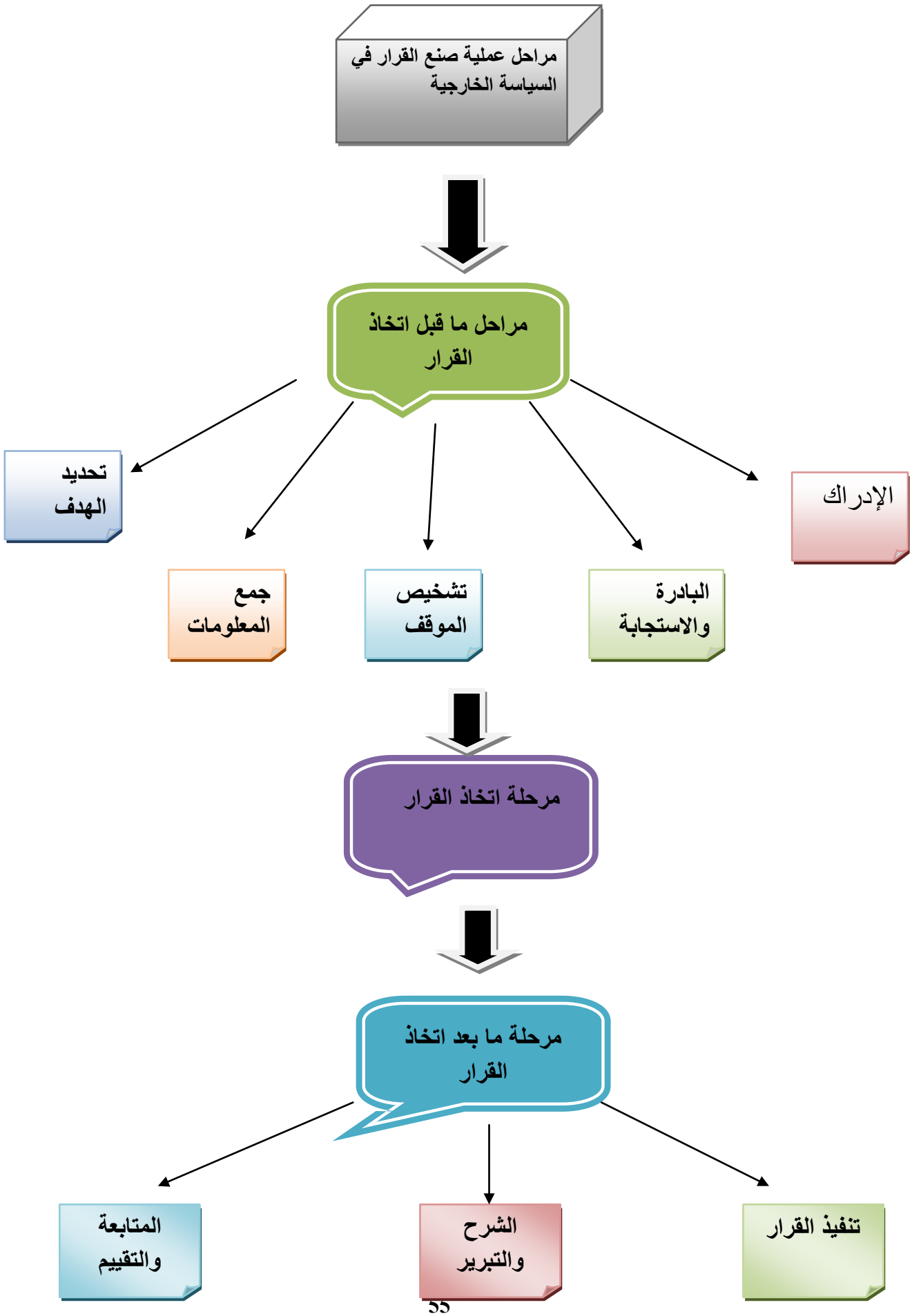

3 -مؤسسات صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية:

المهمة الرئيسية في رسم وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية في جل الدول سواء كانت مركبة، أو موحدة تعود بالدرجة الأولى إلى الحكومة الوطنية، ففي الدول الفدرالية يمكن للوحدات المكونة للاتحاد إبداء رغباتها ومتطلباتها في السياسة الخارجية إلى الحكومة المركزية (الفيدرالية) التي يرجع إليها الاختصاص النهائي في صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، ومع ذلك فإن توزيع الاختصاص في السياسة الخارجية يرجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة الهيكلة الدستورية (الهيكل الدستوري) للنظام السياسي، ففي الأنظمة الرئاسية التي تقوم على أساس الفصل بين السلطات، فالسلطة والاختصاص الأساسي في أمور السياسة الخارجية يتقاسمها الجهاز التنفيذي والبرلمان، لكن من حث التنفيذ فإن الحكومة تملك كامل الصلاحيات والاختصاصات في ذلك وفي كلتا الحالتين فإن الجهاز التنفيذي من الناحية العملية يهين على قيادة السياسة الخارجية.

فطبيعة ودرجة تنظيم الهيكل السياسي للدولة يؤثر تأثيرا مباشرا على صياغة وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، ومن ثم تبلور نقاش عام حول الارتباط بين الفعلية في السياسة الخارجية وطبيعة النظام السياسي، وفي هذا الصدد يعتقد الكثير من المختصين في نظرية السياسة الخارجية للأنظمة التسلطية، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى كون شؤون السياسة الخارجية تتميز بالسرية والتخطيط المركزي الذي تتميز به فقط الأنظمة التسلطية الشمولية، فكثرة الأجهزة المكلفة بصنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية في الأنظمة الديمقراطية يجعلها في كثير من الأحيان مشلولة، وغير قادرة على الاستجابة للمواقف السريعة والمستعجلة في

العلاقات الدولية، ففي الأنظمة التسلطية يتم التعامل مع مثل هذه القضايا بفعالية وسرعة نظرا لأن هذه الأنظمة غير مقيدة بالضغوطات الداخلية والخارجية المختلفة، كما أن هناك عدد محدد من المسؤولين على هذه القرارات، مما يقلل من احتمالات المساومة داخل الجهاز المختص في مجال السياسة الخارجية لذلك فالأنظمة التسلطية تمتاز وتتمتع بنوع من المرونة والحرية في التصرف الخارجي نظرا لأنها أقل تقيدا وتأثرا باتجاهات الرأي العام وجماعات المصالح ... الخ، ومع ذلك فإن المركزية في صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية قد تفرز آثارا سلبية تتمثل أساسا في قلة البدائل المتوفرة وفي احتمال سيطرة التصورات غير العقلانية في السياسة الخارجية.

من جهة أخرى فإن المركزية في السياسة الخارجية تختلف وفقا لشكل الأنظمة السياسية ففي الأنظمة الموحدة التي لا تتميز بازدواجية في السلطة التنفيذية والتي يخضع كل إقليمها إلى نظام قانوني واحد فإن أجهزة صنع وتنفيذ السياسة الخارجية تتميز بالتجانس والوحدة وأن مصدر تلك السياسة يتجلى في الأجهزة المختلفة الموجودة في العاصمة، أما بالنسبة للدول المركبة مثل الاتحادات الفدرالية فإن عدم التجانس والتناقض قد يحدث في السياسة الخارجية بسبب الاختصاصات التي قد تمنح للسلطات الإقليمية إلى جانب اختصاصات الحكومة المركزية (مثل تصريح مسؤول في المقاطعة الشمالية لنيجيريا بعدم اعتراضه لدولة إسرائيل وأنه ولا وجود لها في الوقت الذي كانت لها سفارة في لاجوس)، وقد يزداد عدم التجانس والتمزق في السياسة الخارجية للدول الفيدرالية، عندما يتعلق الأمر

بالميدان التجاري والاقتصادي إذ تمنح جل دساتير هذه الدول حرية نسبية للدول الأعضاء في إقامة علاقات اقتصادية وتجارية دولية.

أ-السلطة التشريعية (البرلمان) الجهاز التشريعي:

على الرغم من انتشار المؤسسات البرلمانية عبر مختلف دول العالم، فإنها لا تمتلك السلطة والاختصاص الرئيسي في شؤون السياسة الخارجية ما عدا الديمقراطيات الغربية وفي دول قليلة من دول العالم الثالث مثل (الهند) وأهمية البرلمان في السياسة الخارجية يمكن تجسيدها في محور يمثل أحد طرفيه الأنظمة الشيوعية مثل الاتحاد السوفياتي سابقا، أين سلبت من الجهاز التشريعي (البرلمان) (السفيات الأعلى) المسؤولية في مجال السياسة الخارجية، ويمثل الطرف الثاني الأنظمة الديمقراطية الغربية مثل و م أ أين تدفع عملية المراقبة والتقييم التي يقوم بها الكونغرس في مجال السياسة الخارجية إلى إرغام الحكومة على التعاون معه في هذا المجال، أما الدول الأخرى فتحتل موقعا وسطا في هذا المحور، ففي نظام الحزب الواحد لا يوجد فرق أساسي بين سياسة الحكومة وسياسة البرلمان أما في الأنظمة التعددية فقد يحدث أن تمثيل البرلمان وجهة نظر أساسية تختلف تماما عن تلك التي تتبعها الحكومة.

لذلك ففي الأنظمة التعددية الديمقراطية يلعب البرلمان دورا لا يستهان به في رسم وإنجاز قرارات السياسة الخارجية ويستعمل في ذلك عدة طرق وأساليب، من بين تلك الطرق التي يلجأ إليها البرلمان:

الوسيلة الأولى: هي معارضة الحكومة فيما يتعلق ببعض قرارات السياسة الخارجية وهذا ما يؤدي إلى إضعاف سلطتها في تنفيذ سياسة معينة، وقد يصل الأمر في الأنظمة البرلمانية إلى سحب الثقة من الحكومة إذا أقررت أغلبية النواب ذلك، وقد يتوقف الأمر عند ممارسة ضغوط معينة لإرغام الوزراء أو الوزير المسؤول على تقديم استقالته، أما في النظام الرئاسي فإن البرلمان لا يمكنه عزل الحكومة لكنه يمكن شل نشاطها أو ممارسة ضغوط على بعض الوزراء من أجل إدخال تعديلات معينة وقد يصل الأمر إلى حد تقديم استقالتهم.

الوسيلة الثانية: والتي يستعملها البرلمان في الأنظمة الديمقراطية للتأثير على السياسة الخارجية تكمن في رفض اعتماد الأحوال الضرورية لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية فمثل هذا الرفض قد يدفع الحكومة في الأنظمة البرلمانية إلى تقديم استقالتها أما في الأنظمة الرئاسية فقد يؤدي ذلك بالحكومة إلى التخلي عن سياسة معينة أو تعديلها بالشكل الذي لا يتعارض ورؤية وتصور البرلمان، ومن ثم الموافقة على الميزانية الخاصة بعملية التنفيذ، وقد يبرز تأثير البرلمان على قرارات في السياسة الخارجية يشكل المساعدات التي توجه إلى أعضاء الهيئة التنفيذية حول قرارات السياسة الخارجية تجنبا لحالات الإنسداد في العلاقة بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، كما قد يصل الأمر إلى معارضة هذه السياسة والاحتجاج عليها ثن تجنيد الرأي العام ضد الحكومة مما يؤدي حتما إلى إحداث تغيير في سياستها.

الوسيلة الثالثة: والأخيرة التي يمتلكها البرلمان تتمثل في إجراءات المصادقة على أعمال وإنجازات الحكومة في هذا الميدان ويتجلى ذلك بكل وضوح في الأنظمة الرئاسية التي تخضع فيها الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها الحكومة لمصادقة البرلمان قبل دخولها

حيز التنفيذ، إذ يمكن للبرلمان معارضة ثم عدم التصديق على هذه المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها الحكومة وبالتالي تشل نشاطها في ميدان السياسة الخارجية، كما حدث لمعاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية Salt II، بين الاتحاد السوفيتي و و.م. أفي سنة 1979 التي رفض الكونغرس الأمريكي المصادقة عليها لفترة زمنية معتبرة إضافة إلى بعض القرارات الحساسة في السياسة الخارجية كإعلان الحرب أو إبرام اتفاقيات السلام تعتبر من اختصاصات السلطة التشريعية في الكثير من الأنظمة السياسية.

ب – الجهاز التنفيذي– الرئاسة – الحكومة – :

يبدو أن دور الجهاز التنفيذي في رسم وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية أكثر وضوحا عن غيره من الأجهزة الأخرى، وذلك ما يحتوي عليه من أهم صانعي قرارات السياسة الخارجية مثل الرئيس، رئيس الوزراء، وزير الخارجية، كما أن هذا الجهاز هو المختص دستوريا في هذا المجال ويحتوي على عدة وكالات وأجهزة فرعية مختصة في جل المراحل التي تمر بها عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وهذه الأجهزة والوكالات تهتم بجمع المعلومات وتحليلها ومن ثم وضع الخطط الملائمة للسياسة الخارجية ، وهذه الاختصاصات والسلطات التي يتمتع بها هذا الجهاز في ميدان السياسة الخارجية مستمدة أساسا من الدساتير: إذ تنص جل دساتير الأنظمة السياسية على أن السياسة الخارجية يصطلح بقيادتها الجهاز التنفيذي (رئيس الدولة، الوزير الأول، الملك ... الخ) ومع ذلك فإن هذا الدور يزداد أهمية في الأنظمة الشمولية التسلطية التي يصبح للهيئة التشريعية فيها دور

شكلي لا أكثر وترجع هيمنة وسيطرة السلطة التنفيذية على السياسة الخارجية لعدة اعتبارات منها:

- كثرة وتزايد حجم المواقف الدولية التي تتطلب مركزية عملية صنع القرار وتنفيذه للسياسة الخارجية لأن ذلك يؤدي إلى سرعة ومرونة التعامل مع هذه المواقف
- كما أن للسلطة التنفيذية مجموعة من القنوات والأجهزة الفرعية التي تجعل أمر هيمنتها على السياسة الخارجية أمرا تفرضه طبيعة وكفاءة جهازها البيروقراطي.

على الرغم من أن المسؤول الأول –من الناحية النظرية– عن السياسة الخارجية يتمثل في رئيس الجهاز التنفيذي فإنه من الناحية العملية تحول أو توكل جل الاختصاصات في هذا الإطار إلى وزارة الشؤون الخارجية، فإذا كان دور وزير الخارجية –من الناحية النظرية كذلك– هو تقديم المساعدة والنصيحة لرئيس الجهاز التنفيذي فإنه من الناحية العملية يلعب الدور الرئيسي في قيادة السياسة الخارجية ومن ثم تعود إليه الوظيفة الأساسية في بلورة وإنجاز قرارات السياسة الخارجية لذلك ومن أجل القيام بهذه المهمة على أحسن وجه فإن جل وزارات الشؤون الخارجية تحتوي على وكالات وأجهزة متخصصة وعلى تنظيم هرمي يشتمل على الأقسام التالية:

- أقسام متخصصة في الشؤون الخارجية حسب مناطق جغرافية متجانسة.
- أقسام خاصة بالمنظمات والوكالات الدولية المختلفة.
- أقسام تهتم بالمعلومات، العلاقات العامة، والنشاطات الثقافية.
- أقسام خاصة بالشؤون الاقتصادية فالسياسات التجارية والمساعدات الاقتصادية.

لذلك فإن وزارة الشؤون الخارجية تعتبر أهم جهاز تنفيذي مختص في السياسة الخارجية مثل ما تختص بقية الأجهزة الأخرى ببقية وظائف السلطة التنفيذية (الاقتصاد) التجارة، المالية، التعليم الصحة ... الخ، وتترأس الجهاز وزير الخارجية الذي تساعده مجموعة من الأجهزة الفرعية، وكذلك مجموعة من الشخصيات في إطار تقديم النصيحة والمشورة، ونظرا للوظيفة التقنية التي تؤديها وزارة الخارجية، فإن ذلك يدفع بيروقراطية هذا الجهاز تدريجيا إلى الانعزال والاستقلال عن محيط الشؤون الداخلية إلى درجة أن أي تدخل من طرف جهاز آخر من نشاط هذا الجهاز ينظر إليه بشيء من الغرابة وعدم الاستحسان ومن ثم يبدأ هذا الجهاز البيروقراطي من التكوين والتشكيل بصفة مستقلة.

وخلاصة القول أنه من أجل السماح لدولة معينة من الاستجابة لمواقف السياسة الخارجية وما تفرزه من أزمات مختلفة بطريقة منسجمة وسريعة خاصة عندما يتعلق الأمر بما يهدد الأمن القومي والمصلحة القومية (الوطنية)، فإن الدولة تعهد بمهمة توجيه وإنجاز قضايا السياسة الخارجية للحكومة المركزية، ومع ذلك فإن مسؤولية هذه الحكومة تختلف من نظام سياسي إلى آخر، وما يلاحظ في هذا الإطار أن رئاسة الدولة لا تلعب دورا مهما في السياسة الخارجية إلا إذا كان في نفس الوقت هو رئيس السلطة التنفيذية كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ففي أغلب الحكومات يعتبر رئيسها ووزير خارجيتها المسؤولين الرئيسين عن صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية.

ج- المؤسسة العسكرية:

السياسة الخارجية لا يتم فقط رسمها وانجازها من طرف الوسائل والمؤسسات السياسية والدبلوماسية، فهي تعتمد كذلك وبصفة أساسية أحيانا على القوة العسكرية ثم المقدرة الاقتصادية وأحيانا على أجهزة المخابرات والدعاية ففي الأنظمة التسلطية يمكن للحاكم في كثير من الأحيان أن يجمع بين كل هذه الوسائل لأنه القائد السياسي والعسكري وهو الذي يمتلك مصادر الثروة داخل الدولة وإذا كان هذا الوضع في العصور الماضية، فإن الوضع الآن في الدول الديمقراطية (وحتى في غيرها من الدول) يختلف تماما بحيث يستحيل الجمع بين كل هذه الوظائف والمهام وبالتالي يتم توزيعها على أجهزة متعددة ومتخصصة، ويختلف دورها في التأثير على السياسة الخارجية من موقف لآخر فالمواقف ذات الطبيعة العسكرية تخضع أكثر لسلطة وتأثير المؤسسة العسكرية، أما المواقف ذات الطبيعة الاقتصادية فتؤثر عليها جماعات المصالح ... الخ.

من الناحية النظرية يعتقد أن الوظائف المدنية والوظائف العسكرية يتم الفصل بينهما على الأقل في الدول الديمقراطية التعددية، لكن السياسة الخارجية لا ترتبط فقط، بالمسائل المدنية فقد تمتد إلى العلاقات العسكرية، التحالفات، القواعد العسكرية، المساعدات العسكرية، الحروب ... الخ، كذلك لا يمكن إهمال دور المؤسسة العسكرية في التأثير على السياسة الخارجية خاصة في أوقات الحروب أو المواقف الدولية التي تستدعي استعمال القوة العسكرية.

رغم التسليم بفكرة أن المؤسسة العسكرية تعتبر من بين أهم البروقراطيات التي تساهم في صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية فإنه لا يمكن تعميم هذه القاعدة على كل الحالات وعلى كل الدول ففي حالات تصاعد حدة النزاع الدولي، مثل ما حدث بين المعسكرين الشرقي والغربي مباشرة بعد ح ع II، فإن دور المؤسسة العسكرية يتعاظم إذا لا يمكن ترك أمور الشؤون العسكرية الإستراتيجية –التي يتوقف عليها بالدرجة الأولى وجود وسلامة الدولة– بيد المسؤولين المدنيين، أما في الحالات التي تتحفظ فيها حدة النزاعات الدولية فإن تراجع دور المؤسسة العسكرية في الشؤون الخارجية يصبح أمرا تفرضه طبيعة العلاقات الدولية ومصلحة الدولة.

يذهب كثير من المحللين في السياسة الخارجية إلى التأكيد على أن دور المؤسسة العسكرية في الشؤون الخارجية يتوقف بالدرجة الأولى على طبيعة وشكل النظام السياسي ومن ثم طبيعة العلاقات المدنية العسكرية ففي الدول الشمولية ودول العالم الثالث يعتقد أن الأقليات العسكرية تميل إلى السيطرة على شؤون السياسة الخارجية ونتيجة لضعف ركائز العلاقات بين هذه الأقلية والمجتمع المدني تكثر الانقلابات العسكرية التي تؤدي في غلاب الأحيان إلى تغيير مسار السياسة الخارجية، ورغم ذلك فإن هذه الأقليات العسكرية تلجأ إلى الاستعانة بالخبرات المدنية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات ذات الطابع المدني، والغريب في الأمر أن الدول الديمقراطية التعددية تفضل التعامل (خاصة بالنسبة لجماعات المصالح) مع حكومات الأقلية العسكرية لسهولة التنبؤ بسلوكاتها وإمكانية السيطرة عليها.

في الديمقراطيات الغربة يبدو أن الاهتمام الأساسي يتجه نحو تكريس سيطرة المجتمع المدني على المؤسسة العسكرية ففي و م أ يتولى الرئيس الأمريكي مهمة قيادة القوات المسلحة، كما أن النفقات العسكرية خاضعة لمراقبة وتفويض الكونجرس الأمريكي، ومع ذلك لا يمكن إهمال دور تلك المؤسسة حتى في الدول الغربية فعندما يتعلق الأمر بخلافات حول السياسة الخارجية بين المدنيين والعسكريين فإن المؤسسة العسكرية في غالب الأحيان تفرض موقفها (حال الحرب على الفيتنام) إضافة إلى ذلك بروز ظاهرة مركب (مجمع) الصناعات العسكرية الذي أفرز علاقات اقتصادية و مصلحية قوية بين قادة المؤسسة العسكرية ورؤساء المؤسسات الصناعية ومسؤولين سياسيين، زاد ذلك من قوة وتأثير الجهاز العسكري في توجهات وقرارات السياسة الخارجية وقد أصبحت كذلك تلك المركبات الصناعية العسكرية من أقوى اللوبيات (جماعات المصالح) المؤثرة في التوجهات العامة للسياسات الخارجية للدول المصدرة للسلاح.

لا يمكن إهمال الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية التي تشرف على مصالح التجسس والاستخبارات التي تزود بها الأنظمة السياسية من خلال مجموعة من المعطيات والمعلومات الهامة حول قضايا السياسة الخارجية وكذلك أيضا ذلك الدور يخول لها القيام بدور حاسم في السياسة الخارجية من خلال أعمال التجسس والتخريب ومساندة الأطراف التي تقوم بانقلابات عسكرية ومختلف أنواع المعارضة والعصيان المدني في مختلف أنحاء العالم (وقد أكدت التجارب الواقعية أن مصالح المخابرات حققت ونجحت في تحقيق كثير من أهداف السياسة الخارجية في حين أخفقت الكثير من الوسائل الأخرى في تحقيق ذلك)

كما حدث في إيران والإطاحة بحكومة **مصدق** والانقلاب العسكري ضد نظام "**ألندي**" في التشيلي.

د- جماعات المصالح المختلفة :

الدعم والمساعدة الاقتصادية لعبت منذ القديم دورا هاما في السياسة الخارجية، فالوكالات الاقتصادية المختلفة المتخصصة في المساعدات الاقتصادية الدولية هي في أغلب الدول أجهزة فرعية لوزارة الخارجية، أما بالنسبة لمشاريع الاستثمارات الخارجية وكذا تدعيم التبادل التجاري الدولي فتخضع أساسا إلى أصحاب المصالح التجارية الخاصة أكثر من خضوعها لمبادئ واهتمامات السياسة الخارجية، فقد يحدث أن تتطور وتزدهر العلاقات الاقتصادية بين دولتين بالرغم من الخلافات والنزاعات السياسية والأيديولوجية بينهما والأكثر من ذلك أن هذه العلاقات الاقتصادية قد تؤدي إلى توفير مناخ وشروط العلاقات الدولية الودية، وفي بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية فإن أصحاب المصالح الاقتصادية يلعبون دورا أساسيا في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية رغم بعدها من الناحية الوظيفية ومن الناحية الدستورية عن عملية اتخاذ القرار المركزية.

وتختلف وسائل التأثير التي تستعملها جماعات المصالح باختلاف طبيعة وأهداف هذه الجماعات في حد ذاتها فجماعات المصالح الاقتصادية تلجأ إلى الضغط على السلطة التنفيذية وعلى المترشحين الذين شاركت في تمويل حملاتهم الانتخابية في مجالات الاستثمارات والسياسات التجارية والجمركية رفض ومعارضة هذه الجماعات لسياسة معينة قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

كذلك الجماعات العرقية تميل إلى التأثير على قرارات السياسة الخارجية الخاصة بالمناطق الجغرافية التي لها علاقة بانتماءاتها العرقية، وهناك جماعات أخرى ذات طابع إنساني مثل جماعات الدفاع عن حقوق الإنسان التي تهتم أساسا بجل نشاطات السياسة الخارجية.

هـ- الأجهزة الأخرى:

هناك مجموعة كبيرة من الأجهزة الأخرى التي يمكن أن تؤدي وتساهم في صنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية فتنظيمات العلماء والمثقفين أصبحت تلعب دورا أساسيا خاصة في عصر التقدم التكنولوجي السريع ومن ثم فهذه التنظيمات تلعب دورا هاما في تحديد اهتمامات وإستراتيجيات السياسة الخارجية خاصة عندما يتعلق الأمر بالشؤون العسكرية، فالمؤسسة العسكرية أصبحت في تبعية لأصحاب الخبرة والأفكار في حين نظم التسلح والإستراتيجية العسكرية الحديثة.

يلعب الرأي العام في الدول الديمقراطية على وجه الخصوص دورا متميزا في التأثير على السياسة الخارجية فقد يؤدي إلى تغيير توجهها تجاه مواقف دولية معينة، وقد يؤدي كذلك إلى تصحيح أو العدول عن قرارات معينة في حالة ما إذا كان معارضا لها، وبالرغم من أهمية الرأي العام فإن الكثير من المحللين في السياسة الخارجية يعتقدون أنه يدفع في كثير من الأحيان إلى تبني سياسات غير عقلانية خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أهم المتغيرات المؤثرة في الرأي العام (دور النخب الحاكمة وسيطرتها على مختلف مكوناته، نسب الأمية العالية، عدم الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية).

هنا يعتقد أن الجماهير تفتقد للمعلومات الحقيقية والكافية لفهم المواقف الدولية ومن ثم تكوين فكرة ورأي حولها + كذلك جل الدراسات التي أجريت (الإحصائية) حول الرأي العام أثبتت أن أغلبية المواطنين يجهلون قضايا العلاقات الدولية، إضافة إلى ذلك أن الجهاز التنفيذي وبما يملكه من وسائل الإعلام يستطيع توجيه الرأي العام حول التوجهات العامة للسياسة الخارجية، كما أن وسائل الإعلام مهمة جدا في مسألة تبرير المواقف التي يتخذها صناع القرار حول المواقف الدولية.

المحور الثاني: أهمية المنهج المقارن في الدراسات السياسية .

نحاول من خلال هذا المحور أن نسلط الضوء على أهمية المقارنة كمنهج لتحليل الظواهر السياسية وبالخصوص ظاهرة السياسة الخارجية من خلال إبراز أهمية ذلك المنهج في الدراسات السياسية وأيضا دراسة نشأة وتطور المقاربة المقارنة في أهدافها العلمية الموضوعية من دراسة التغيرات الحاصلة في السلوك الخارجي للوحدات الدولية المختلفة قيما وحديثا .

أولا : تطور الدراسات المقارنة .

ظهرت الجهود النظرية التي اعتمدت وركزت على موضوع المقارنة في العلوم السياسة وخاصة تلك التي عنت بدراسة ظاهرة السياسة الخارجية في منتصف ستينيات القرن الماضي ق 20 على يد منظري المدرسة السلوكية –كما اشرنا سلفا– والتي اجتهدت في إعطاء مستولى تحليلي متكامل وغاير لكل الاستبصارات النظرية الأخرى والتي كان يعتقد أنصار السلوكية أنها فشلت بل ووقعت في مشكل مستوى التحليل ومتغيراته حيث انطلقت من تحليلات إما كلية أو جزئية أو وسطية ، أو أنها ركزت على متغير واحد يؤثر على السلوك الخارجي للدول و أهملت باقي المتغيرات والمستويات التي قد تكون أكثر تأثيرا في ذلك السلوك الخارجي وبذلك الوصول غال ى تحليل وتفسير موضوعي ومنطقي لظاهرة السياسة الخارجية التي تتميز بالتغير والتجديد –التطور– والتعقيد، وبالتالي فان تلك المقاربات النظرية في النهاية لم ولن تصل إلى متطلباتها وشروطها وبذلك الوصول إلى

نتائج موضوعية وعلمية يصبح بعيد المنال بل وصعب التحقيق، بل وحتى القدرة التفسيرية للسلوك الخارجي للوحدات الدولية ضئيلة وقاصرة على فهم الطبيعة الحقيقية لذلك السلوك .

1-تطور المقارنة عبر العصور :

استخدم الإنسان المقارنة منذ القديم ، وهو يستهدف إيضاح شيء لسائل سال هاو ليعبر بالمقارنة عن الحجم أو السعة أو الارتفاع أو الانخفاض أو الطول أو القصر فكثير من المعارف يكتسبها الإنسان بالمقارنة [20].

– قارن أرسطو ودرس الدساتير والنظم السياسي ة في اليونان القديم أو في المدن اليونانية المختلفة ورأى أن المعرفة السياسية رهينة بملاحظة تعدد المنتظمات السياسية ومقارنتها مع بعضها البعض .

– في العصر الحديث استخدمه **ماكيا فيلي** في مقارنته لعناصر القوة السياسية في الدويلات الايطالية ، كما استعمل **توماس هوبز** و**مونتيسكيو** المقارنة وأيضا ماركس استمد منها البيانات والمعلومات من دراسته وخبرته في ألمانيا وفرنسا وانجلترا ...[21]

– في العصر الإسلامي نجد أن القرآن الكريم استخدم المقارنة للاتعاظ والاعتبار في قوله تعالى: واسألوهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ يعدون في السبت إذ تأتيهم حيتانهم شرعا يوم سبتهم ويوم لا يسبتون لا تأتيهم كذلك نبلوهم بما كانوا يفسقون(163)[22] ، وهي مقارنات للتطورات التي تطرأ على ظاهرة عبر الزمن وهناك مقارنة أخرى لمجموعة

[20]محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي ، ط4 دار هومة الجزائر 2002،ص70
[21]المرجع نفسه،ص73.
[22]سورة الأعراف، الآية 163.

ظواهر اشتركت في إحدى السمات الملاحظة في قوله تعالى: وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا وجعلنا لمهلكهم موعدا (59)[23].وسور القران الكريم نجدها مليئة بالمقارنة المتعددة .

–لقد ميزت السياسة المقارنة أو أسلوب المقارنة العهود التاريخية المختلفة للبشرية،بالمقابل فإن الدراسة الأكاديمية لها حديثة العهد حداثة الدراسة الأكاديمية لعلم السياسة والتي برزت مع مطلع هذا القرن وشهدت تطورات معتبرة في العشرينيات منه ،غير أن تلك التطورات مست فقط أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى حد ما ، والذي ميز الدراسة المقارنة هو هيمنة المدخل القانوني الذي يركز على الأطر الشكلية والمؤسسات الرسمية والاهتمام بالدستور ، وطرق انتقال السلطة ، وكان موضوع السياسة المقارنة يتمحور حول الحكومة ، وكان عنوانها الغالب ينضوي تحت عنوان الحكومات المقارنة إلا أن اللفت للانتباه هو أن حقل السياسة المقارنة في الولايات المتحدة كان سباقا في استخدام المناهج الحديثة ، وكان متأثرا بالمدرسة السلوكية قبل غيره من الدراسة المقارنة في أوربا[24].

–الملاحظة الثانية أن علم السياسة بعدها تأثر بفعل انتقاله من التركيز على مفهوم الدولة إلى مفهوم القدرة والقوة والسلطة والنفوذ ، أي بانتقاله من المنظور التقليدي إلى المنظور السلوكي كل ذلك كان له الأثر نفسه في حقل علم السياسة المقارنة لينتقل تركيزها من الدولة إلى البنية والعملية داخل الدولة وعبر الدول .فلم تعد الدولة الفاعل السياسي

[23]سورة الكهف، الآية 59.
[24]محمد شلبي ، مرجع سابق ، ص ص 74-75

الوحيد داخليا ودوليا ، ولكن دخل المسرح السياسي فاعلون سياسيون جدد كالتنظيمات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية داخل الدولة الواحدة أو عبر الدول .[25]

–زاد الاهتمام بالدراسات المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية وآثارها التي تركتها من بروز عدد من الدول الحديثة الاستقلال ثم الحرب الباردة بين المعسكرين ، وكذا السعي لنشر النموذج الفكري والسياسي والاجتماعي والثقافي في تلك المجتمعات الجديدة ، كل هذا دفع بالمختصين والباحثين في العلوم السياسية خاصة في فترة الخمسينيات إلى المزيد من الاهتمام بتوسيع دائرة السياسة المقارنة في فترة الستينيات .لقد أراد خبراء الدراسات المقارنة للدول الحديثة الاستقلال أن تنتهج المنهج اللبرالي الغربي في التنمية السياسية ، فكانت كتابات **جابريا لألموند** و **كولمان** و**روستو** وغيرهم لم تعد الدراسات المقارنة تنصب على الدول الغربية ولكنها أصبحت تشمل كل الدول [26].

– الدراسات السياسية المقارنة على هذا النحو تكون قد تأثرت بتلك التغيرات النسقية والدولية التي كان لها الدور الكبير في ذلك التطور الكبير الذي عرفته خلال تلك العقود على مستويات سياسية واجتماعية وثقافية دفعت بعلماء السياسة إلى تطوير مجالات المقارنة من وحدة التحليل الأساسية التي كانت مركزة على الدولة فقط إلى وحدات تحليل جديدة من غير الدولة والتي استعملت في تلك المقارنة السياسية .

[25] نفس المرجع ،ص75.
[26] نفس المرجع ، نفس الصفحة .

2-تعريف الدراسات السياسية المقارنة :

الدراسات المقارنة احتلت مكانة مهمة في مجال العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة ، وان اختلفت الآراء حول معنى الدراسة المقارنة ،غير أنها تكاد تنطبق جميعها من أدبيات **جون استوارت ميل** الذي عرفها على أنها : دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة ، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر[27].

يقول الباحث **جوزيف لابالومبارا** في كتاباته بان :عملية المقارنة تعكس أساسا البحث في أوجه التشابه والاختلاف التي تتميز بها الظاهرة أو مجموعة من الظواهر موضوع الدراسة تمهيدا لفهمها وتفسيرها والتنبؤ بها.[28]وهو ما يشير إلى أن الدراسات المقارنة والمنهج المقارن لا تقتصر وظيفتهما على تحديد أوجه التشابه أو الاختلاف فقط ،إنما تتجاوز ذلك لتقوم أيضا بوصف الظواهر السياسية بهدف فهمها وتفسيرها وصولا للتنبؤ بها.

يتضح جليا أن المنهج المقارن في الدراسات السياسية خصوصا مهم للغاية كونه يمر على مراحل منهجية علمية في دراسة الظواهر السياسية من خلال المقارنة بين الظواهر المختلفة من ناحية الاختلاف أو التشابه بينها من اجل فهم وتفسير طبيعة السلوك ومبرراته الموضوعية على مستوى الدولة الواحدة أو مجموع الدول مما يجعل من مسالة التنبؤ أكثر سهولة وهذا ما يساعد على فهم الظواهر السياسية وتحليلها علميا وموضوعيا ، وهذا ما ينطبق على ظاهرة السياسة الخارجية ن حيث ان المنهج المقارن يساعدنا على فهم وتحليل

[27]نصر محمد عارف ،نظريات السياسة المقارنة ،رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسة) 1995،ص68.
[28]نفس المرجع ، نفس الصفحة.

تلك التناقضات الموجودة حول مواقف الدول اتجاه العديد من القضايا الدولية وتكيف ذلك الموقف بما يخدم المصالح القومية لتلك الدول، ومنه بناء مقاربة علمية عامة وشاملة حول تلك الظاهرة المعقدة *السياسة الخارجية * .

المقارنة في أوسع معانيها تعني ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة ، ومن ثمة فان المقارنة تقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي وجود قدر من التشابه والاختلاف ، اذ لا مقارنة بين الظواهر تامة التشابه ولا الظاهر تامة الاختلاف [29].

فالمقارنة الأصل فيها : السعي بها إلى الوقوف على أوجه الخلاف ووجوه الشبه بين أحداث اجتماعية بقصد الكشف عن دلالتها ، فانه ليس من المتصور بحال أن تعقد المقارنة بين أحداث لا تشترك في حد أدنى من سمات أساسية نتخذها أساسا للمقارنة[30].

ثانيا – المنهج المقارن:

1-تعريف المنهج المقارن :

يشير هذا المنهج العلمي إلى مجموعة من القواعد المتبعة في دراسة الظواهر لكشف حقائقها [31] ،كما يشير إلى تلك الخطوات المتبعة للكشف عن عناصر التشابه أو الاختلاف في الظاهرة قيد الدراسة أو البحث ،قصد إعطاء التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات،ولا تتوقف عند التصنيف المبسط لأوجه التشابه والاختلاف لكن تسعى إلى إعطاء دلالات لصور التشابه والاختلاف وإرجاع تلك المظاهر إلى العوامل القابعة خلفها ، بمعنى

[29]محمد شلبي ، مرجع سابق ،ص70

[30]محمد طه بدوي ،المنهج في علم السياسة ،الاسكندرية ،مؤسسة شباب الجامعة ،مصر ، 1993،ص191.

[31]محم شلبي ، مرجع سابق ،ص76.

تسعى لاكتشاف المتغيرات المستقلة التي تولد المتغيرات التابعة قصد الوصول إلى نظريات كبرى أو متوسطة قادرة على التفسير العلمي للظواهر المختلفة.[32]

معنى ذلك أن المنهج المقارن هو الذي يدرس العلاقات الترابطية والتفاعلية بين مختلف المتغيرات المستقلة والتابعة في الظاهرة ، وهو يسعى إلى إبراز الاختلافات الموجودة في موضوع الدراسة الذي يحتوي على عناصر متشابه ة وأخرى مختلفة ،كان يبحث عن تلك الظواهر في مجتمع واحد أو عدة مجتمعات بطريقة تحليلية منتظمة.

2-خطوات المنهج المقارن :

لابد من توضيح فكرة أساسية وهي وجوب التفريق بين المنهج المقارن والسياسة المقارنة فهذه الأخيرة تعني دراسة السياسة على المستوى الكلي عن طريق الرجوع إلى الوحدات إليها بالعبارات مثل النسق السياسي والدولة الأم ة ، أما المنهج المقارن فهو كما اشرنا إليه المنهجية المتبعة في دراسة أي نوع من الوحدات الاجتماعية مثل الأحزاب السياسية والمجتمعات. [33]

تتضمن خطوات المنهج المقارن مجموعة من المراحل لابد من إتباعها من أجل الوصول إلى نتائج علمية موضوعية ،ولكل مرحلة أهميتها ولا نستطيع الانتقال من مرحلة إلى أخرى دون استكمال كل يا يتعلق بتلك المرحلة من الناحية الموضوعية والإجرائية.ونستطيع تلخيص تلك الخطوات فيما يلي :

[32] المرجع نفسه ،ص71

[33] المرجع نفسه ، ص ص 75-76.

أ -تحديد المشكلة البحثية الخاضعة للمقارنة :

عن طريق صياغة المشكلة بوضوح ودقة وعدم التحيز قصد الوصول إلى نتائج ناجحة ، وهي من أصعب واخطر الخطوات البحثية ، فقد تكون المقارنة مثلا تخص عملية صنع القرار في بلدين مختلفين ، وهنا وحدة التحليل التي ينطلق منها الباحث كعنصر للمقارنة قد تكون الدولة أو الحزب أو البيروقراطيۃ أو السلوك الانتخابي وغيرها من عناصر المقارنة لتلك الدول ، وكذا التطورات الحاصلة في الأنساق والثقافات والقيم واللغة والخلفيات والدوافع السياسية للباحث لتلك الدول تؤثر على سلوك الباحث أثناء المقارنة ، يضاف إلى ذلك أيضا وحدة التحليل في المقارنة ووظيفتها هل هي كافية لوحدها في المقارنة[34] .

ب- صياغة الفروض وتحديد متغيرات الدراسة :

وهي تعني تلك العبارات التوكيدية تتضمن علاقات افتراضية بين متغيرين أو أكثر كافتراض وجود علاقة بين التعليم والمشاركة السياسية وهذه متغيرات تفسيرية تمكن الباحث من التوصل إلى تفسير الاختلاف في أنماط السلوك والأبنية ، مع صعوبة التحكم في تلك المتغيرات البحثية ودلالاتها .

ج -تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية :

المفاهيم هي تلك الألفاظ التي تعبر بها عن الظواهر التي تتقاسمها الخصائص المشتركة وتحديد المفهوم يقود الباحث إلى اختيا ر الدقيق للمتغيرات

[34] المرجع السابق ،ص ص 76-77

والوسائل العلمية الكفيلة بالمقارنة الجديدة والعلمية ، وهي نقطة الانطلاق المرجعية لتجميع الظواهر المتباينة ، وهي الدليل الذي يسترشد به الباحث في المقارنة .

د **تجميع البيانات–المادة العلمية :**

وهي ضرورية للمقارنة وفي اختيار الفروض التي تمت صياغتها فهي الوسيلة التي نستوضح بها خصائص الوحدة التحليلية التي نسعى إلى مقارنتها وقد تكون في شكل ملاحظة أو استبان أو مقابلة أو سبر آراء، ولابد للباحث أن يلم بكل البيانات والمعلومات والمادة العلمية الخاصة بالظاهرة قيد المقارنة ويسعى إلى استهداف أدقها وأحسنها وأقربها للظاهرة المراد البحث فيها واستبعاد ما لا يخدم الظاهرة، كما يبحث عن المصادر الرئيسية لها ويحاول تجنب المصادر الفرعية .

هـ- الشرح والتفسير :

وهي تلك العملية العقلية أو الفكرية التي يستخدمها الباحث في دراسته المقارنة للظواهر المتشابهة في المجتمعات المختلفة ، وهو يستهدف الكشف عن أسباب الاختلافات ودلالاتها ، وقد يكون سبب لجوء الباحث لعملية التفسير نقص المعلومات الكافية عن تلك المجتمعات موضوع المقارنة ، ولعل هذه المرحلة من أهم المراحل والتي ستجيب عن السؤال الجوهري الذي طرحه الباحث حول الظاهرة المراد البحث فيها .

وفي هذا السياق لقد طرحت استراتيجيات عديدة لتجاوز معضلة القابلية للمقارنة ، حيث بناء عليها وخلالها تحدد الوحدات القابلة للمقارنة والتي يمكن ان تسهم

في تقيق هدف المقارنة في الوصول إلى تعميمات أو قوانين عامة بعد استقرا ء حالات عديدة،ومن هذه الاستراتيجيات ما طرحه* **المومند** وأطلق عليه (الاقتراب الإقليمي..والذي يقوم على إجراء المقارنة بين وحدات في منطقة واحدة ، أو ما عرف بعد ذلك **بدراسة المناطق** ، كما قدم* **تون*** و* **برزورسيكي*** استراتيجيين أو نموذجين للمقارنة هما [35]:

أ-**نموذج النظم الأكثر تشابها** : يتم التركيز فيه على النظم الأكثر تشابها ، لتحييد الكثير من المتغيرات الموحدة أو المتشابهة في الوحدات موضع المقارنة ، فيقلل ذلك إلى حد كبير المتغيرات محل البحث ، وهي الوحدات التي تختلف فيها النظم ، ويعدها هذا النموذج متغيرات تفسيرية تمكن من تفسير الاختلاف في الأبنية وأنماط السلوك ، ويعد هذا النموذج الأكثر استخداما في البحث المقارن للظواهر ، حيث اشتراك النظم في الكثير من المتغيرات الخاضعة للبحث مما يعطي الباحث السياسي القدرة على الضبط والتحكم .

ب-نموذج النظم الأكثر اختلافا وتعارضا : يعتمد اختيا ر وحدات ومواقف تمثل أقصى درجات التعارض وعلى الخصوص السلوك الملاحظ على مستوى أدنى من مستوى النظم الكلية أي تنصب المقارنة على مستوى النظم الفرعية أو سلوك الأفراد والجماعات والفاعلين أو المجتمعات المحلية أو الطبقة .

[35] محمد شلبي ، مرجع سابق ، ص 86.

3-أهداف المقارنة :

تهدف المقارنة إلى تحقيق جملة من الأهداف يدرجها فيما يلي :

1-إنتاج وصف منطقي وأكثر شمولية للظاهرة من خلال صياغة التفاصيل وإتمام صورة الأحداث بشكل جلي وواضح ولا يستثني أي جزئيات مهما كانت صغيرة، وهنا لابد أن نشير إلى أهمية المنهج الوصفي في دراسة وتشخيص الظواهر العلمية المختلفة والتي تحتاج إلى تتبع كل التفاصيل والأحداث .

2-تمكن المقارنة من إنتاج رؤية واضحة في العلاقات الترابطية أو السببية ذلك أن الدراسات المقارنة بإمكانها تحديد التشابهات والاختلافات التي تساعد على اختيار الافتراضات حول الترابط بين الأحداث أو أسبابها، وبذلك يستطيع الباحث من استنتاج أسبابها وبذلك يصل إلى نتائج أكثر موضوعية وعلمية حول الظاهرة .

3-بإمكانها تقديم أرضية للتنبؤ حول الظاهرة ،من خلال تحديد بعض الشروط المتعلقة بالمخرجات المتوقعة ، فمثلا المحللين في السياسة الخارجية المقارنة يهدفون للوصول إلى المعرفة المعممة التي يمكن أن تعزز بفهمها لأوجه الشبه والاختلاف بين أحداث السياسة الخارجية مما يساعد مثلا على توجيه صناع القرار في السياسة الخارجية في الدولة إلى أحسن القرارات التي تخدم المصلحة القومية ،أو قد تجنبها مخاطر أو مشكلات محتملة .

4-المقارنة تحمل عنصر الوصف وتنقلها من وصف الحالة إلى تحديد ما يحب أن تكون عليه الحالة ، وبذلك تزيد من الفهم والاستيعاب .

5-تساعد المقارنة الباحث على تصنيف الأنظمة السياسية وترتيبها وإظهار آليات عملها،كما أنها تقوم الإدراك وتزيد من المعرف وتفيد في الشرح والتفسير وتعطي الظواهر الدلالات بجعلها قابلة للفهم ،وهي السبيل الذي نستطيع ان نقيس به ما هو عاما وما هو فردا لإيضاح السياقات الاجتماعية ،والبحث عن الثوابت والقوانين المتعلقة بالميول والمتغيرات ذات الدلالات الدولية [36].

6- تستهدف المقارنة البحث عن القواعد و الانتظامات أي :السعي للكشف عن القاعدة أو النظام الذي يتحكم في مسار الظاهرة أو الظواهر المتشابهة ، أي البحث عن القواعد العامة التي يمكن أن تسري على الظواهر المتشابهة في مواقع أخرى مختلفة .

[36] محمد شلبي ،مرجع سابق ،ص 83

المحور الثالث: السياسة الخارجية المقارنة دراسة في المفهوم والأهداف والنماذج

أولا / تعريف السياسة الخارجية المقارنة :

هي تعني المقارنة بين السياسات الخارجية للدول سواء دولتين اوا كثر تجاه قضية معينة أو في فترة زمنية محددة لبيان مدى التقارب والتباعد في المواقف الدولية ، مثل المقارنة بين سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقا في فترة الحرب الباردة ، كما يمكن أن نقارن السياسة الخارجية لدولة واحدة بين فترة وأخرى لبيان مدى التغير الذي طرأ عليها [37]، مثل مقارنة السياسة الخارجية للجزائر في قترة الرئيس بن بلا والرئيس هواري بومدين ، وقد تكون المقارنة للسياسة الخارجية للدولة معينة تجاه قضيتين ومنطقتين مختلفتين ، مثل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وآسيا المحيط الهادي .

1-عناصر السياسة الخارجية المقارنة :

إن ظروف السياسة الخارجية والتي يمكن اعتبارها مؤشرات لعملية مقارنة سلوك السياسة الخارجية للدول تتلخص في مجموعة من العناصر الأساسية التالية :

أ- مكانة الدولة وحجمها واشتراكها داخل النظام الدولي :

الفكرة الأساسية لهذا العنصر من المقارنة التحليلية هو قياس مدى فاعلية وتفاعلات السياسة الخارجية لدولة معينة من خلال حجمها ومكانتها وسط النظام الدولي وبالتالي مدى انخراطها واشتراكها في قضايا السياسة الدولية –التفاعلات الدولية المختلفة

[37] عامر مصباح ، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية ، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008،ص 247.

-، فكلما زاد حجم ومكانة الدولة كلما زاد مستوى انخراطها في حل المشاكل والنزاعات والمواقف الدولية .

ب- التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

المستوى الاقتصادي.درجة التجانس والتفاعل الاجتماعي:

مع استقلال الدول فرضت عليها مشاكل متعلقة بالتنمية الاقتصادية والتحديث الاجتماعي ، وانتقل التركيز -قديما- في العلاقات بين الغني والفقير الى التركيز في العلاقة بين المجتمعات الصناعية المتقدمة ، فتحليل التنمية الاقتصادية والاجتماعية له جانب من المقارنة من خلال أن الأنظمة السياسية الغنية لها بنيات مؤسساتية متطورة تواجه مشاكل مختلفة ، كذلك المقارنة بين المجتمعات المطابقة لعلامات الحداثة ووفق المعايير الدولية وتلك المجتمعات الأخرى التي لم تتمثل تلك المثل -الحداثة-.

ج-النظام السياسي الداخلي للدولة :

للحاجيات والأولويات في البيئة الداخلية للدولة الواحدة تأثير أساسي ومتميز على المواقف الخارجية لتلك الدولة ، وهذا السياق ذكر **مايكل سميث** مقاربتين أساسيتين لهما علاقة بظروف السياسة الخارجية وهما الأنظمة السياسية الديمقراطية والأنظمة السياسية الاستبدادية ، وبين الأنظمة المستقرة والأنظمة المضطربة ، ويكون النقاش هنا حول أي الأنظمة أكثر قدرة على إدارة شؤون السياسة الخارجية ، وكذا درجة التماسك الداخلي والتحكم في ممارسة تلك السياسة ، فكل هذا يشكل عناصر مهمة في المقارنة ، ففيما يخص الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية والتي لا يمكن فصلها عن المجال الثاني من

المقارنة وهو مسألة الاستقرار وعدمه داخل تلك الأنظمة ،فالقيام بالمقارنة في هذا المستوى من البحث هو منصب بشكل أساسي على مسألة تصنيف الأنظمة السياسية فئات والمقارنة بينها من حيث مخرجات تلك الأنظمة السياسية فيما يخص السياسة الخارجية لكل نوع منها .

د-التوجهات الأيديولوجية للدولة (الأنساق الفكرية):

يمكن أن تكون انساق السياسة الخارجية مفروضة بواسطة التأثيرات الأيديولوجية والفكرية من خلال التقييد الشخصي داخل النظام من القيادة المهنية والقيادة السياسية متأثرا بطبيعة الأيديولوجية الأساسية ، كما انه يمكن أن تكون البيئة الهرمية لشغل المناصب الحكومية تعكس تلك الأيديولوجية ويمكن أن تكون البيئة الداخلية للنظام السياسي من تمثيل القوى الأيديولوجية ، فإن بنية علاقات النظام السياسي بالعالم الخارجي تستطيع أن تعبر عن الأولويات والتوجهات والاختيارات الدولية .

هـ-الارتباط النظمي (دوليا – محليا) :

يركز هذا المستوى من المقارنة في السياسة الخارجية على الارتباطات بين الأنظمة المحلية والأنظمة الدولية مثل العلاقة بين أنظمة العمل داخل الدولة ومنظمة العدل الدولية .

و-التغير الدولي والتحديات المطروحة (البيئة الدولية المتغيرة) :

هذا البعد من المقارنة يبن تلك التباينات في التحديات والمواجهات التي تفرضها التغيرات في الداخل بيئة النظام الدولي وانعكاساتها على السياسات الخارجية للدول ،

حيث تتأثر بعض سياسات الدول سلبيا جراء تلك التحديات وأخرى ايجابيا مثل تلك التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الدولي خلال تسعينيات القرن الماضي التي أثرت سلبيا على دول جنوب شرق آسيا وهو ما عرف بالأزمة الأسيوية ، وعلى اثر ذلك أصبح نفوذ وتأثير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كبير على اقتصاديات تلك الدول .

ز-البيئة النفسية لصانع القرار (سيكولوجية صانع القرار) :

تتأثر المقارنة في السياسة الخارجية للدول بهذا البعد المتعلق بالبيئة النفسية لصانع القرار وخاصة ما تعلق بإدراكات وتصورات ومعتقدات صانع القرار التي تتأثر بها سلوكيات الدول من فترة إلى أخرى ، هذه الأخيرة قد تؤدي إلى انعكاسات سلبية وأخرى ايجابية على مستقبل تلك الدول في فترات زمنية مختلفة.

المخطط التوضيحي من إعداد الأستاذ :

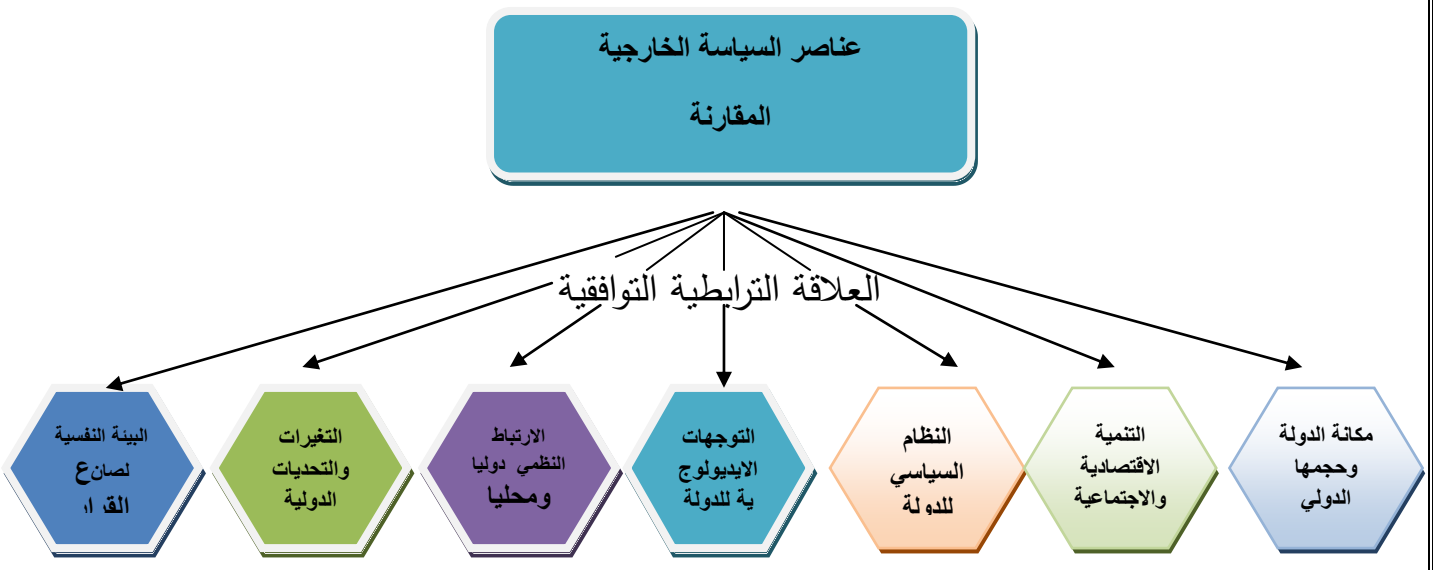

من خلال المخطط المبين أعلاه يمكن القول أن العناصر السبعة المذكورة تساهم في الوصول إلى سلوك خارجي للوحدات السياسية الدولية شريطة أن تكون في علاقة توافقية ترابطية من الناحية المنهجية والموضوعية ن فلا يمكن الاعتماد على عنصر من العناصر في الدراسة المقارنة بين سلوكيات الدول وإهمال البقية وهذا يمكننا من تحليل وتفسير السلوك الخارجي للدولة التكيفي بطريقة علمية وموضوعية وشاملة .

2-العوامل التي ساهمت في بروز السياسة الخارجية المقارنة :

العديد من العوامل التي كانت وراء ظهور الدراسات المقارنة في السياسة الخارجية مما كان له الدور الكبير في القدرة التفسيرية لسلوكيا ت الدول خارج إقليمها وخاصة وان ظاهرة السياسة الخارجية معقدة ومتطورة وسريعة وفي كثير من الأحيان تتميز بالضبابية مما يستوجب اعتماد المقارنة كأداة تحليلية وتفسيرية لفهم ذلك السلوك الخارجي تجاه القضايا الدولية المختلفة ، ويمكن إيجاز عدة عوامل كانت وراء بلورة السياسة الخارجية المقارنة وهي كالآتي :

أ-التغيرات والتطورات الدولية الحاصلة:

وخاصة مع في فترة الستينيات أي شهدت تزايد للوحدات الدولية المستقلة من غير الدول الأوربية ، أين أصبح الاهتمام منصب على دراسة العلاقات التفاعلية فيما بين تلك الدول ومراقبتها ، خاصة في ظل علاقات التعاون وبروز ما اصطلح على تسميته بالاعتماد المتبادل في مختلف الجوانب تحقيقا لفكرة الاندماج داخل النظام الدولي ، يضاف إلى ذلك ظهور علاقات مجتمعية – أي على المستوى المجتمعي للدول-مما اثر

على العلاقات الدولية الكلاسيكية وأصبح التأثير في تلك العلاقات لم يصبح حكرا على المستوى الحكومي الرسمي بل أصبح على مستويات غير رسمية كالمستوى المجتمعي وهو يختلف من دولة إلى أخرى .

ب-**التطورات العلمية السريعة :**

في مرحلة ستينيات القرن العشرون عرف ميدان العلوم السياسية تركيزا ملفتا على الدراسات المقارنة في السياسة الداخلية على وجه الخصوص مما انعكس -لاحقا- على دراسة السياسة الخارجية والاعتماد على الدراسة المقارنة ، خاصة مع صعوبة الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية وأيهما يحضا بالأولوية عند صناع القرار الرسميين وأيهما تؤثر في الثانية ، كما أن أصحاب المقاربة المقارنة يؤكدون على أن احد الطرق العلمية في البحث التحليلي في السياسة الخارجية هو اعتماد المنهج المقارن بكل عناصره واستخداماته تحقيقا لتلك الغاية العلمية الموضوعية .

3-ماذا نقارن في السياسة الخارجية :

ينطلق رواد السياسة الخارجية المقارن من محاولة تفادي الأخطاء التي وقعت فيها تلك الاستبصارات والمقاربات النظرية ،التي جاءت لتعطي تفسيرا للسلوك الخارجي للدول ، ولعل المشكل الذي تعاني منه تلك الأطر النظرية هو مستوى التحليل ومتغيرات التحليل ،فمنها من يعتمد مستوى تحليل كلي والآخر جزئي أو وسطي ،كما أن منها من ينطلق من صنف معين من المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية [38]، وفي المقابل أنها

[38] حسين بوقارة ،مرجع سابق ،ص 143

– أي تلك المقاربات – تهمل بقية المستويات ومتغيرات التحليل الاخرى مما يجعلها عاجزة أن تكون نظرية علمية قادرة على تفسير تلك الظاهرة المعقدة والمتطورة.

وبما أن السياسة الخارجية هي عبارة عن توجهات وأهداف يتم تحقيقها من خلال الوسائل والآليات المعتمدة من طرف الوحدة السياسية ، كما أنها تحصيل حاصل لذلك التفاعل البيني بين مختلف المتغيرات الداخلية والخارجية والسيكولوجية ، فهذا يعني أننا نقارن بين مختلف السياسات الخارجية للوحدات السياسية الدولية من خلال كل هذه المقتربات أي من خلال الأهداف أو الوسائل والأدوار والتوجهات والمتغيرات .

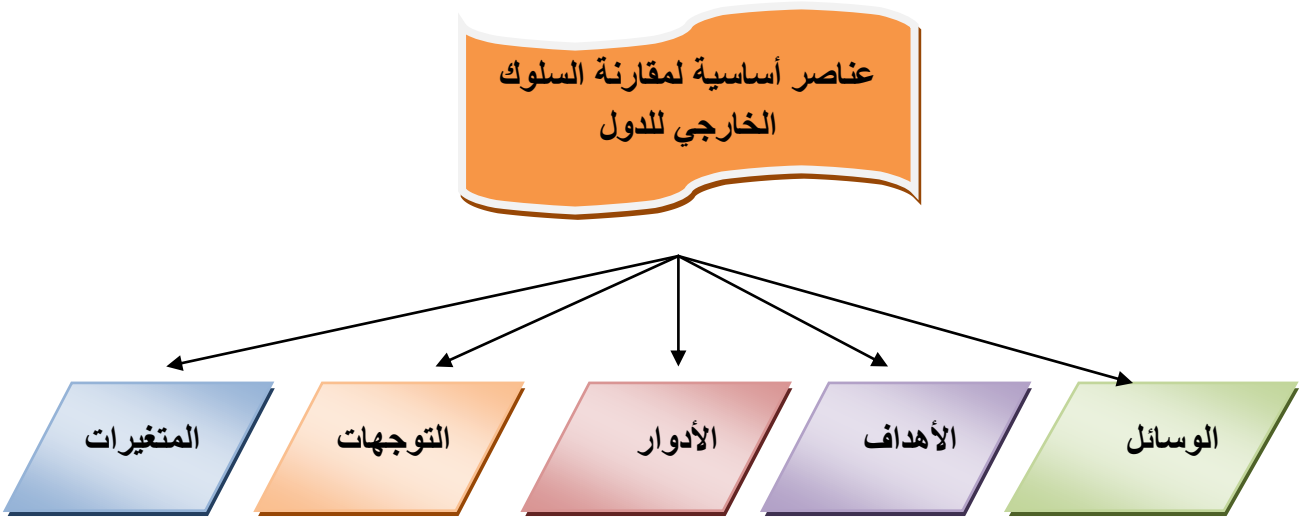

فالمقارنة في هذه الحالة تجمع كل العناصر المتعلقة بالسلوك الخارجي للدول ولا تستثني أي منها من أجل إعطاء التفسير العلمي والموضوعي لذلك السلوك، من خلال ذلك نستطيع فهمه وتحليله تحليلا موضوعيا وصولا إلى نتائج وقرارات تصب في صالح تلك الدول في تكيفها تجاه مختلف المواقف الدولية والإقليمية والمحلية ، وتحقيقا للأهداف

المنتظرة .فالباحث في السياسة الخارجية يبحث عن مختلف العناصر المسؤولة عن التشابه والاختلاف فيلجا إلى وضع فرضيات حول السلوك الخارجي للدولة تستدعي الاختبار ومنه يستطيع إثبات تلك الفروض أو نفيها بصورة منتظمة ومنه يصل إلى قرارات موضوعية تحقق المصالح والأهداف المتوقعة ، أو على الأقل تتصرف بشكل عقلاني يحقق الهدف بأقل تكلفة .

4 كيف نقارن في السياسة الخارجية :

تتم المقارنة في مجال السياسة الخارجية من خلال إتباع منهج البحث التاريخي المقارن ، حيث أن المقارنة فيه تتم وفق مستويين أساسين:

المستوى الأول : يتم فيه المقارنة بين سياستين خارجيتين لدولتين أو أكثر ، وهنا نستعمل المنهج المقارن ومثال ذلك عندما نتكلم عن موقف السياسات الخارجية للوحدات الدولية حول الحرب على الإرهاب أو الهجرة غير شرعية أو المتاجرة بالمخدرات .

المستوى الثاني : وهو الذي تتم فيه المقارنة بنفس السياسة الخارجيۃ بدولة بعينها في فترات زمنية متعاقبة وهنا يتم توظيف منهج البحث التاريخ ي المقارن ومثال ذلك ان نتناول موقف دولة من النظام الدولي او النسق الدولي القائم في فترة ما بعد الاستقلال مباشرة إلى فترة البناء الاقتصادي والتحديث الاجتماعي الحالي .

5-لماذا نقارن في السياسة الخارجية :

حسب **مايكل هاس Michael Haas** نقارن في السياسة الخارجية من اجل تحقيق جملة من الأهداف التي يتم حصرها فيما يلي :

أ -إعطاء وصف واضح وشامل حول ظاهرة السياسة الخارجية بغية الحصول على معلومات كافية عن الأحداث وكل ما يجري في الساحة الدولية .وبذلك نستطيع فهم التكيف السلوكي لدى الوحدات السياسية الدولية ،وخاصة إذا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يدقق في كل صغيرة وكبيرة حول الظاهرة أو الموقف الدولي .

ب-التنبؤ بمستقبل المجتمع الدولي . وهذا ما يمكننا من بناء سيناريوها ت مستقبلة حول سلوك الدول حول هذا الموقف أو المواقف الدولية المشابه ،وبذلك تتمكن تلك الوحدات الدولية باختلاف مستوياتها ومكانتها الدولية من بناء موفق وسلوك أكثر عقلانية وموضوعية مستقبلا ،ولعل المنهج الاستشرافي كفيل من تحقيق تلك الغاية وبذلك نتمكن من بناء مقاربة أكثر موضوعية ونتائج تعود بالفائدة على الدول المعنية بهذا السلوك أو الموقف الدولي .

ج-اتساع دائرة استيعابنا وفهمنا للسياسات الخارجية لمختلف الوحدات السياسية الكبيرة كانت أو صغيرة ، متخلفة أو متخلفة .وبذلك نتمكن من تقسيم السياسات الخارجية إلى سياسات خارجية قوية ونموذجية ،وسياسات خارجية ضعيفة وتابعة،وهذا ما يقودنا إلى الفهم العميق إلى السلوك الخارجي الحقيقي والمستتر وراء تحقيق المصالح المشتركة للدول أو المجتمع الدولي الهرمي .

د-استخلاص أفضل السياسات الخارجية في العالم من خلال إبراز عناصر التمايز والاختلاف لدى تلك الوحدات الدولية ،والتي تسعى إلى تحسين مكانتها الدولية وموقعها الهرمي داخل النظام الدولي .

رابعا- متغيرات السياسة الخارجية المقارنة :

1-أهم متغيرات السياسة الخارجية المقارنة

عندما نتكلم عن السياسة الخارجية المقارنة لابد من تحديد المتغيرات التي تؤثر بشكل مباشر على السلوك الخارجي للوحدات السياسية الدولية والتي تساعد الباحثين في ميدان السياسة الخارجية من فهم السلوك التكيفي لتلك الوحدات حول المواقف الدولية المختلفة ، ومنه بناء مقاربة موضوعية ،ولكن الإشكال الموجود هو مستوى لتلك المتغيرات ،ذلك أن المقاربات التي ظهرت في حقل السياسة الخارجية والمتمثلة في مشكل مستوى التحليل ، فجل المقاربات تنطلق من مستوى محدد أما كلي أو جزئي أو وسطي وذلك من خلال التركيز على صنف معين من أصناف المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية وهنا تهمل بقية مستويات التحليل وهنا نكون قد ابتعدنا عن بناء مقاربة علمية موضوعية ،وبذ 1لك تنقص القدرة التحليلية والتفسيرية لتلك المقاربات ،بالمقابل –ونحن أمام ظاهرة معقدة –تتطلب التركيز على مختلف المتغيرات المتحكمة في السياسة الخارجية[39] .

لقد أكد جيمس **روزنو J.Rosenau** على ان الدراسات المقدمة لأجل دراسة وتحليل السياسة الخارجية تفتقر إلى تلك الأدوات المنهجية التي تساعد من تحديد القدرة التأثيرية لتلك المتغيرات على فهم السلوك الخارجي للدول .ولقد كان **روزنو** من المبادين الأوائل المساهمين في تقديم إطار نظري للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية في مطلع سبعينيات القرن العشرين الميلاد ي ، حيث قام بترتيب عناصر التأثير حسب وزنها وفي مجالات

[39] حسين بوقارة ،مرجع سابق ،ص 143

مختلفة ومتباينة ، وفي هذا الصدد يعتبر **روزنو** كل من المتغيرات الفردية والمتغيرات المتعلقة بالدور، والمتغيرات المجتمعية والمتغيرات الحكومية ، والمتغيرات النسقية أو النظامية كلها متغيرات تؤثر بشكل أو بآخر في سياسة الدول الخارجية ، وتتفاوت درجة تأثيرها من دولة إلى أخرى حسب حجم مساحتها ، وفيما إذا كانت الدولة ذات نظام سياسي مفتوح أو مغلق ، متقدمة أو متخلفة ، وذلك من خلال المعيار الجغرافي ، والمعيار السياسي ، والمعيار الاقتصادي على النحو التالي :

1-المتغيرات الفردية –الشخصية Idiosyncratc Or Indvidual Varaibles:

هي تلك المتغيرات المتعلقة بالبنية السيكولوجي ة المتصلة بصانع القرار واتي يمكن حصرها في التكوين الشخصي لصانع القرار وخبراته وولائه وأيديولوجيته وفكرته –بجده عند رؤساء العالم الثالث –

2-متغيرات الدور Role Variables :

نجدها في السلوك الطبيعي المفترض أن ينتهجه صانع القرار انطلاقا من مركزه حتى وان كان يتعارض مع أرائه وتوجهاته مثل السياسة الخارجية الفرنسية اللبرالية في عهد الرئيس فرنسوا ميتران وأفكاره الاشتراكية علما أن تأثير متغيرات الدور تتباين من دولة إلى أخرى ، ففي الدول المتقدمة هناك جلاء واضح للأدوار بحكم التجارب المتكررة وبالتالي فهي تلعب دورا كبيرا في رسم وتحديد السياسة الخارجية لهذه الدول على العكس مما هو شائع في الدول المتخلفة .

3-المتغيرات المجتمعية Socital Variables :

أ-**المتغيرات المادية:** والتي تتعلق بالبيئة غير البشرية -الموقع الجغرافي الإمكانات والموارد الاقتصادية والموارد الأولية والتقدم التقني و التكنولوجي .

ب-**المتغيرات الغير مادية** :والمتعلقة بالتركيبة البشرية للمجتمع وثقافته السياسية ومعتقداته وإسهاماته التاريخية وغيرها من القيم والولاءات القائمة وعددها وتنوعها وانتشارها الجغرافي .

كل تلك البنى الغير حكومية في المجتمع لها تأثير كبير على قرارات السياسية الخارجية وتوجهاتها نحن المواقف والقضايا الدولية المختلفة .

4-المتغيرات الحكومية Governmental Variables:

هي تلك المتغيرات التي تعبر عن هياكل السلطة القائمة أو النظام الحكومي في الدولة ومؤسساتها وأجهزتها الحكومية أو كل ما يتعلق بطبيعة النظام السياسي ونمطه - رئاسي -شبه رئاسي- برلماني - فضلا عن المنظومة الحزبية القائمة -تعديدية -نظام الحزب الواحد ، كل ذلك يؤثر في قرارات السياسة الخارجية وتوجهاتها وتفاعلاتها مع القضايا الدولية المختلفة .

6-المتغيرات الخارجية النسقية - طبيعة النظام الدولي القائم- :

والمقصود بها هي تلك المتغيرات التي تفرزها المخرجات المتعلقة بالنظام الدولي القائم أحادي القطبية - ثنائي القطبية - متعدد الأقطاب،كما ان الدول المتقدة -العظمى تتأثر بما يجري من متغيرات داخلية للدول الضعيفة ،وهذه الأخيرة تؤثر فيها- أي في سلوكها الخارجي- توجهات تلك القوى العظمى -التبعية-، يضاف إلى ذلك وجود الأنساق

الإقليمية والدولية وما تفرزه من مخرجات قد تقيد أو تطلق للدول حرية التصرف في ردود الأفعال نحو مختلف القضايا والمواقف الدولية –وما يصطلح علية بالمناورة في السياسة الخارجية ،فأنماط العلاقات الدولية القائمة سواء تعاونية أو صراعية أو وجود تحالفات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية بين الدول كل ذلك يفرض على تلك الوحدات الدولية السياسية ضوابط لسلوكها الخارجي وذلك يؤثر على مخرجات صنع القرار في السياسة الخارجية لتلك الدول في محيطها الدولي المعقد.

فمقاربة المقارنة في السياسة الخارجية عند **روزنو** لا يمكن أن تأخذ بعدها ومصداقيتها العلمية دون الإجابة عن الأسئلة التالية : ما هي وحدات السلوك التي يجب المقارنة بينها ؟ما هي المتغيرات المستقلة للمقارنة ؟ ثم ما هي المتغيرات التابعة للمقارن ؟ ،فالباحث المهتم بالمقارنة في السياسة الخارجية لابد ان تكون له رؤية ومفهوم وضح حول فواعل ومتغيرات السلوك الخارجي .

وعليه فإن مخرجات عملية اتخاذ القرار *أفعال ردود أفعال تصريحات ....*هي بمثابة المتغير التابع الذي تحدد شكله ومحتواه مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم الدولة كبيرة او صغيرة * درجة التنمية الاقتصادية والعصرنة ، ثم طبيعة النظام السياسي والنسق الفكري للمجتمع –كما سنشير إليه لاحقا– .

تتم عملية الربط بيم المتغير المستقل والمتغير التابع في السياسة الخارجية عن طريق ما أطلق عليه روزنو *اصطلاح المتغيرات المصدرية أو الوسطية * [40]،وهي كمحددات حقيقية

[40] J.N.Rosenqu.The Scientific Study of Foreign policy.**OP.CIT.**PP.421-428

للسلوك الخارجي للدول نستطيع بذلك فهم طبيعة السلوك الخارجي لتلك الدول وتحليل ذلك التغير والتناقض في الكثير من قرارات السياسة الخارجية للدول على اختلاف مكانتها وتأثيرها الدولي .فتحديد تلك المتغيرات المصدرية او الوسطية بدقة يعتبر عامل مهم في تفسير السلوك الخارجي للدولة ،ومن خلال هذا الشكل نستطيع ابراز تلك المتغيرات المؤثرة في قرارات السياسة الخارجية المختلفة :

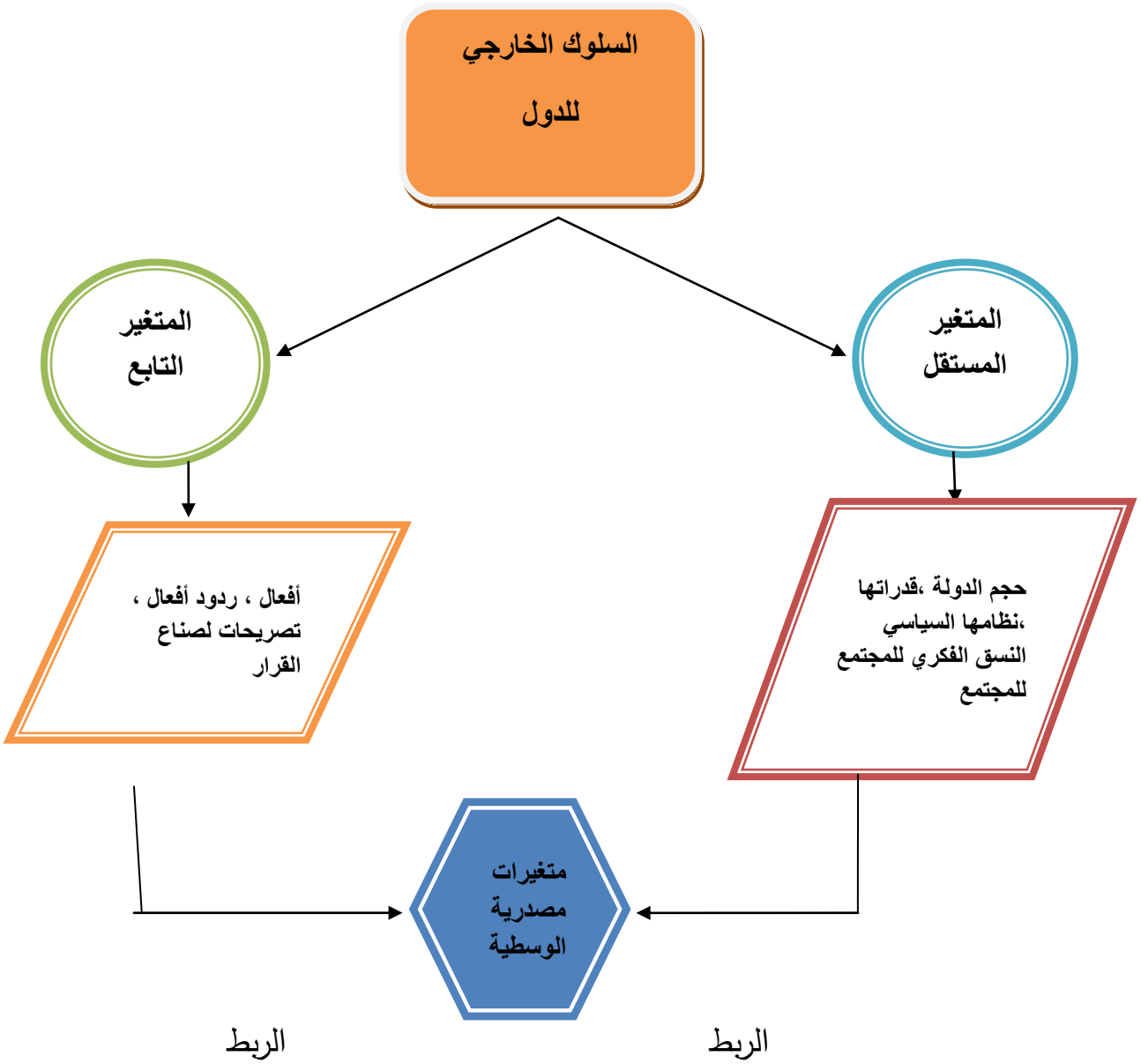

2- معايير تصنيف الدول في السياسة الخارجية عند روزنو :

كما اعتمد **روزنو** على جملة من المعايير الواجب توفرها من أجل المقارنة الموضوعية للسياسة الخارجية ،والذي من خلاله صنف الدول وفق ثلاث معايير :

1-المعيار الجغرافي :

وهو كل ما تعلق بحجم الدولة ومساحتها وموقعها الجغرافي والتضاريس والمناخ كل ذلك يعتبر معيار مهم معتمد في دراسة السلوك الخارجي للدولة ، فالموقع الجغرافي للدولة يساعد أيضا في تحديد القرارات العقلانية في السياسة الخارجية للدول ، فامتلاك الدول لوقع استراتيجي هام يؤهلها لان تكون محط أنظار وأطماع بقية الدول التي لا تمتلك ذلك الموقع ، ولعل الكثير من الأمثلة والنماذج تبين ذلك بوضوح مثل ما يجري في منطقة الساحل الإفريقي .المنطقة الإستراتيجية المهمة في القارة الإفريقية .

2-المعيار السياسي :

وهنا يتكلم عن طبيعة الأنظمة السياسية القائمة ونمطها ،هل النظام السياسي مغلق أو مفتوح ،ولهذا المعيار دور كبير في تحديد التراتبية لتلك المتغيرات السالفة الذكر مما يعين الباحثين وصناع القرار على بناء سياسة خارجية ناجحة وقرارا ت سليمة ،فالأنظمة الاستبدادية المغلقة سلوكها الخارجي مغاير تماما لتلك الأنظمة الديمقراطية المفتوحة، وكثرا ما ترتب عن سلوك الأولى الدخول في صراعات دولية انتهت بحروب طاحنة خلفت خسائر بشرية ومادية معتبرة ، أما الثانية فقد سلكت مسلكا مغايرا مما خلف سلوكا تعاونا مع بقية

الوحدات الدولية وهو ما يفسر ظهور ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول والمنظمات الدولية ، وأيضا ظاهرة التكامل والاندماج ، وهي صورة من صور التعاون الدولي .

3-المعيار الاقتصادي :

وهو يشير إلى تلك الدول المتقدمة والدول المتخلفة اقتصاديا، فالتفوق الاقتصادي والموارد الاقتصادية الهامة والمتنوعة والكبيرة التي تمتلكها بعض الدول *الدول العظمى خصوصا*تعتبر ركيزة هامة في ترتيب تلك المتغيرات والمقارنة الموضوعية للسياسة الخارجية لتلك الدول القوية اقتصاديا ،في المقابل ان الدول المتخلفة اقتصاديا يكون هامش المناورة في السياسة الخارجية عندها محدود وفي غالب الأحيان ما يكون تابع وحرية التصرف فيه من قبل صناع القرار محدودة أيضا .

وخلاصة لما سبق فان تلك المعايير السالفة الذكر وتحديدها يمكن الباحثين في مجال السياسة الخارجية وحتى صناع القرار الحكم على مدى تشابه او تباين الظواهر التي تشملها المقارنة ،والفصل في تصنيف الظواهر قيد المقارنة الى متغيرات مستقلة واخرة تابعة -كما أوضحناه سابقا-.

3-السلوك التكيفي للسياسة الخارجية للدول عند جيمس روزنو :

في النموذج الذي قدمه **جيمس روزنو** يعتقد هذا الأخير إلى أن السلوك الخارجي للدول وغير ثابت ، ولكن الطريقة التي تتكيف من خلالها الدول مع ما يحدث من تطورات في البيئة الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى فالحالة الداخلية للدول والضغوطات التي

تفرزها التفاعلات الإقليمية والدولية تلعب دورا أساسيا في تحديد شكل ومحتوى نموذج التكيف الملائم لكل وحدة سياسية .

لقد حددت مقاربة المقارنة في السياسة الخارجية أربع أنواع للتكيف[41] :

1-التكيف المرغم –المفروض :

الذي يتمثل في الاستعداد لتغير السلوك الخارجي ، وكذا المؤسسات الداخلية استجابة للطلبات و الضغوطات الصادرة عن إحدى مكونات البيئة الخارجية *تأثير القوى العظمى*.

2-التكيف العنيد –المتصلب :

وهو الذي يحدث عندما يحاول مجتمع ما تغيير بيئة السياسة الخارجية بما يتوافق مع إحدى اهتمامات ومطالب المجتمع ، وهو التكيف الذي يميز السياسات الخارجية لمختلف القوى الكبرى ذات التأثير في البيئة الدولية .

3-التكيف المشجع :

الذي يمنح حرية واسعة لصناع القرار الذين يواجهون ضغوطا مركزة من البيئتين الداخلية والخارجية ، من اجل إحداث التغيير في التوجه العام للسياسة الخارجية 4-التكيف الواقي : والذي يميز حالات التحول التي تتميز بمطالب وضغوط متناقضة افرزنها البيئتين الداخلية والخارجية ، والتي قد تفضي إلى انعكاسات سلبية على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للوحدة السياسية .

[41] حسين بوقارة ، مرجع سابق ،ص145

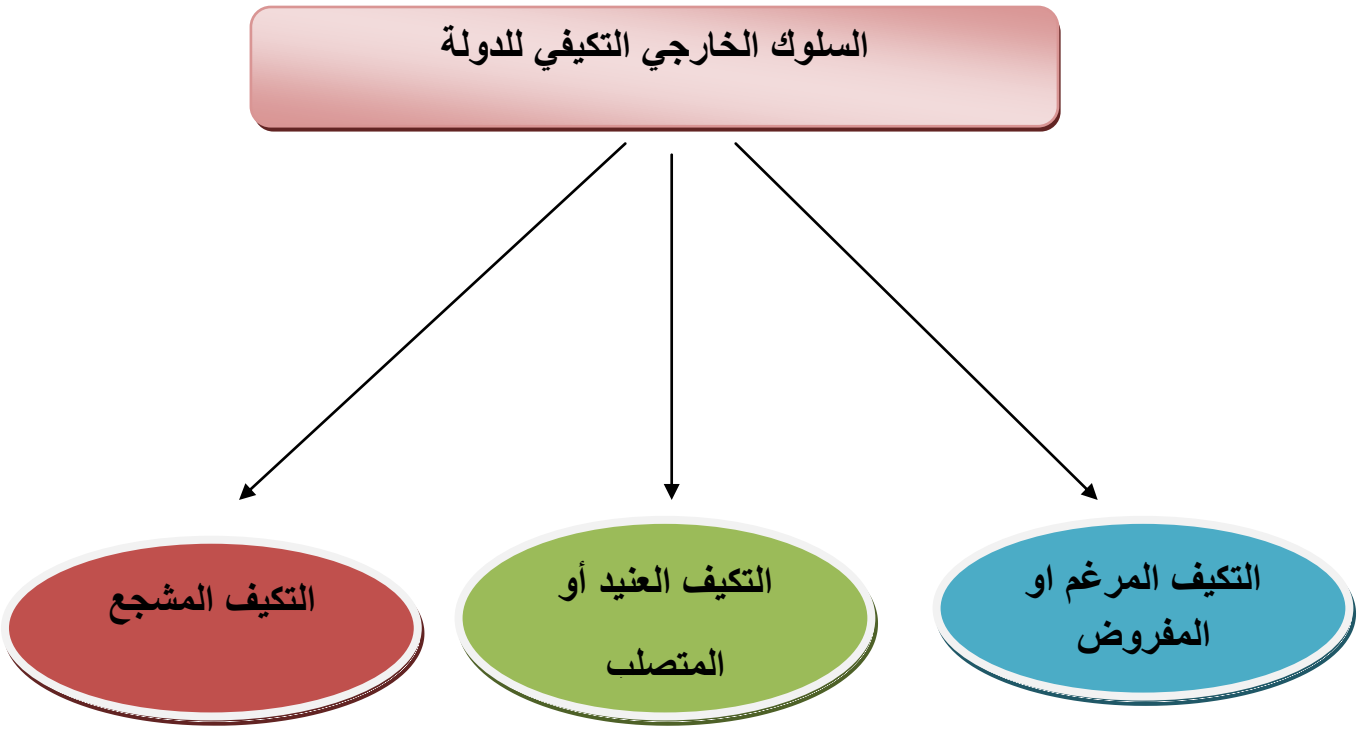

مما سبق نستنتج أن التكيف في السلوك الخارجي للوحدات الدولية السياسية نستطيع أن نقسمه إلى نوعين من التكيف ، سلبي وايجابي :

التكيف الايجابي :

يتعلق بإحداث تحولات على السلوك الخارجي دون المساس أو التراجع عن المقومات والهياكل الرئيسة التي يقوم عليها المجتمع ، وهنا يكون التكيف جزئي .

التكيف السلبي :

فهو يتعلق بإحداث تحولات راديكالي ة في السلوك الخارجي عن طريق القيام بإحداث تغير جذري في المقومات و البنى والأسس الرئيسة للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة .

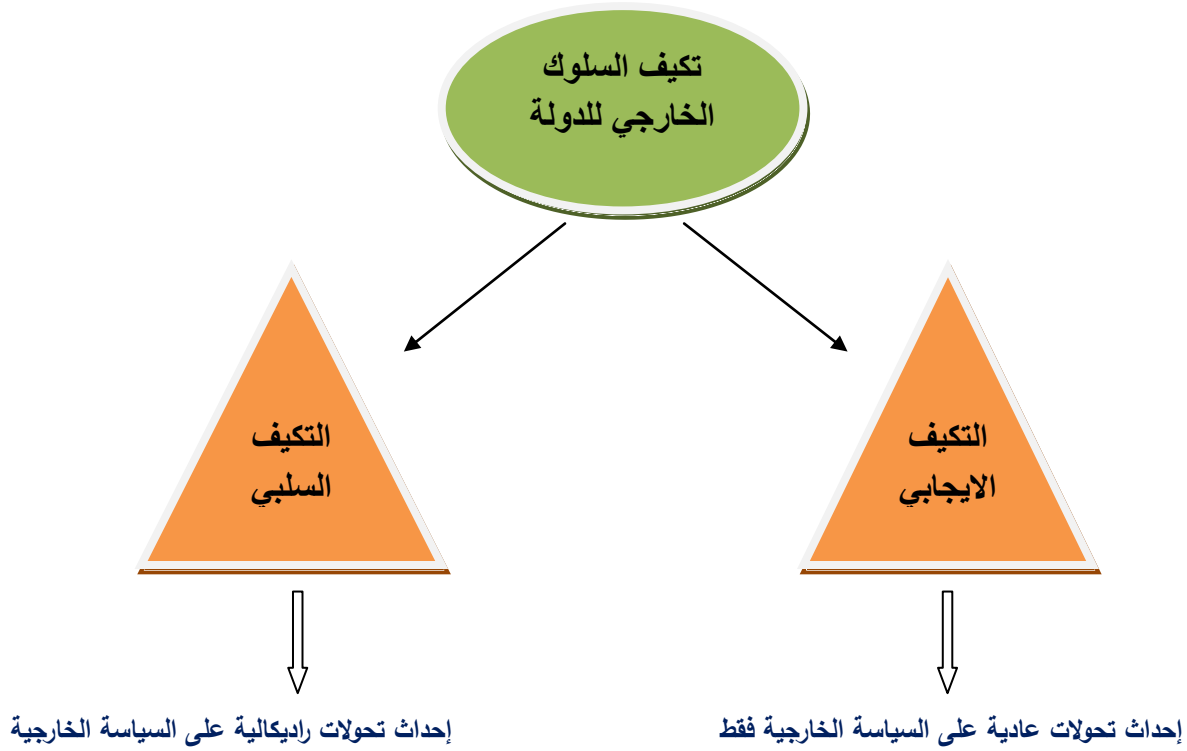

4-نموذج روزنو في ترتيب المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية :

لقد لخص جيمس روزنو دراسته المقارنة للسياسة الخارجية لمختلف الوحدات السياسية الدولية من خلال النموذج النظري الذي قدمه والذي ينطلق أولا من تصنيف تلك الدول وفق ثلاث معايير أساسية جغرافية وسياسية واقتصادية ،ثم ركز على أهمية تلك المتغيرات المؤثرة في السلوك الخارجي للوحدات السياسية في مقارنتنا للسياسات الخارجية للدول وتفاعلاتها وتكيفها السلوكي ،نستطيع فهم وتحليل ذلك السلوك وفق مقاربة موضوعية ونتائج أكثر موضوعية تحدد العلاقات التفاعلية بيت المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في تلك

المقارنة العلمية .ومن خلال هذا الجدول الذي يبن ترتيب تلك المتغيرات بناءا على مجموعة من العناصر والمعايير المستعملة في المقارنة بين سلوكات مجموعة من الدول المختلفة :

حجم الدولة	دولة كبيرة				دولة صغيرة			
الوضعية الاقتصادية	متقدمة		متخلفة		متقدمة		متخلفة	
طبيعة النظام السياسي	منفتح	منغلق	منفتح	منغلق	منفتح	منغلق	منفتح	منغلق
ترتيب المتغيرات من حيث أهمية التأثير في السياسة الخارجية	2 4 3 5 1	2 1 3 5 4	1 2 4 5 3	1 2 3 5 4	2 5 4 3 1	2 5 1 3 4	1 5 2 4 3	1 5 2 3 4
أمثلة	الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد السوفياتي	الهند	الصين	هولندا	تشيكوسل وفاكيا	كينيا	غانا

ملاحظة :

1-المتغيرات السيكولوجية الفردية .2-متغيرات الدور .3-المتغيرات الحكومية .

4-المتغيرات المجتمعية 5- المتغيرات النسقية الخارجية .

من خلال هذا الجدول يتضح لنا الرؤية التي قدمها **روزنو** في نموذجه النظري حول ترتيب المتغيرات المستقلة والتابعة المؤثرة في السياسة الخارجية في المقارنة بين السياسات الخارجية للدول ،الترتيب المنطقي لأهمية المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية لكل صنف من الأصناف الدول التي تم تحديدها من حيث متغيرات الحجم ، الوضعية الاقتصادية وطبيعة النظام السياسي والاجتماعي ، وعند هذا المستوى يمكن الشروع في بناء الفرضيات الخاصة بتفسير والتكهن بالسلوك الخارجي لمختلف أصناف الدول ، ذلك أن هذا السلوك قد يتشابه نسبيا داخل الصنف الواحد من الدول لتأثره بنفس التراتبية من المتغيرات المصدرية *المستقلة*[42].

يبدو أن الخطوات المنهجية التي ساهمت في وصول مقاربة المقارنة في السياسة الخارجية إلى مستوى ترتيب المتغيرات المصدرية وتصنيف الدول وفقا لذلك الترتيب ، قد كان لها الأثر البارز في بناء كم هائل من الفرضيات أو ما اصطلح على تسميته **بما قبل النظرية** حول مختلف السلوكيات التي قد تحدث في السياسة الخارجية ، فقد وصل **روزنو** في دراسته العلمية للسياسة الخارجية إلى تكوين أكثر من 120 فرضية حول كيفية حدوث السلوكيات الخارجية في مختلف أصناف الدول ، هذه الفرضيات أو ما قبل النظرية قابلة أن تتحول إلى نظريات عن طريق الاختبار أو الملاحظة العلمية الدقيقة ، فعند التركيز على مسألة الوعي العرقي مثلا يصل **روزنو** إلى وضع 34 فرضية مرتبطة بمختلف أصناف المتغيرات المصدرية[43] .

[42] حسين بوقارة ، مرجع سابق ،ص152.

[43] Ibid. pp 434

2-دراسة تحليلية لنموذج روزنو في الساسة الخارجية المقارنة

من خلال الجدول يوضح **روزنو** في دراسته التحليلي ة حول اعتماد مجموعة من المتغيرات المؤثرة في السلوك الخارجي للدول يوضح أن :

المتغيرات الفردية:

أو اصطلح على تسمية بالمتغيرات السيكولوجي ة، فكلما تعاظم الوعي العرقي لدى الأشخاص الذين يحتلون أعلى مراكز اتخاذ القرار ومن خلال المعتقدات والأفكار والتصورات التي يمتلكونها، كلما اتجهوا نحن قرارات تشجع السلوك النزاعي في السياسة الخارجية خاصة اتجاه المواقف الخاصة في حالات النزاع الدولي وبذلك تكون مخرجات الوحدات السياسية الدولية دائما ما تتجه إلى كل موقف دولي يحمل الطبيعة النزاعية أو حربية أو زراعية .

متغيرات الدور :

كلما قلت حدة النزاعات العرقية الداخلية – وجود تجانس عرقي داخلي – كلما ضعفت احتمالات المسؤولين الرئيسين في اتخاذ قرارات خارجية مشجعة للسلوك النزاعي ، فوجود ثقافة مجتمعية عند القائد السياسي ووجود تجانس بين مختلف العرقيات في الوحدة السياسية يجعل من القرارات المتخذة تميل إلى السلوك التعاوني أكثر منه صراعي وهو يعكس الأدوار التي تريد تلك الدولة أن تلعبها من خلال تلك المواقف التي هي في الحقيقة انعكاس لذلك التجانس العرقي الداخلي .

المتغيرات الحكومية :

كلما كانت درجة انفتاح النظام الحكومي والاجتماعي القائم داخل تلك الوحدة السياسية بمختلف أجهزته ومؤسساته وأنماطه ، كلما ضعفت احتمالات اتخاذ قرارات خارجية من قبل صناع القرار لتلك الدولة مولدة للنزاع وعاكسة للقيم والقناعات الفردية لهم وبذلك يتعاظم تأثير النظام السياسي والاجتماعي على تلك القرارات والمواقف الدولية المختلفة على حساب المتغيرات السيكولوجيۃ لصناع القرار.

المتغيرات المجتمعية :

كلما زاد تأثير تلك الضغوطات العرقية داخل البيئة الداخلية للوحدة السياسية الدولية كلما تعاظمت احتمالات التدخل المباشر في النزاعات الدولية والداخلية ذات الطبيعة العرقية ،وهذا يبن أن تلك البنى الغير حكومية في المجتمع سواء كانت عقائدية أو فكرية أو ما تعلق بالوحدة الوطنية أو التاريخية أو الوضع الاقتصادي للأفراد أو الحالة الاجتماعية لهم كل ذلك يوثر على توجهات وقرارات السياسة الخارجية لتلك الدولة .

المتغيرات النسقية الخارجية :

كلما زادت إفرازات ومخرجات البيئة الخارجية والنظام الدولي القائم ومؤسساته وهياكله – المنظمات الدولية التابعة له– وأفكاره وتوجهاته الاقتصادية و الأيديولوجية والسياسية والثقافية وغيرها، كلما تقلصت احتمالات لجوء صانعي القرار الرئيسيين لتلك الوحدات السياسية القائمة إلى اتخاذ قرارات آو سلوكيات ذات طبيعة عرقية ومولدة للنزاعات الدولية ،وهنا يبدو جليا تبعية تلك الوحدات الدولية للنسق الدولي القائم بمختلف مكوناته وأفكاره وتوجهاته

وأجهزته المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية ....وغيرها. وهذا الشكل يوضح باختصار اهمية المتغيرات الفردية في السلوك الخارجي للدول :

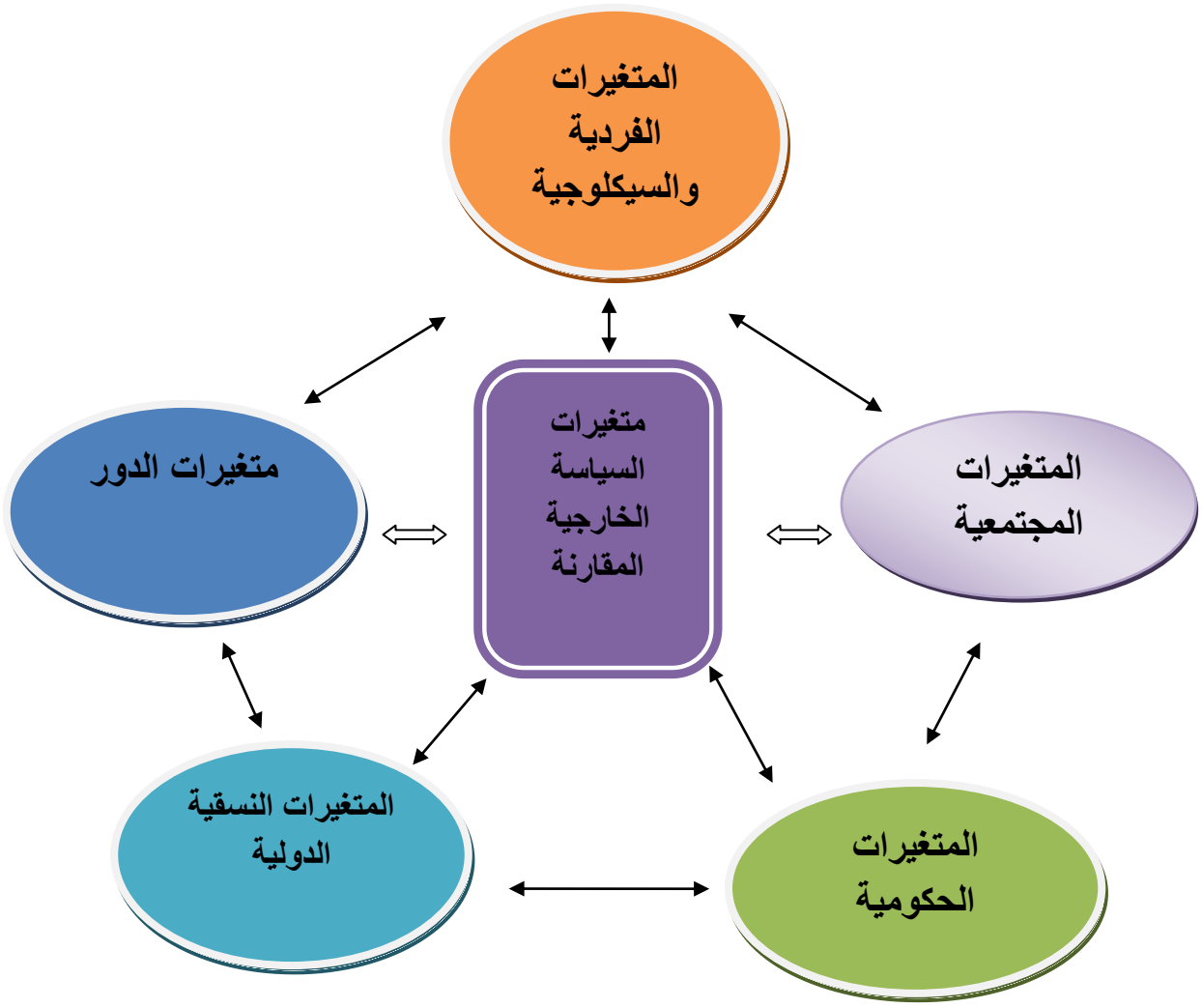

وهناك فكرة أخرى تتلخص في أن السياسة الخارجية المقارنة تتأثر أيضا بالميادين والشؤون الداخلية والخارجية وبذلك هناك ترابط موضوعي بين السياستين الداخلية والخارجية وقراراتها المتخذة ،مما يعني أن الوضع الداخلي للدولة وتلك الوضعية التي يعيشها الأفراد

،والفواعل الموجودة داخل تلك البيئة المتأثرة هي الأخرى بقضايا السياسة الخارجية كل ذلك يبن عمق العلاقة الترابطية بين البيئتين والسياستين الداخلية والخارجية ، وصعوبة الفصل بينهما فكل منهما مكمل للآخر من حيث التأثير والأدوار والدوافع ، فالمسافة تضمحل تدريجيا كلما كانت السياسة الخارجية تضع من أولوياتها الأساسية تحسين الوضع الداخلي للمجتمع وللأفراد ،وهناك بعد المواقف الدولية ذات الطبيعة الأيديولوجية – مثلا– يحتاج فيها صناع القرار في السياسة الخارجية إلى تأييد مؤازرة من طرف البيئ ة الداخلية بمختلف مكوناتها ومؤسساتها في اتخاذ القرار العقلاني والرشيد ، الذي يحقق الهدف والمصالح الوطنية .

ما يلاحظ من خلال هذا النموذج أن ك

الدول الصغرى المتخلفة :

تتأثر بتلك المتغيرات من حيث :

–تتأثر بالمتغيرات الحكومية في النظام السياسي المفتوح في حين تتأثر بالمتغيرات المجتمعية في النظام السياسي المغلق .

–تتأثر بمتغيرات الدور الذي تفرضه توجهات و إدراكات صانع القرار وبذلك عندما تريد الدول المتخلفة لعب ادوار معينة فإنها تكون متصلة بصانع القرار مباشرة .

–تتاثر بشكل كبير بالوضع الاقتصادي وكونها دول متخلفة اقتصاديا فإنها تتأثر بمتغيرات البيئة الداخلية والمتمثلة اساسا بمطالب تتعلق بتحقيق الحاجيات الأساسية والحيوية لأفراد المجتمع التعليم .الغذاء .الصحة .....الخ .

بالنسبة للدول الصغرى المتقدمة :

تتأثر بتلك المتغيرات على النحو التالي :

-تتأثر بالمتغيرات المجتمعية لكونها ذات نظام سياسي مفتوح بمعنى وجود تجانس كبير بين بيئة النظام السياسي ومكونات البيئة الداخلية .

-تتأثر بالمتغيرات الخارجية سواء كانت متقدمة أو متخلفة لكونها دول صغرى .

-تتأثر بالدور لأنها دول متقدمة تريد أن تلعب ادوار مختلفة عبر مؤسساتها الديمقراطية في تفاعلاتها مع بعض المواقف الدولية ، في حين الدولة المتخلفة تتأثر بالمتغيرات الفردية السيكولوجيۃ لصانع القرار والتي تساهم بشكل كبير ومطلق في التفاعلات لمختلف القضايا والمواقف التي تفرزها البيئة الدولية .

بالنسبة للدول الكبرى المتخلفة :

فإنها تتأثر بالمتغيرات على الشكل التالي :

-لكون هذه الدول ذات نظام سياسي مفتوح فإنها تتأثر بالمتغيرات المجتمعية ،أما الدول ذات النظام السياسي المغلق فإنها تتأثر بالمتغيرات الحكومية.

-هذه الدول تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الفردية -سيكولوجيۃ صانع القرار -

-كما تتأثر بوجود المعايير الاقتصادية في فكر وادراكات وتصورات صانع القرار .

أما بالنسبة للدول الكبرى المتقدمة :

فإنها تتأثر بالمتغيرات الخاصة بسلوكها الخارجي على الشكل التالي :

-المتغيرات الحكومية عندها في نظامها السياسي المغلق تتأثر بالمتغيرات السيكولوجي ة لشخصية صانع القرار وكاريزميته.

-المتنغيرات الفردية في نظامها السياسي المفتوح لا يصنع فيه القرار فيس السياسة الخارجية لتلك الدول من قبل رئيس الدول فقط بل عن طريق مختلف المؤسسات والفواعل الرسمية والغير رسمية .

- المتغيرات الخارجية-النظام الدولي - بالنسبة لتلك الدول الكبرى المتقدمة فإنها تتأثر بالمتغيرات الداخلية وكذلك الفردية لصانع القرار في السياسة الخارجية .

-المتغيرات الحكومية كالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والقضائية لها ايضا تاثير في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية لتلك الدول .

-المتغيرات السيكولوجية الفردية في هذه الدول تتأثر بطبيعة النظام السياسي الموجود .

المتغيرات المجتمعية لهذه الدول من رأي عام ومكونات البيئة الداخلية ومختلف الجماعات الضاغطة والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة كلها تتأثر بالنظام السياسي القائم في هذه الدول الكبرى المتقدمة .

-تتأثر تلك الدول أيضا بالمتغيرات الداخلية خاصة مطالب البيئة الداخلية ومختلف مكوناتها وتفاعلاتها ومؤسساتها أكثر من المتغيرات الخارجية كالنظام الدولي القائم ومختلف التحالفات الدولية في مختلف المجالات وهذه سمة بارزة في نشاط وتوجهات السياسة الخارجية لهذه الدول .

يمكن القول أن السياسة الخارجية المقارنة تنطلق من مستوى التحليل الكلي للمتغيرات المذكورة سلفا فلا نستطيع فصل أو اعتماد متغير دون الآخر ،وبذلك نستطيع اعتماد مقاربة نظرية متكاملة تساعد في تحليل وتفسير ظاهرة السياسة الخارجية المعقدة والمتطورة والسريعة،مع تلك التطورات التي مست النظام الدولي الراهن والتي أثرت بشكل كبير على الدولة بمفهومها الجديد *الدولة الوطنية او القطرية * واثرت على السلوك الخارجي هذه الدولة ، وصعبت بذلك من اعتماد تلك المتغيرات المستقلة والتابعة كوحدات للتحليل الكلي لذلك السلوك الدولي .

الواضح مما سبق أن تلك المجهودات النظرية الأكاديمية المقدمة لم تستطع تقديم نموذج نظري متكامل يتناول كل الأصناف المختلفة للسياسة الخارجية وبذلك بناء نظرية عامة ودقيقة تساهم في تحليل وتفسير السلوكي الخارجي للوحدات السياسية الدولية خاصة وان تلك الظاهرة *السياسة الخارجية *معقدة ومتطورة وسريعة ، وبذلك فكل تلك المجهودات المبذولة في سبيل بناء مقاربة علمية موضوعية متكاملة من الصعوبة بمكان .

الخاتمة :

من خلال ما سبق نخلص ان الدراسات المقارنة قد احتلت مكانة على درجة عالية من الاهمية الحيوية في مجال العلوم الاجتماعية عموما والعلوم السياسة بشكل خاص ، وان بدى الاهتمام حديثا بالتحليل المقارن والذي يعتمد على المنهج المقارن في تفسير الظواهر السياسية وخاصة ظاهرة السياسة الخارجية هذه الأخيرة التي تتميز بالتعقيد والتطور والسرعة والضبابية في كثير من الأحيان إلا أن دراسة وتحليل سلوك الوحدات الدولية السياسية تجاه المواقف الدولية المختلفة والأفعال الدولية بشكل مقارن ومنهجي كما ترى المقاربات النظرية المختلفة التي اعتمدت على المنهج المقارن كأداة منهجية كفيلة بفهم وتحليل السلوك الخارجي المتكيف لتلك الدول مهما كانت مكانتها وحجمها وقوة نفوذها على السياسة الدولية إلا أن تلك المقاربات تبقى قاصرة إلى حد كبير ، ذبك راجع إلى طبيعة الظاهرة السياسية *السياسة الخارجية من حيث تعقيدها وسرعتها وتطورها وضبابيتها وعدم ثباتها مما يصعب على الباحثين والدارسين الأكاديميين والمهتمين بالسياسة الخارجية إيجاد مقاربة مناسبة في تحليل السلوك التكيفي والغير متوقع للدول تجاه تفاعلاتها مع مختلف القضايا والأفعال الدولية وفي كل الأزمنة والأمكنة بالمقابل ممكن أن نعطي انطباع عام على ان الفهم العلمي والمعرفي لأحداث السياسة الخارجية المتشابهة أو تلك المختلفة في بيئة متغيرة ومعقدة وسريعة قد يساعد صانعي القرار في السياسة الخارجية لمختلف الوحدات السياسية الدولية من انتهاج ردة فعل ملائمة وعقلانية قد تحقق الهدف بأقل تكلفة وهذا المطلوب أو على الأقل تحافظ على امن واستقرار الدولة كهدف أساسي ومحوري لكل الدول .

كما ان مقاربة المقارنة في السياسة الخارجية تنطلق من مسلمة ان التحليل الجزئي او دراسة الحالة لا تسمح من وضع فرضيات وبناء نظريات تحلل وتفسر ظاهرة السياسة الخارجية ،أما المقارنة التي تركز على اغلب مستويات التحليل والمتغيرات ،فإنها يمكن أن تساهم في إرساء الأسس الحقيقية لنظرية شاملة وعامة في السياسة الخارجية ،إلا أن التغيرات التي مست جوهر النظام الدولي خلال مراحل متفرقة جعلت وظيفة التأثير في السلوك الخارجي للوحدات الدولية تأثر بمجموعة من الفواعل الغير تقليدية كالمنظمات الرسمية والغير رسمية وحتى الأفراد و البيروقراطيات والتهديدات اللاتماثلية وغيرها من الفواعل،وهذه المسالة نجدها مهملة أو مهمشة في مقاربة المقارنة لكونها ركزت على الدولة القطرية كفاعل أساسي في التحليل المقارن .

إضافة إلى أن التجارب الدولية أكدت على أن السلوكيا ت الخارجية للدولة لا يمكن فهمها وتحليلها وتفسيرها في إطار تلك المتغيرات والعناصر التي حددها نموذج السياسة الخارجية المقارنة فقد يكون هناك اختلاف لتلك العناصر والأصناف في داخل دولة واحدة ،مما يقودنا إلى القول أن تلك المجهودات المبذولة من قبل الباحثين و الاكادميين المتخصصين في السياسة الخارجية حول تكريس وإرساء تلك المقاربة المنهجية تجعل من الضروري على رواد تلك المقاربة إعادة النظر في كثير من الأفكار والعناصر المعتمدة في بناء نظرية عامة ودقيقة حول السياسة الخارجية للدول بل قد يصل الأمر إلى تراجع روادها عن الأهداف التي وضعوها حول مقاربتهم في بداية الأمر خاصة وان تلك الظاهرة يلازمها التعقيد والتطور وان الواقع الدولي يشهد أحداث سريعة ومواقف معقدة وغير واضحة المعالم

مما يصعب من إيجاد إطار منهجي ونظري كفيل بفهم وتحليل كل الأفعال وردود الأفعال الدولية المختلفة .

قائمة المصادر و المراجع :

المصادر :

*القران الكريم .

المراجع :

* السيد عبد المنعم المراكي، **دول مجلس التعاون الخليجي،** الفجوة بين إمكانياتها الاقتصادية قدراتها السياسية، القاهرة، 1998

*إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية،** الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1987،

* ج دورتي، ر. بالتسغراف، **النظريات المضاربة في العلاقات الدولية** .(ترجمة: د. وليد عبد الحي)، الكويت، كاظمة للنشر، 1985.

* حسين بوقارة، **السياسة الخارجية،** دار هومة، الجزائر 2012،

* علي الدين هلال، **تحليل السياسة الخارجية من منظور عربي،** مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، العدد 40، بتاريخ أفريل 1992، بيروت، معهد الإنماء العربي.

* عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،** مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2005

* عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية،** دار هومة، الجزائر، 2008.

* عامر مصباح ، **المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية** ، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،2008.

* محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط 2، القاهرة، مكتب النهضة المصرية، 1998.

* محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي** ، ط4 دار هومة الجزائر 2002.

* محمد طه بدوي ، **المنهج في علم السياسة** ،الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ،1993

* نصر محمد عارف ،**نظريات السياسة المقارنة** ،رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسة)1995.

*J.N. Rosenau. **The Scientific Study of Foreign policy.OP.CIT.**PP.421-428